المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية

قيادة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام

مذكرة مقدمة لقسم: الدراسات العسكرية والإستراتيجية بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

استكمال لمتطلبات نيل شهادة الماستر في: إدارة النزاعات الدولية

ـ إعداد الطالب:

ـ مختاري نصر الدين

ـ تحت إشراف الأستاذ:

ـ أ/د. خلفان كريم

ـ أعضاء لجنة المناقشة:

ـ أ/د. خلفان كريم ..... مشرفا ومقررا.

ـ د. شيخاوي سليم ..... رئيسا.

ـ د. دكال مولود ..... مصححا.

السنة الدراسية: 2015/2014

الإهداء:

ـ إلى روح أبي رحمه الله وأسكنه الله فسيح جنانه ...

ـ إلى أمي...

ـ إلى حاملي مشعل الإصلاح والتغيير إلى مفكري وعلماء المستقبل ملاك، مُحَمَّد وسيم، سيف الدين، إلياس دراجي

ـ إلى كل أعضاء الأسرة

ـ إلى كل الأصدقاء

ـ إلى كل طالب علم

ـ إلى كل إنسان يصبوا إلى إرساء مبادئ الإنسانية وإحلال السلام في عالم ملئ بالنزاعات والحروب.

إليكم جميعا اهدي هذا العمل

مختاري نصر الدين

الشكر

ـ " أولا وقبل كل شيء أشكر الله عز وجل الذي مَنَّ علي القدرة على إتمام هذا العمل فهو سبحانه ذو الفضل العظيم".

ـ ثم أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور خلفان كريم الذي اشرف على هذا العمل، ورافقني إلى غاية إتمامه بكل أمانة وحرص. فان لقي هذا العمل إعجابا فالفضل الأكبر يرجع له.

ـ كما اشكر أيضا الأستاذ العيدي نور الدين على ما يقدمه لنا من نصائح وتوجيهات قيمة طيلة فترة التكوين بالمدرسة.

ـ أتوجه بالشكر الكبير إلى أعضاء الأسرة لتضحياتهم وصبرهم ولتقديمه يد المساعدة بكل ما توفر لديهم.

ـ شكرا لكل من أعانني لإعداد هذا العمل المتواضع واخص بالذكر صديقي وأخي نشاب يوسف، والأخت حكيمة من جامعة الجزائر (1) يوسف بن خدة.

شكرا جميعا لكم

مختاري نصر الدين

ـ ملخص الدراسة:

تعتبر عمليات حفظ السلام كآلية تستخدمها منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين. والتي تم استحداثها في سنة 1948 أي بعد ثلاثة سنوات من تأسيس منظمة الأمم المتحدة، مما يشير إلى بروز الجانب التطبيقي لعمليات حفظ السلام للأمم المتحدة قبل الجانب النظري لها، إذ تتمثل هذه الآلية في تواجد أفراد في منطقة النزاع تمنحهم الدول الراغبة في المشاركة في عملية حفظ السلم، يوضعون تحت إدارة وتصرف الأمم المتحدة إلى غاية انتهاء العملية، إذ تعمل الأمم المتحدة من خلال هذه العملية على منع النزاع أو صنع السلم أو المحافظة عليه أو بنائه.

يمكن القول أن عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة عرفت تطور كبير في عدة جوانب منذ نشأتها إلى يومنا هذا، سواء فيما يخص النشاطات التي تقوم بها أو أجهزة إدارتها ...الخ. رغم هذا التطور الكبير إلى انه لتزال عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة تواجه مشاكل ومعيقات عدة تضفي صعوبة على عملها وفي كثير من الأحيان تجعله مستحيلا.

Résumé :

Les opérations de maintien de la paix sont utilisées par l'Organisation des Nations Unies comme un outil pour le maintien de la paix et la sécurité internationales. Elles ont été élaborées dès 1948, soit trois ans après la fondation de l'Organisation des Nations Unies, ce qui indiqué l'émergence du côté pratique des opérations de maintien de la paix avant le côté théorique. Ce mécanisme consiste en la présence de personnels dans la zone de conflit envoyés par les pays souhaitant participer aux opérations de maintien de la paix et placés sous l'égide des Nations Unies jusqu'à la fin du l'opération. Les Nations Unies, à travers ce processus, travaillent pour empêcher les conflits, établir la paix , la maintenir , la construire ou la consolider.

On peut dire que les opérations de maintien de la paix de l'ONU ont connu un développement majeur dans plusieurs aspects, depuis leur création à nos jours, à la fois en termes d'activités entreprises ou de gestion des problèmes périphériques... etc. Malgré ce grand développement, les opérations de maintien de la paix de l'ONU sont confrontées à plusieurs problèmes et obstacles ce qui entoure leur travail de difficultés majeurs le rendant la plupart du temps impossible.

Abstract :

The operations of preservation of the peace are used by the United Nations Organization as a tool for the preservation of the international peace and safety (security). They were developed from 1948 , three years after the foundation of the United Nations Organization, what indicated the emergence of the practical side of the operations of preservation of the peace before the theoretical side. This mechanism consists of the presence of staffs in the zone of conflict messaged by countries wishing to participate in the operations of preservation of the peace and placed under the aegis of United Nations till the end of the operation. United Nations, through this process, work to prevent the conflicts, establish the peace, maintain it, build it or strengthen it.

We can say that the operations of preservation of the peace of the UNO knew a major development in several aspects, since their creation in our days, at the same time in terms of undertaken activities or management of the peripheral problems etc. In spite of this big development, the operations of preservation of the peace of the UNO are confronted with several problems and obstacles what surrounds their work of difficulties adults making it most of the time impossible.

ـ فهرس العناوين:

ـ الإهداء

ـ الشكر

ـ ملخص الدراسة

ـ الفهرس

ـ مقدمة.....01

ـ الفصل الأول: منظمة الأمم المتحدة و قيام عمليات حفظ السلام.....09

ـ المبحث الأول: الأمم المتحدة كهيئة دولية لحفظ السلم والأمن الدوليين.....10

ـ المطلب الأول: قراءة في الوضع الدولي قبل و أثناء نشأة الأمم المتحدة.....10

ـ المطلب الثاني: الجهود الدولية لإنشاء منظمة الأمم المتحدة.....15

ـ المطلب الثالث: إدارة الأمم المتحدة للسلم والأمن الدوليين.....16

ـ المبحث الثاني: قيام عمليات حفظ السلم كآلية دولية لحفظ السلم.....20

ـ المطلب الأول: التفاعلات الدولية ونشأة عمليات حفظ السلام.....20

ـ المطلب الثاني: التعريف بعمليات حفظ السلام والضوابط المقيدة لعملها.....28

ـ المطلب الثالث: كيفية تشكيل عمليات حفظ السلام وتمويلها.....39

ـ الفصل الثاني: الدور المتغير لعمليات حفظ السلام للأمم المتحدة وسلسلة قيادتها..45

ـ المبحث الأول: مختلف أنواع عمليات حفظ السلم للأمم المتحدة.....46

ـ المطلب الأول: عمليات حفظ السلام التقليدية.....46

ـ المطلب الثاني: عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد.....50

ـ **المبحث الثاني: تغير أنشطة عمليات حفظ السلام وأجهزة قيادتها**.....59

ـ المطلب الأول: الأنشطة التقليدية لعمليات حفظ السلام للأمم المتحدة.....60

ـ المطلب الثاني: تطور أنشطة عمليات حفظ السلام ما بعد الحرب الباردة.....64

ـ المطلب الثالث: الأجهزة الأممية الرئيسية لعمليات حفظ السلام.....76

ـ الفصل الثالث: تقييم عمليات حفظ السلام في ظل العلاقات الدولية الراهنة....90

ـ المبحث الأول: دراسة نماذج نجاح وفشل عمليات حفظ السلام والمنطق الذي يحكمها...91

ـ المطلب الأول: حالات نجاح وفشل عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة.....91

ـ المطلب الثاني: أسس نجاح وفشل عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة.....103

ـ المبحث الثاني: تحديات ومستقبل عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة.....109

ـ المطلب الأول: معيقات عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة.....109

ـ المطلب الثاني: مستقبل عمليات حفظ السلام في ظل الإصلاحات المعتمدة.....115

ـ الخاتمة.....121

ـ قائمة المراجع.....124

ـ الملاحق

ـ فهرس الأشكال:

ـ **الشكل الأول:** دورة السلم والحرب عند هولستي.....13

ـ **الشكل الثاني:** الوظائف الأساسية لعمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد.....53

ـ **الشكل الثالث:** علاقة أنشطة عمليات حفظ السلام ببعضها البعض ووقت تفعيلها.....74

ـ **الشكل الرابع:** مختلف الأجهزة الرئيسية لعمليات حفظ السلام للأمم المتحدة.....78

ـ **الشكل الخامس:** مخطط بياني يوضح الأسس التي تحكم فشل ونجاح عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة.....108

مقدمة

ـ مقدمة:

يمكن اعتبار منظمة الأمم المتحدة كآخر المؤسسات العالمية، التي أنشئت بهدف حفظ السلم والأمن الدوليين بعد القيام بمحاولات عدة. مثل الحلف المقدس الذي دام قرابة قرن من الزمن (1914/1814)، والذي مع مرور الوقت انظم إليه معظم الدول آنذاك. هذا الحلف لم يدم طويلا بحيث إنهار في أعقاب قيام الحرب العالمية الأولى، فبعد انتهاء هذه الحرب العالمية أنشئت منظمة عصبة الأمم، كمنظمة عالمية تهدف إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين ولتجنب العالم من الدخول في حرب مماثلة لسابقتها، وذلك في إطار نظام الأمن الجماعي. إلا أن قيام الحرب العالمية الثانية كان بمثابة فشل هذه المنظمة في تحقيق المبتغى الذي أسست من أجله، مما استوجب إيجاد بديل آخر لهذه المنظمة للعمل على تحقيق السلام في العالم، وكآخر محاولة تم تأسيس منظمة الأمم المتحدة والتي أخذت على عاتقها مسئولية حفظ السلم والأمن الدوليين وتجنيب العالم من ويلات الحروب. إذ تعمل هذه المنظمة في إطار ما حدده لها ميثاقها، والذي يعتبر بمثابة دستور المنظمة، الذي صادق عليه جميع الدول التي عقدت النية لتعمل جاهدة من اجل مساعدة المنظمة لتحقيق السلام في العالم.

يوفر ميثاق الأمم المتحدة آليات مختلفة لتحقيق مبتغى المنظمة، والتي تنص عليها كل من الفصل السادس والسابع من الميثاق. إذ أن الأول يوفر ما يتخذ من تدابير وآليات لحل النزاعات حلا سلميا، أو ما يطلق عليها بالآليات السلمية لحل النزاعات فيما بين الدول، كالمفاوضات، الوساطة، التحقيق والتوفيق، التحكيم...الخ، أما الثاني فيحتوي على الآليات القسرية التي يمكن استخدامها في حال فشل الآليات السلمية، أو في حالة ثبات عدم إمكانية تطبيقها، فإذا ما وجد مجلس الأمن والذي يعتبر بمثابة السلطة التنفيذية داخل المنظمة، أن ما وقع هو تهديدا للسلم أو إخلال به أو انه عملا من أعمال العدوان، يمكن لمجلس الأمن أن يباشر الآليات القسرية والتي يكون أخرها استخدام القوة العسكرية تحت راية الأمم المتحدة.

في ظل ما أطلق عليه بالحرب الباردة، تم استحداث آلية جديدة داخل الأمم المتحدة لم ينص عليها الميثاق، كآلية مكملة لسابقاتها والمتمثلة في عمليات حفظ السلام والتي تم تفعيلها بداية من سنة 1948، أي بعد ثلاثة سنوات من تأسيس منظمة الأمم المتحدة، ولهذا يمكن القول أن عمليات حفظ السلام سبق جانبها التطبيقي عن النظري، خلافا للآليات الأخرى داخل منظمة الأمم المتحدة.

عرفت عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة تطورات كبيرة في شتى جوانبها، منذ بدايتها إلى يومنا هذا سواء تعلق الأمر بتصوراتها وبالنشاطات التي تقوم بها، أو فيما يخص الأجهزة المكلفة بتسييرها وإدارتها داخل المنظمة. ورغم هذا التطور الكبير الذي شهدته هذه العمليات، إلا أنها لزالت تعرف مشاكل ومعوقات عدة ومتنوعة عند ممارسة نشاطاتها إلى يومنا هذا.

ما يشهده العالم اليوم من توترات وأزمات ونزاعات والتي تتصاعد في بعض الأحيان إلى حروب، وبالأخص في العالم العربي وبشكل اكبر القارة الأفريقية، والتي لتزال إلى اليوم تعرف نزاعات وحروب أضحت من المستحيل إيجاد سبيل لحلها، إضافة إلى ما تخلفه هذه النزاعات من فقر ومجاعة وتدمير للبنى التحتية...الخ. كل هذا يحتم علينا أن نعالج مثل هذه موضوعات. إضافة إلى بروز نداءات عديدة داخل منظمة الأمم المتحدة، تصبوا إلى إيجاد إجابة عن الأسباب التي تفشل عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة، خاصة مع زيادة عدد النزاعات الطويلة الأمد، والتي لتزال إلى اليوم الأمم المتحدة تعمل على إيجاد سبيل لحلها. كما أن النزاعات التي برزت حديثا في الساحة الدولية خاصة النزاع السوري الذي بدأ بأزمة 2011، ليصبح اليوم من النزاعات المستحيلة الحل، كما قال المبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا الأخضر الإبراهيمي، مما جعله يستقيل من الأعمال الموكلة إليه في سوريا. هذا النزاع زاد من تعدد الأطراف وحماستهم للإعادة النظر في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. بما فيها أسباب نجاح وفشل هذه العمليات، أي لماذا أضحى القول أن مسار حل النزاع في سوريا مستحيلا. إن ذكر المثال السوري لهو على سبيل المثال لا الحصر، ورغم اعتبار مسألة النجاح والفشل في عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة جزء فقط من دراستنا،

إلا أنها تبقى مسألة جوهرية، دفعت بنا للقيام بالدراسة، بل تدفعنا للطلب والحث على قيام بدراسات مماثلة في هذا المجال.

الغرض من هذه الدراسة هي الإحاطة بعمليات حفظ السلام للأمم المتحدة، من خلال الوقوف على ماهية هذه العمليات كآلية تتميز عن عمليات حفظ السلام التي تقوم بها فواعل أخرى في النظام الدولي. وكذا التعرف على الضوابط التي تحكمها والنشاطات التي تقوم بها، إضافة إلى المعوقات والمشاكل التي تعرقل أداء مهامها بالشكل المخطط له. وبالتالي الخروج بنتيجة قد تبنى عليها دراسات أخرى في المستقبل، أو يتم من خلالها صياغة إصلاحات جديدة لهذه العمليات، فرصد وتتبع أي ظاهرة بدقة هو بمثابة المحطة أو المرحلة الأولى من مراحل الإصلاح.

لقد تم معالجة الموضوع وفق ثلاثة فصول؛

يهتم الفصل الأول **بمنظمة الأمم المتحدة وقيام عمليات حفظ السلام** والذي يحتوي بدوره على مبحثين، يتناول المبحث الأول من هذا الفصل **الأمم المتحدة كهيئة دولية لحفظ السلم والأمن الدوليين**، أما المبحث الثاني فيتناول **قيام عمليات حفظ السلام كآلية دولية لحفظ السلم**. أما الفصل الثاني فقد خصص **للدور المتغير لعمليات حفظ السلام للأمم المتحدة وسلسلة قيادتها**، وجاء هذا الفصل في مبحثين، المبحث الأول يدرس **مختلف أنواع عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة**، أما المبحث الثاني فينظر في **تغير أنشطة عمليات حفظ السلام وأجهزة قيادتها**. أما الفصل الثالث فقد جاء تحت عنوان **تقييم عمليات حفظ السلام في ظل العلاقات الدولية الراهنة**، والذي فصل في مبحثين، يتناول المبحث الأول **دراسة لنماذج نجاح وفشل عمليات حفظ السلام والأسس التي تحكمها**، أما المبحث الثاني فقد تطرق إلى **تحديات ومستقبل عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة**.

إشكالية الدراسة:

منذ القدم يبحث البشر عن تحقيق السلام فيما بينهم، ورغم أن السلام شيء واضح ومتفق على مفهومه منذ القدم، إلى أن تحقيقه كان صعبا وليزال كذلك إلى يومنا هذا. لهذا عمل البشر على تأسيس هياكل ومؤسسات تمكنهم من إرساء السلام. وإذا كانت الدولة كآخر وأبرز المؤسسات التي وصلت إليها المجتمعات لتحقيق السلام والأمن في إطار حدود معلومة، إلا أننا اليوم نتكلم عن اجتهادات ومؤسسات تمثل الإرادة العالمية لإحلال السلام. تعتبر منظمة الأمم المتحدة كأخر المؤسسات ذات الطابع العالمي التي تم التوصل إليها في وقتنا الحاضر، والتي أسندت إليها مهمة حفظ السلم والأمن الدوليين بحيث وفر لهذه المنظمة آليات عدة كفيلة بتحقيق السلم والأمن الدوليين، والتي ينص عليها ميثاق هذه المنظمة.

من بين ابرز الآليات للأمم المتحدة والتي تعرف اليوم استخداما واسعا لها في فظ النزاعات فيما بين الدول أو داخل الدولة الواحدة، نجد عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة، إن هذه الآلية لم ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، فقد تم استحداث هذه الآلية نتيجة لظروف دولية عرفتها فترة الحرب الباردة. ولهذا قامت العديد من الدراسات التي تحاول فهم هذه العمليات وضبطها، إلا انه يمكن النظر إلى هذه الدراسات من زاويتين؛ الأولى وهي التي جاءت في إطار دراسة المنظمات الدولية، والتي تتطرق من خلالها لعمليات حفظ السلام، كدراسة فتيحة ليتم في كتاب " نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين"، ودراسة حسن نافعة التي جاءت بعنوان " الأمم المتحدة في نصف قرن". أما الثانية هي التي تتطرق إلى عمليات حفظ السلام ككل، كتلك التي تقوم بها الأحلاف العسكرية، او العمليات المتعددة الجنسيات... الخ، بما فيها عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة، مثل الدراسة التي قام بها غسان الجندي في كتابه " عمليات حفظ السلام الدولية". إضافة إلى هذا فان الدراسات التي تتطرق لعمليات حفظ السلام للأمم المتحدة بشكل خاص، فان معظمها دراسات قانونية، تعالج هذه العمليات من الجانب القانوني فقط، وتهمل الجانب السياسي لها والذي له تأثير كبير على عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة. ولهذا تعمل هذه الدراسة على الاهتمام بعمليات حفظ السلام التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، للسعي وراء تقديم دراسة منظمة ودقيقة، تمكننا من ضبط الظاهرة والتحكم فيها والتنبؤ بمستقبلها.

ومن خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

كيف تعمل الأمم المتحدة على صون السلم والأمن الدوليين من خلال عمليات حفظ السلام في ظل ديناميكية النظام الدولي؟

ينطوي ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

ـ ما هي الظروف الدولية التي أدت إلى ظهور عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة؟ وما هي التطورات التي طرأت عليها؟

ـ ما هو موقع هذه العمليات ضمن ميثاق الأمم المتحدة؟ وما هي الضوابط والأسس التي تحكم عملها؟

ـ هل السياسة الدولية مساعدة لهذه العمليات أم معرقلة لها؟ ومتى يكون ذلك؟

ـ ما هي المعيقات والمشاكل التي تعرقل أفراد حفظ السلام للأمم المتحدة في أداء مهامهم؟

ـ ما هو مستقبل هذه العمليات بناء على المعطيات الدولية الراهنة؟

ولمعالجة الموضوع تم صياغة الفرضيات التالية:

ـ جاءت عمليات حفظ السلام مكملة الآليات الأخرى الأمم المتحدة.

ـ التحول في طبيعة النزاعات أدى إلى تطور عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة.

ـ يؤثر ميزان القوى الدولي في عمليات حفظ السلام.

ـ النظام الدولي الراهن يتوجه نحو دعم عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة.

ـ منهجية الدراسة:

ـ أولا: المنهج الوصفي:

يقوم المنهج الوصفي على رصد ومتابعة دقيقة لظاهرة أو لحدث معين بطريقة كمية أو نوعية في فترة زمنية معينة أو عدة فترات، من اجل التعرف على الظاهرة أو الحدث من حيث المحتوى والمضمون والوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطويره.

وبالتالي فهو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من اجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية أو سكان معينين[1].

إن المنهج الوصفي لا يتمثل فقط في جمع البيانات والمعلومات وتبويبها وعرضها، بل انه يشمل كذلك على تحليل دقيق لهذه البيانات والمعلومات وتفسير عميق لها، من اجل استخلاص الحقائق والتعميمات الجديدة التي تساهم في تراكم وتقدم المعرفة الإنسانية. وبالتالي فهو أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد[2].

ـ ثانيا: منهج دراسة الحالة:

يمكن اعتبار منهج دراسة الحالة على انه المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة، سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات معلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها عن الوحدات المتشابهة.

وبالتالي فهو عبارة عن دراسة متعمقة لنموذج واحد أو أكثر لعينة يقصد منها الوصول إلى تعميمات، إلى ما هو أوسع عن طريق دراسة نموذج مختار. لهذا تهدف دراسة الحالة

[1] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، ***مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث*** (بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية، ط7، 2014)، ص 139.

[2] محمد عبيدات وآخرون، ***منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيقات*** (عمان: دار وائل للنشر، ط2، 1999)، ص 46.

الى إلقاء الضوء على العمليات والعوامل التي تقوم عليها نماذج إجتماعية وذلك لتحديد خصائص موقف اجتماعي معين أو وحدة اجتماعية أو تنظيمية ويرى" جي w. Gee " أن الطابع العميق لدراسة الحالة، يجعل من الممكن عمليا بحث عدد من الحالات ودراستها دراسة متعمقة[3].

ـ ثالثا: المقترب التاريخي:

إن فهم العديد من الظواهر الدولية يتطلب منا الرجوع إلى فترات زمنية محددة، للاطلاع على ما كان يسود آنذاك من متغيرات وظروف، نبعت منها هذه الظواهر وجعلتها أن تكون على هذا الشكل دون غيره. فمثلا لا يمكن أن نفهم وبالشكل الصحيح حقيقة الدولة الوطنية وما يسودها من مبادئ وأسس كفصل الدين عن الدولة، دون الرجوع إلى الظروف والمحطات التاريخية التي صاحبت تأسيس هذه المؤسسة، ككحكم وتسلط الكنيسة والحروب التي انجرت عنها إلى غاية سقوطها وعقد اتفاقية وسيت فاليا 1648. وهكذا في باقي مكونات النظام الدولي. وهذا يزيدنا دقة وتعمق أكثر في فهم وتفسير وتحليل الكثير من الظواهر الدولية.

[3] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، ***المرجع نفسه***، ص 130، 132، 133.

الفصل الأول

منظمة الأمم المتحدة وقيام عمليات حفظ السلام

الفصل الأول: منظمة الأمم المتحدة و قيام عمليات حفظ السلام

بعد حرب دامت قرابة ستة سنوات (1939- 1945)، أفضت إلى خسائر مادية وبشرية معتبرة، تم تأسيس منظمة الأمم المتحدة، هذه المنظمة التي سارع إلى إنشاءها الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية كنظرة إستراتيجية لعالم ما بعد الحرب لاستمرار بسط سيطرتها ونفوذها على العالم من جهة، و الحفاظ على ميل كفة ميزان القوى إليها من جهة أخرى. ولهذا أعطت هذه الدول لنفسها الحق في العضوية الدائمة في مجلس الأمن و الذي يعتبر كجهاز تنفيذي داخل هذه المنظمة. ففهم توجهات ميزان القوى للدول ومصالح هذه الأخيرة يمكننا من فهم العديد من الظواهر الدولية، كما يمكننا من فهم سير العلاقات فيما بين الدول و الخيارات التي يتخذونها ضمن هذه العلاقة والتي غالبا ما تخضع لثنائية المصلحة والقوة(ميزان القوى). وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث الأول من هذا الفصل.

فإنشاء هذه المنظمة جاء أساسا لتجنيب العالم ويلات حرب عالمية ثالثة من خلال تنمية العلاقات الودية بين الدول ورفع المستوى الاقتصادي لها، ولهذا وجهت كل الجهود نحو حفظ السلم والأمن الدوليين وجعله كهدف رئيسي لهذه المنظمة، وبالتالي فمن خلال ذلك يمكننا تفسير هذه المنظمة وفق منظورين رئيسيين، الأول هو المنظور الواقعي وذلك من خلال محاولة القوى المنتصرة في الحرب عن طريق هذه المنظمة تعظيم مصالحها والزيادة من قوتها واستمرار نفوذها، أما المنظور الثاني وهو المنظور المثالي من خلال النظر إلى الشعارات و الأهداف التي سطرتها كتنمية اقتصاديات الدول و الزيادة في العلاقات الودية لها، والسهر على جعل العالم منطقة آمنة ترتاح فيها البشرية من الحروب ودوي المدافع والصواريخ وطلقات الرصاص. ولهذا وضعت الآليات الكفيلة بحفظ السلم والأمن الدوليين والتي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة في فصليه السادس والسابع ومن بين هذه الآليات هي عمليات حفظ السلام رغم عدم نص ميثاق الأمم المتحدة عنها صراحة، إلا أنها واحدة من الأدوات الأساسية التي تستخدمها الأمم المتحدة لتحقيق السلم والأمن الدوليين، وكانت الانطلاقة في سنة 1948 في الشرق الأوسط. وسيتم معالجة هذه العمليات في المبحث الثاني من هذا الفصل. والذي يهتم بالظروف التي أدت إلى ظهورها والضوابط المقيدة لها، إضافة إلى كيفية تشكيلها وتمويلها.

المبحث الأول: الأمم المتحدة كهيئة دولية لحفظ السلم والأمن الدوليين.

يمكن اعتبار منظمة الأمم المتحدة كنتاج لديناميكية دولية ثابتة في النظام الدولي، بحيث يسيطر على هذه الديناميكية القوى الكبرى/العظمى داخل هذا النظام(المطلب الأول)، فبعد الحرب العالمية الثانية سارعت الدول المنتصرة في الحرب إلى إنشاء منظمة دولية تتوفر على وسائل فعلية تمكن من الحفاظ على السلام و الأمن في العالم، والجعل من ثنائية السلم و الأمن كسمة دائمة في النظام الدولي و ليست كاستثناء في علاقات الدول مع بعضهم البعض(المطلب الثاني)، إن إنشاء منظمة الأمم المتحدة جاء لغاية ومقصد أساسي وهو حفظ السلم والأمن الدوليين، ولذلك وضعت كل الوسائل الكفيلة لتحقيق هذا المقصد سواء كانت سلمية و التي ينص عليها الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، أو كانت قسرية والمذكورة في الفصل السابع من الميثاق الأمي(المطلب الثالث).

المطلب الأول: قراءة في الوضع الدولي قبل و أثناء نشأة الأمم المتحدة .

إن تداول السلم والحرب هي سمة بارزة في العلاقات الدولية، فهذه الديناميكية تنتج لنا ظواهر دولية عدة، و التي في غالب الأحيان تكون روتينية أو قريبة من ذلك لحد الآن. إن هذه الديناميكية أو إن صح التعبير هذا التداول للسلم والحرب ناتج أساسا لارتباط سلوك الدول بمكانتها وقوتها وكذا متطلبات أمنها القومي في النظام الدولي. وبالتالي فتوسعات نابليون المعروفة بحيث كسب ود وعطف الشعوب الأوربية الخاضعة للأنظمة الاستبدادية، لكن الانحراف الظاهر في أهداف نابليون أو بالأحرى بروز أهدافه الخفية للعيان و المتمثلة في التوسع والاستعمار و تعظيم المصالح و القوة، أدى بشعور بعض الدول بالخطر آنذاك[1]. و هنا تجدر الإشارة إلى دور الإيديولوجية و استخدامها كوسيلة لتحقيق الأهداف والمصالح القومية للدولة. فتوسعات فرنسا أشعرت الدول بأن مصالحها مهددة، ولهذا قامت هذه الدول بإنشاء حلف سمي بالحلف المقدس 1814-1815 لتحقيق توازن القوى. مما أدى إلى تراجع

[1] عبد الحكيم الفيلالي،" الحركات اللبرالية والقومية في اوربا في القرن التاسع عشر"، في:
http://www.madariss.fr/hg/1ere/forom/1.

التوسعات النابليونية حيث تعددت إنهزاماته أمام الدول المتحالفة و التي وضعت حدا لتوسعاته وذلك لإضعاف فرنسا تحت فكرة تحقيق التوازن الدولي.

هذا الحلف الذي دام قرابة مئة سنة أي إلى غاية 1914، في هذه الفترة ساد نوع من السلام و لو نسبيا في النظام الدولي في تلك الفترة، إلى غاية 1914 تاريخ اندلاع الحرب العالمية الأولي و التي جاءت نتيجة لتغير المصالح القومية للدول وموازين القوى مما أدى إلى تغير الأحلاف التي كانت في السابق، فلا صداقة دائمة ولا عداء دائم وإنما مصالح خالدة.

أكدت المعارك الحربية التي دارت خلال الحرب العالمية الأولى 1914-1918 ضرورة قيام منظمة دولية، خاصة مع بروز مبادئ ويلسن الأربعة عشر، تهدف إلى الحد من التسلح وتحقيق الأمن والسلام لجميع الدول، ومنع الدول من استخدام القوة لحل النزاعات فيما بينها و إحلال نظام الأمن الجماعي محل نظم الأمن الفردية السائدة.

تم إعداد عهد عصبة الأمم من قبل لجنة انجليزية أمريكية مشتركة " لجنة هيرست ميلر" و تم إقراره في مؤتمر فرساي عام 1919. والذي صاغته الدول المنتصرة في الحرب وفرضته على الدول المنهزمة، وقد نص في ديباجته على أن الهدف من وضعه هو تنمية التعاون الدولي لتحقيق السلام والأمن الدوليين، وعدم اللجوء إلى الحرب إلا بعد عرض النزاع على مجلس العصبة كما فرض العهد جزاءات معينة تفرض على الدولة العضو التي تخالف أحكامه وتلجأ إلى الحرب، ورغم أن عصبة الأمم تعتبر أول تنظيم دولي إلى أنها لم تتمكن من حل النزاعات فيما بين الدول والتي أدت إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية. إن شعور ألمانيا بالقوة وقدرتها على تغيير الوضع القائم لصالحها أدى بها إلى اجتياح بولونيا وتفجير الحرب العالمية الثانية. باندلاع هذه الحرب انهارت عصبة الأمم، واتجه تفكير المجتمع الدولي وفي مقدمتها دول الحلفاء المنتصرة في الحرب إلى إقامة نظام أفضل يقوم على مبدأ الأمن الجماعي و التعايش السلمي ونبذ الحرب كوسيلة لحل المشكلات الدولية[1]. عقدت عدة اجتماعات تمهيدية لإنشاء المنظمة الجديدة " الأمم المتحدة" منها اجتماع الأطلنطي عام

[1] الصديق حيدر حاج حسين، ***دور منظمة الأمم المتحدة في ظل النظام العالمي الجديد*** (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2007)، ص ص 7،8.

1941 وتصريح الأمم المتحدة عام 1942 واجتماع موسكو عام 1943 واجتماع دمبارتون اوكس بواشنطن في 1944 وتصريح طهران ومؤتمر يالتا ومؤتمر بوتسدام عام 1945. وكان المحور الرئيسي لهذه الاجتماعات محاولة ايجاد صيغة لتنظيم المجتمع الدولي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وتم وضع المشروع التمهيدي لإقامة المنظمة الجديدة ثم دعيت الدول "51 دولة" إلى مؤتمر سان فرانسيسكو عام 1945 للمصادقة على الميثاق الذي أصبح نافذا في 24 أكتوبر 1945.[1]

فإنشاء منظمة الأمم المتحدة بمبادرة الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية جاء كرؤية إستراتيجية لعالم ما بعد الحرب من طرف هذه الدول المنتصرة، حفاظا على ميل كفة ميزان القوة إليها وجعل العالم كفضاء لتعظيم مصالحها و الزيادة من قوتها من خلال هذه المنظمة. وهذا ما شهدته العلاقات الدولية منذ بروز الدولة الوطنية في سنة 1648 اثر اتفاقية وست فاليا إلى يومنا هذا. وهذا ما يوضحه هولستي في كتابه " السلم والحرب: النزاعات المسلحة والنظام الدولي 1648- 1989"، the peace and war : armed conflict and international order، من خلال دورة السلم والحرب " the peace and war cycle " الموضح في شكل التالي، بحيث وضع هولستي هذا المخطط بعد دراسة محطات وأحداث العلاقات الدولية وما شهدته من فترات السلم والحرب، والأسباب والدوافع التي تؤدي إليها منذ 1648 إلى غاية 1989، بحيث يرى أن الفترة التي تلي الحرب دائما وغالبا ما تشهد تسويات وبناء نظام دولي جديد، الذي يبادر إليه ويعمل على بناءه الدول المنتصرة في تلك الحرب وفق تطلعاتها. وهذا ما تم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وذلك بإنشاء منظمة الأمم المتحدة.[2]

[1] الصديق حيدر حاج حسين، ***المرجع نفسه***، ص 9

[2] Holsti kalevi, ***peace and war : armer conflicts and international order 1648-1989***(new york :combridge studies in international relations, 1991), pp22-23.

يمثل هذا الشكل دورة السلم والحرب لهولستي:

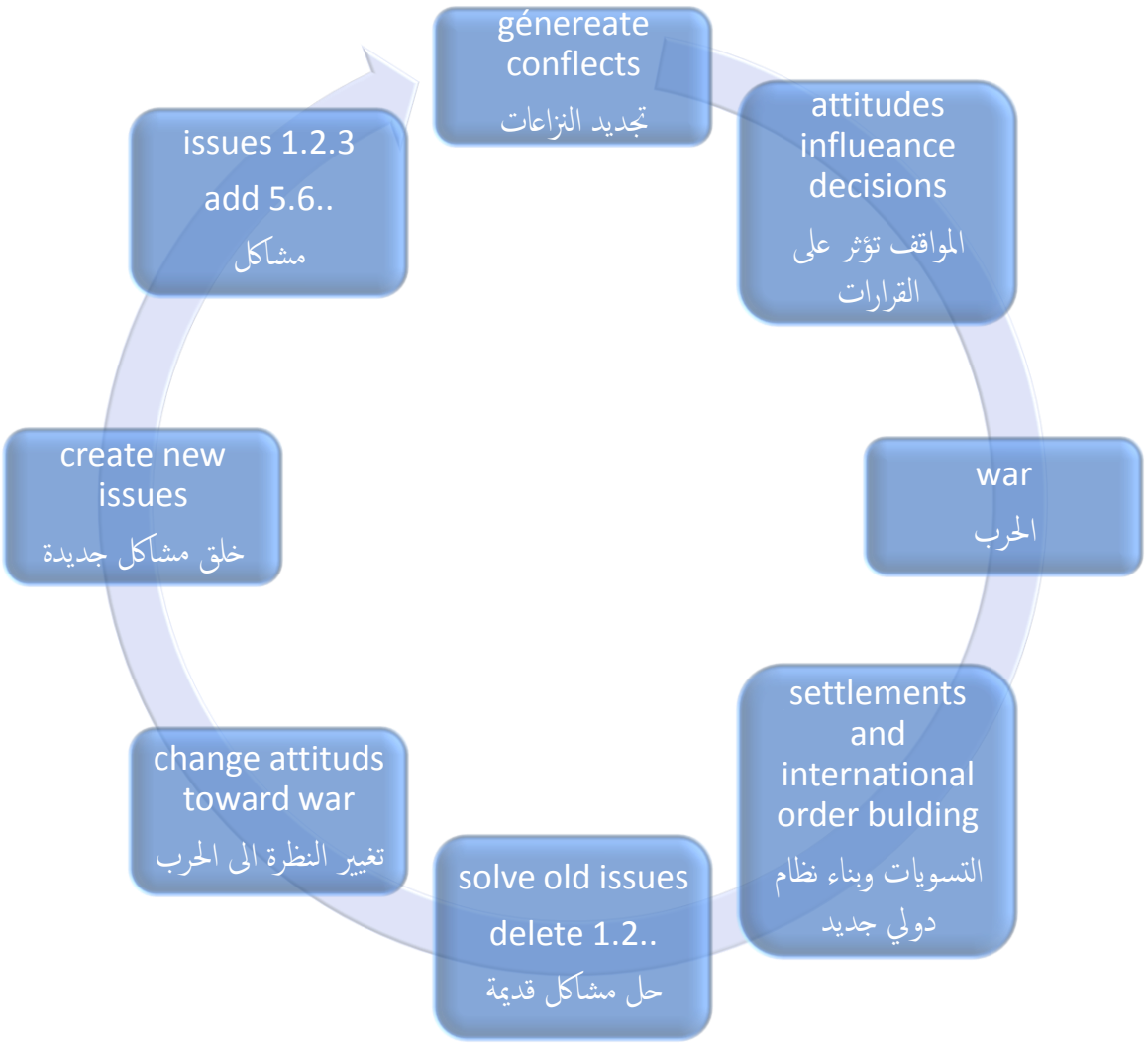

المصدر : كتاب23 P 1989 – 1648 peace and war : armed conflicts and international order

يمثل الشكل السابق دورة السلم والحرب لهولستي، والذي يوضح لنا تداول السلم والحرب في النظام العالمي، فعادة وكما هو معروف فان الحرب تبدأ بعلاقات توتر نتيجة لاختلاف الرؤى والإيرادات فيما بين الدول، والتي قد تتطور لتصل إلى نزاع ومن ثم إلى حرب، فالمنتصر في هذه الحرب يبادر بتسويات من خلال فرض اتفاقيات السلام مثل ما حدث في اتفاقية فرساي 1919، كما تقوم هذه الدول ببناء نظام جديد وفق ما يخدم مصالحها ويحافظ على انتصارها وتفوقها، لكن اللعبة الدولية لن تقف عند هذا المستوى، فالدول التي انهزمت في الحرب وخضعت لاتفاقيات السلام المبرمة ضدها تحاول دوما تغيير الوضع القائم الذي لا يخدمها، ولذلك تبدأ تطفوا مشاكل جديدة وتوترات في النظام الدولي تبادر إليها الدول المنهزمة والتي حصلت قدر من القوة بعد سنوات من انقضاء الحرب محاولة تجديد نزاعات والدخول حرب أخرى لتغيير الوضع القائم لصالحها، فمثلا عندما شعر هتلر أن ألمانيا قادرة على تغيير الأوضاع لصالحها بادر بتفجير الحرب العالمية الثانية، وهكذا هي الدورة فالمنتصر في الحرب يفرض السلم، ويعمل على بناء نظام جديد وفق تطلعاته وأهدافه وهذا ما حدث تماما بعد الحرب العالمية الثانية.

المطلب الثاني: الجهود الدولية لإنشاء منظمة الأمم المتحدة

كان أول استخدام لمصطلح "الأمم المتحدة" عام 1942 الذي ابتكره الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت، قامت فكرة إنشاء منظمة دولية أثناء الحرب العالمية الثانية على اثر فشل العصبة في منع الحروب[1]، ولذلك بذلت جهود دولية عديدة نذكر منها:

- في خضم الحرب التقى كل من الرئيس روزفلت والوزير الأول ونستن تشرشل، وقاموا بنشر في 14 أوت 1941 وثيقة مشتركة تدعى الميثاق الأطلسي، حيث دعوا من خلاله إلى التأسيس للسلم، وضرورة تعاون جميع الدول و المساهمة بجميع الوسائل المتاحة لتحقيق ذلك، كما تم في هذا الميثاق النص على بعض المبادئ الأساسية المدعمة للسلام و المتمثلة في نزع السلاح، حق الشعوب في تقرير المصير وسمو القانون على أي طرف أو قوى أين كانت.وبالتالي كان هذا الميثاق بمثابة رسالة موجهة لجميع الدول خاصة الاستعمارية منها. بعد عامين من ذلك أي في أكتوبر 1943 تم انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفيتي، بريطانيا والصين والذين رأوا ضرورة أو الحاجة الملحة إلى إنشاء وفي أقرب وقت ممكن منظمة دولية تقوم على مبدأ المساواة والسيادة بين جميع الدول المسالمة، والتي ستدعم مستقبل المنظمة العالمية المطروحة، وفي 07 أكتوبر 1944 تم تحديد ميكانيزمات وآليات العمل للمنظمة في مؤتمر دمبارتون اوكس بحضور ممثلي القوى الأربعة كما تم تحديد أربعة أجهزة أساسية للمنظمة وهي مجلس الأمن، جمعية عامة، أمانة عامة ومجلس اقتصادي واجتماعي.

قامت منظمة الأمم المتحدة اثر مؤتمر سان فرانسيسكو ما بين 25 أفريل إلى 26 جوان 1945 بحضور وفود عن 50 دولة الممثلة لحوالي 80% بالمئة من شعوب العالم، في 25 جوان 1945 اجتمع الممثلون في جلسة عامة في سان فرانسيسكو وتم التوقيع والمصادقة على الميثاق المؤسس لمنظمة الأمم المتحدة[2].

---

[1] سهيل حسين الفتلاوي، ***الامم المتحدة: اهداف الامم المتحدة ومبادئها*** (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع،ط1، 2010)، ص 43.

[2] Guide des Nations unies, la Direction des Nations unies, des organisations internationales, des droits de l'homme et de la Francophonie du ministère des Affaires étrangères et européennes ,p 14 sur :**http://www.diplomatie.govo.fr/fr/IMG/pdf/guide-nations-unies_2010.**

أصبحت الأمم المتحدة قائمة بصورة رسمية يوم 24 أكتوبر 1945، عندما تم إقرار الميثاق بعد مصادقة الدول العظمى الخمسة عليه، الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفيتي، المملكة المتحدة، الصين وفرنسا، وأغلبية الحضور الآخرين في المؤتمر. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة تصادق على الوثيقة[1].

المطلب الثالث: إدارة الأمم المتحدة للسلم والأمن الدوليين.

يعد ميثاق الأمم المتحدة المصادق عليه في مؤتمر سان فرانسيسكو في 26 جوان 1945، بمثابة الوثيقة الأساسية لكل أعمال هذه المنظمة، ومن المهام الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة هو حفظ السلم والأمن الدوليين، إذ أن الميثاق قد أوكل هذه المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن، ولذلك من صلاحية هذا الجهاز اتخاذ التدابير التي يراها لازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين[2].

من بين تسعة عشر فصل لميثاق الأمم المتحدة، خصصت ثلاثة فصول توضح الوسائل الكفيلة بحل وتسوية النزاعات الدولية وبالتالي حفظ السلم والأمن الدوليين، والمتمثلة في الفصل السادس من الميثاق والذي ينص على حل وتسوية النزاعات بطريقة سلمية عبر عدة آليات كالمفاوضات، الوساطة، المساعي الحميدة...الخ، وغيرها من الآليات التي ينص عليها الفصل السادس. كذلك الفصل السابع والذي يتضمن التدابير والأعمال الواجب اتخاذها في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان، وأخيرا الفصل الثامن والذي يتضمن الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات الإقليمية أو ما يمكن أن تقدمه في حل وتسوية النزاعات الدولية.

فبالنسبة للفصل السادس ومثل ما يعنيه عنوانه يقدم الوسائل أو الأعمال السلمية لحل النزاعات فالمادة 33 الفقرة الأولى منه تنص على هذه الوسائل المختلفة والتي جاء فيها "

[1] سهيل حسين الفتلاوي، ***المرجع نفسه***، ص 46.

[2] Opération de maintien de la paix des Nations unies principe et orientation, p13 sur : **http://www.un.org/fr/peacekeeping/documente/capstone_doctrine_fr.pdf**

يجب على أطراف أي نزاع من شان استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجئوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها.

هذه المادة تترك الحرية لأطراف النزاع للوسيلة التي يرونها مناسبة لحل النزاع الواقع بينهم، وفي هذه الحالة تكون لمجلس الأمن ثلاثة صلاحيات أساسية تتمثل فيما يلي:

ـ دعوة الأطراف المتنازعة للتسوية السلمية للنزاع (المادة 2/33).

ـ يمكن لمجلس الأمن أن يفحص أي نزاع أو أي موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو قد يثير نزاعاً لكي يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولي (المادة 34)[1].

ـ كما يمكنه أن يوصي بحل سلمي معين يراه مناسبا وذلك دون الإخلال بالمادة 33.

لكن على مجلس الأمن و هو يقوم بهذه الصلاحيات الثلاثة المذكورة أن يراعي ما قد بادر واتخذه أطراف النزاع من الإجراءات السابقة سلمية، كما عليه أيضا وهو يقدم توصياته أن يراعي أيضاً أن المنازعات القانونية يجب على أطراف النزاع – بصفة عامة – أن يعرضوها على محكمة العدل الدولية وفقاً لأحكام النظام الأساسي لهذه المحكمة (المادة 36 الفقرة 1، 2، 3).[2]

أما الفصل السابع فهو في الواقع يحتوي على أعمال قسرية، بمعنى يجيز استخدام القوة العسكرية، ولكن فقط في حالات معينة والتي تتمثل في وجود تهديد للسلم والأمن الدوليين أو الإخلال به، أو وقوع عملا من أعمال العدوان، لكن هذه الحالات لم يتم تحديدها بشكل قانوني، أو بمعنى آخر ليس هناك ضوابط أو معايير تحدد إن كان هذا العمل يعتبر عدوانا أو يهدد السلم والأمن الدوليين أو يخل بهما، بحيث تركت هذه الصلاحية لمجلس الأمن

[1] انظر ميثاق الأمم المتحدة، المادة 1/33، 2/33، 34.

[2] Les missions de maintien de la paix de l'onu, pp 3-4 sur :
http://lafrique.free.fr/memoires/pdf/199705rab.pdf

بحيث هو الذي يصف أي عمل كان على انه تهديد للسلم والأمن الدوليين و غيرها من الحالات التي تجيز استخدام القوة العسكرية، وبالتالي تنص المادة 39 من الميثاق على أن مجلس الأمن يقرر ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان.

في حالة ما إن تم تحديد ما وقع على انه تهديد للسلم والأمن الدوليين، فلمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير. ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفاً جزئياً أو كلياً، وقطع العلاقات الدبلوماسية (المادة 41).

و في حالة ما إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة 41 لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه. ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة (المادة 42).

و لذلك يتعهد جميع أعضاء الأمم المتحدة في سبيل المساهمة في حفظ السلم والأمن الدولي، أن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه وطبقا لاتفاق أو اتفاقات خاصة ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدولي ومن ذلك حق المرور (المادة 43 الفقرة 1).[1]

أما الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة فهو يعالج دور المنظمات والوكالات الإقليمية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ولذلك فان لهذه المنظمات الإقليمية بموجب ميثاق الأمم المتحدة صلاحية بذل جهد لتدبير حل سلمي للمنازعات المحلية، وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن.

[1] انظر ميثاق الأمم المتحدة، المادة 41، 42، 43.

كما يمكن لمجلس الأمن أن يستخدم هذه التنظيمات والوكالات الإقليمية في أعمال القمع كلما رأى ذلك ملائما، بحيث يكون عمل هذه التنظيمات تحت مراقبة مجلس الأمن وإشرافه، بحيث لا يجوز للمنظمات الإقليمية أن تقوم بأي عمل من أعمال القمع بغير إذن من مجلس الأمن.[1]

إن ميثاق الأمم المتحدة ورغم ما يحتويه من وسائل كفيلة لتحقيق السلم والأمن الدوليين، إلا أننا غالبا ما نجد نزاعات لم تحرك فيها الأمم المتحدة ساكنا، وذلك راجع إلى ارتباط هذه المنظمة بميزان القوى ومصالح الدول الكبرى والعظمى المتحكمة في هذه المنظمة. فالنزاع السوري(2011) اليوم يعتبر اكبر مثال على هذه الجدلية، فمصالح الدول و ميزان القوى قد عرقلا مسار إيجاد حل لهذا النزاع، فتناقض مصالح روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية كقطبين رئيسيين في النزاع والتي تعتبر أطراف خارجية، و الدول الحليفة لها الإقليمية والدولية، فتناقض المصالح وعدم رجاحة ميزان القوي لأي طرف جعل مهمة إيجاد حل أو تسوية لهذا النزاع مهمة مستحيلة كما وصفها المبعوث الأممي إلى سوريا الأخضر الإبراهيمي.

ـ إضافة إلى تلك الآليات المذكورة والتي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة لتسوية النزاعات الدولية والحفاظ على السلم والأمن الدوليين، فان الأمم المتحدة تقوم بعمليات حفظ السلام، باعتبارها كآلية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، و بالرغم من عدم ذكرها في ميثاق الأمم المتحدة صراحة، إلى أنها أصبحت واحدة من الأدوات الأساسية التي تستخدمها الأمم المتحدة لتحقيق السلم والأمن الدوليين. وترجع سنة أول استخدام هذه الآلية من طرف الأمم المتحدة إلى سنة 1948[2].

[1] Les missions de maintien de la paix de l'onu, ***ibid***, p5.

[2] Opération de maintien de la paix des nations unies principe et orientation, ***op.cit*** , p 13

المبحث الثاني: قيام عمليات حفظ السلم كآلية دولية لحفظ السلم

تعد عمليات حفظ السلام من بين الآليات الدولية التي تستخدمها الأمم المتحدة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، بحيث جاءت هذه العمليات نتيجة لظروف دولية معينة(المطلب الأول).

ورغم عدم نص ميثاق الأمم المتحدة عن عمليات حفظ السلام، إلا انه تم التوصل إلى صياغة المبادئ والأسس التي تعمل في إطارها هذه العمليات(المطلب الثاني)، كما تم التوصل إلى كيفية تشكيلها أو أداء مهامها في ارض الميدان، أو تعلق الأمر عن كيفية تمويلها وغير ذلك(المطلب الثالث)، وذلك لتكسب الشرعية الدولية ولتكون أكثر مصداقية، وبالتالي تمكنها من النجاح في تحقيق غايتها الأساسية وهي حفظ السلم والأمن الدوليين، وكل هذا جاء في ظروف دولية جد صعبة.

المطلب الأول: التفاعلات الدولية ونشأة عمليات حفظ السلام.

لقد أنشأة منظمة الأمم المتحدة بهدف تحقيق السلم والأمن الدوليين والحفاظ عليه، وذلك في إطار ما يعرف بنظام الأمن الجماعي، ويعد هذا الأخير من أنجع السبل للقضاء على الحروب و منع نشوبها، إذ أن نظام الأمن الجماعي هو النظام الذي تتحمل فيه الجماعة الدولية المنظمة مسؤولية حماية كل عضو من أعضائها، و السهر على أمنه من الاعتداء. و بالتالي فهو ترجمة دولية للشعار "الفرد للكل والكل للفرد"، وقوامه أن لجوء أية دولة إلى استخدام القوة العدوانية غير القانونية ضد أية دولة أخرى يقاوم بالقوة الجماعية لجميع الدول الأخرى، إذ أن فكرة الأمن الجماعي هي فكرة قديمة، لكن أول محاولة حقيقية باتجاه إقامة نظام الأمن الجماعي كانت مع نشأة عصبة الأمم عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، إلا أنها فشلت لعدة أسباب كان من أهمها غياب الإرادة السياسية لدى القوى الكبرى، ثم أعيد إحياء المحاولة مرة أخرى مع نشأة الأمم المتحدة[1]، وبالتالي فهو نظام دولي يقابل

[1] محمد بن صديق، ***الأمن الجماعي والتطورات الدولية المعاصرة*** (القاهرة: دار النهضة العربية، 2012)، ص 07.

فيه العدوان من أية دولة بالتصميم الفعلي لكل الدول لتضغط بالوسائل المعنوية والدبلوماسية، والاقتصادية، والعسكرية الضرورية لإحباط أي هجوم على أية دولة أخرى، وعلى هذا الأساس نجد أن نظام الأمن الجماعي يقوم على وجود تحالف عالمي من القوى في مواجهة المصادر المحتملة للعدوان، بحيث يستهدف تركيز القوى القومية للدول وتجميعها في جبهة عريضة قادرة على ردع العدوان أيا كانت القوى التي تمارسه، وأيا كان الإطار الذي تتحرك في داخله، وهو ليس تحالف موجه ضد مجموعة من الدول بالذات، ولكنه موجه ضد أي معتدي، وهو تحالف لا يقوم من اجل الحرب، ولكنه بقصد تدعيم السلام. كما انه ينطلق من افتراض أن التعاون هو الأصل في العلاقات الدولية، وان الصراع هو الاستثناء، حيث تكون علاقة الدول الداخلة في هذا التجمع مع بعضها في هذا التجمع العالمي للقوى علاقة ودية طابعها التعاون والوفاق، ولذلك فان الدعامة الأساسية التي يستند إليها نظام الأمن الجماعي في ضوء هذا الفهم لطبيعة علاقات المجتمع الدولي هي فكرة التعاون الدولي وليس الصراع، والذي لا يؤدي بدوره إلى خدمة السلام والأمن الدولي[1].

إن نظام الأمن الجماعي يرتبط ارتباطا وثيقا بفكرة إقامة تنظيم دولي بل انه يعتبر هدفا أوليا وأساسيا لنشأة مثل هذا التنظيم، فالأمن الجماعي إذن هو النظام الذي يتحمل فيه الجماعة الدولية المنظمة مسئولية حماية كل عضو من أعضائها والسهر على أمنه من الاعتداءات[2]. ويعتبر مفهوم الأمن الجماعي من إفرازات المدرسة المثالة التي تطمح إلى نظام عالمي خالي من النزاعات والحروب، ويسوده السلام والتعاون فيما بين الدول. لكن عندما يصطدم هذا الطموح بواقع العلاقات الدولية، تصبح مجرد أحلام وأمال بعيدة كل البعد عن الواقع الملموس المعاش.

ولهذا فشل تحقيق نظام الأمن الجماعي في أول تجربة له في عهد عصبة الأمم، كما فشل مرة أخرى في منظمة الأمم المتحدة، وهذا نتيجة لسبب حتمي واقعي، فالعلاقات الدولية تسير دوما وفق المصلحة والقوة، بعيدة كل البعد عن الأخلاق والقانون.

[1] آل العيون عبد الله محمد، ***نظام الأمن الجماعي في التنظيم الدولي الحديث*** (عمان: دار البشير، ط1)، ص ص 19- 24.
[2] محمد بن صديق، ***المرجع نفسه***، ص 7، 18.

فالعلاقات الدولية منذ القدم وبشكل خاص من وسفاليا 1648 إلى يومنا هذا، وما تفرزه هذه العلاقات من ظواهر ومستجدات في النظام الدولي، كانت دوما محكومة بحالة ميزان القوى وتوجه السياسة الدولية من جهة، وما سطرته القوى الكبرى والعظمى في هذا النظام من أهداف ومصالح ورهانات، وما يمليه أمنها القومي من جهة أخرى. ففي حالة ما إذا كانت الأمور تسير في صالح جميع القوى الكبرى/العظمى وكان ميزان القوى متكافئ نسبيا، ساد في هذه الفترة السلام ولو بشكل نسبي، بينما إذا تناقضت المصالح لهذه القوى أو حدث تغير في ميزان القوى، فان العالم يشهد نزاعات وحروب تنتهي بتحقيق مصالح الطرف الأقوى، ثم تعمد الدول الأقوى والمنتصرة على تغيير قواعد اللعبة وفق ما يخدم مصالحها ويحقق أهدافها ويصون أمنها. وأصبحت هذه الحركية للعلاقات الدولية روتينية لحد ما. ولا يخلو موضوع يحثنا هذا من هذه القاعدة.

- إن مجلس الأمن هو أداة الأمم المتحدة التي تضطلع بالمسؤولية الأولى في المحافظة على السلم والأمن الدولي. إذ فوض ميثاق الأمم المتحدة مجلس الأمن للتدخل باسم المجتمع الدولي كله، في حالات وقوع عدوان أو تهديد للسلم أو الإخلال به. سواء لقمع العدوان أو لردعه أو للعودة بالوضع إلى سابق ما كان عليه قبل اندلاع الأزمة[1]. ويتألف مجلس الأمن من خمسة عشر عضوا من الأمم المتحدة، وتشغل الدول الخمس الكبرى المعروفة وهي: روسيا(الاتحاد السوفيتي سابقا)، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا والصين العضوية الدائمة في مجلس الأمن، وتتمتع هذه الدول الخمس الكبرى بموجب الميثاق بحق الاعتراض (الفيتو)، ويصدر مجلس الأمن قراراته في المسائل الموضوعية، والتي من ضمنها مسائل الحفاظ على السلم والأمن الدولي بالأغلبية الموصوفة، وهي أغلبية تسعة أصوات يكون من بينها أصوات الأعضاء الخمسة الدائمة متفقة، أما في المسائل الإجرائية، فالأغلبية المطلوبة هي أغلبية تسعة أصوات دون تفرقة بين أصوات الأعضاء الدائمين، والأعضاء الغير الدائمين[2].

[1] حسن نافعة، ***الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945***، سلسلة عالم المعرفة، العدد الكويت، ص 120.

[2] آل العيون عبد الله محمد، ***المرجع نفسه***، ص 153.

وقد حرص الميثاق على تزويد مجلس الأمن بكل الصلاحيات التي تمكنه من التعامل مع كل الأزمات بفعالية. كما حرص على تزويده بالأداة العسكرية التي تمكنه من التدخل العسكري واستخدام القوة المسلحة في حالات الضرورة، وفقا للترتيبات المنصوص عليها في المادة 43. وتزويده بالآلية التي تضمن له حسن استخدام هذه الأداة، ألا وهي لجنة أركان الحرب التي اسند إليها الميثاق تقديم المشورة إلى مجلس الأمن في كل ما يتصل بالشؤون العسكرية[1].

لقد كان مأمولا أن يلعب مجلس الأمن وبحيوية الدور الرئيسي في حفظ السلم والأمن الدولي ولكن التعاون الذي تصورته الدول الخمس الكبرى استمر لفترة تقل عن عامين، ثم دب الخلاف بينهما بعد ذلك، وبشكل خاص بين روسيا(الاتحاد السوفيتي سابقا) والولايات المتحدة الأمريكية، وحل مكان التعاون الحرب الباردة التي دامت إلى غاية1989، وذلك نتيجة تناقض المصالح بين القطبين.

لقد أثرت الحرب الباردة على الأمم المتحدة تأثيرا سلبيا، وأصبحت ميدانا للنزاع كنتيجة لتناقض المصالح بين الدول الكبرى، مما أدى إلى إضعاف المنظمة العالمية وشل قدرتها على العمل وتحقيق الأهداف التي أنشأة من اجلها. فبزيادة الخلاف بين روسيا(الاتحاد السوفياتي) والولايات المتحدة الأمريكية، عجز الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن عن توفير الإجماع الذي يشترطه الميثاق لأداء المجلس لوظائفه الهامة خاصة ما يتعلق منها بالسلم والأمن الدولي، فبالرغم من أن مجلس الأمن لم يستطع أبدا أن يتدخل بصورة فعالة في أي نزاع تشترك فيه دولة كبرى، إلى أنه من جهة أخرى استطاع أن يتوصل إلى إجماع وإلى حلول في حالة انسجام المصالح بين القوى الخمسة الدائمة، ففي هذا الإطار تم القيام بأول عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة، والانطلاقة كانت في سنة 1948 من الشرق الأوسط المتمثلة في إرسال الأمم المتحدة لهيئة(هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدةUNTSO) تتكون من مجموعة محدودة من عسكريين غير مسلحين مهمتهم مراقبة وقف إطلاق النار واحترام تطبيق الهدنة المبرمة بين إسرائيل و الدول العربية المشاركة في الحرب وهي مصر وسوريا والأردن ولبنان. و الملاحظ هنا أن إنشاء وإرسال المراقبين إلى الشرق الأوسط وبالتحديد فلسطين، وتوصل مجلس الأمن إلى إجماع كان نتيجة لتوافق مصالح الدول الخمسة الدائمة العضوية في المنطقة في

[1] حسن نافعة، ***المكان نفسه.***

تلك الفترة، وكان من مصلحة تلك الدول توقف الحرب وعدم انهيار الكيان الإسرائيلي. وبالتالي فالظهور الأول لعمليات حفظ السلام كان لأغراض مصلحية تخدم القوى الكبرى/العظمى في النظام الدولي، ولكن مجلس الأمن فقد فعاليته فيما بعد عندما اكتشف الاتحاد السوفيتي آنذاك أن هناك مصالح يمكن أن يجنيها، لو انه وقف في جانب القضية العربية[1].

لقد أدى إفراط الاتحاد السوفيتي في استخدام حق الفيتو على قرارات مجلس الأمن إلى أن تبحث الولايات المتحدة الأمريكية عن منتدى أفضل لشن الحرب الباردة، وكانت الجمعية العامة هي المكان المفضل، وما شجع الولايات المتحدة على ذلك هو الوضع في الجمعية العامة الذي كان في صالحها حيث إن أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والممثلة في الجمعية العامة كانت تدور في فلك السياسة الأمريكية والأوربية الغربية، مما يمكن هذه الأخيرة لخدمة مصالحها لان قرارات الجمعية العامة ستكون وفق تصوراتها ورغباتها، حيث إن الأغلبية المطلوبة بالنسبة للموضوعات العامة في الجمعية العامة هي أغلبية الثلثين،وكانت هذه الأغلبية في ذلك الوقت تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية، ولعل ذلك كان من بين أسباب نمو سلطة الجمعية العامة لتفادي الفيتو السوفيتي وتمرير السياسة الأمريكية.

إن ما زاد من سلطة الجمعية العامة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين هو ما يعرف بقرار الإتحاد من اجل السلام، و الذي يعطي للجمعية العامة الحق في النظر في المسائل المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين في حالة فشل مجلس الأمن في الوصول إلى اتفاق يسبب الفيتو[2]. جاء القرار 377 للجمعية العامة بعدما أصدر مجلس الأمن ثلاثة قرارات بشان المسالة الكورية بغياب المندوب السوفيتي عن مجلس الأمن الدولي، فعودة المندوب السوفيتي في الأول من أوت 1950 واشتغل رئاسة مجلس الأمن لذلك الشهر وناقش المجلس الوضع في كوريا، إلى أن المجلس لم يتوصل إلى حل وذلك بسبب الفيتو السوفيتي، وفي 20 سبتمبر 1950 طلبت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأمين العام للأمم المتحدة "داغ همرشولد" إدراج المسالة في جدول أعمال الدورة الخامسة للجمعية العامة، وقد تم ذلك ونوقشت مشروعات متعددة و التي قدمتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، فرنسا، الفلبين، المملكة المتحدة، تركيا

[1] آل العيون عبد الله محمد، ***المرجع نفسه***، ص ص 154- 155.

[2] اشرف صيام، قرار ***الاتحاد من اجل السلام: هل هو وسيلة ممكنة لحماية الفلسطينيين؟***، سلسلة أوراق عمل جامعة بيرزيت، 2011، ص 3.

والارجواي، والذي أصبح يعرف باسم "قرار الاتحاد من اجل السلام"، وقد تمت الموافقة على القرار، ويبدوا أن المشروع الذي تقدمت به الدول السبع قد تم تحت تأثير الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت ترغب في تحقيق النصر في كوريا.

وقد قصد بهذا القرار تفسير نصوص ميثاق الأمم المتحدة بشكل يخول الجمعية العامة المشاركة بشكل فعال في حفظ السلم والأمن الدولي، حتى بالنسبة لحالات تهديد السلم أو الإخلال به، أو وقوع عمل من أعمال العدوان التي ذكرتها المادة (39) من الميثاق، كما يرمي هذا المشروع إلى تدارك النقص الحاصل في ميثاق الأمم المتحدة، بشان حفظ السلم والأمن الدوليين[1].

كما يعنى بهذا القرار تفسير ميثاق الأمم المتحدة بالنسبة للنصوص التي نظمت اختصاص الجمعية العامة في حفظ السلم والأمن تفسيرا يخول الجمعية العامة القيام بتلك الأعمال في حال فشل مجلس الأمن الدولي وعجزه عن الاستمرار بالقيام بعمله في مثل هذه الحالات. ولقد تضمن نص قرار الاتحاد من اجل السلام في جزئه الأول على ما يلي:

" في الحالة التي يظهر فيها أن هناك تهديدا للسلم، أو إخلالا به، أو عملا من أعمال العدوان، وعجز مجلس الأمن الدولي عن القيام بمسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدولي في هذا الشأن بسبب استخدام احد أعضائه الدائمة لحق الفيتو، فان الجمعية العامة تبحث هذه الحالة على الفور، وتصدر توصياتها إلى الدول الأعضاء بشان التدابير الجماعية التي تتخذ فيها بما في ذلك استخدام القوة المسلحة في حالة الإخلال بالسلم أو وقوع عمل من أعمال العدوان، من اجل المحافظة على السلم وإعادته إلى نصابه. وإذا كانت الجمعية العامة في غير دورة الانعقاد جاز دعوتها إلى عقد دورة خاصة طارئة في خلال أربع وعشرين ساعة بناء على قرار يصدره مجلس الأمن الدولي بأغلبية تسعة من أعضائه، أو بناء على طلب الأغلبية العادية لأعضاء الأمم المتحدة[2]".

[1] آل العيون عبد الله محمد، ***المرجع نفسه***، ص ص 169- 170.

[2] الفقرة (أ/1) من قرار الاتحاد من اجل السلام لعام 1950، منشور في: عيسى دباح، ***موسوعة القانون الدولي، أهم الاتفاقيات والقرارات والبيانات والوثائق الدولية للقرن العشرين في مجال القانون الدولي العام،*** المجلد الأول (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2003)، ص 55.

وقد بقي قرار الاتحاد من اجل السلام في إطاره النظري البحث لمدة ستة سنوات تقريبا حتى حدوث أزمة السويس سنة 1956 في أعقاب العدوان الثلاثي، الذي قامت به كل من بريطانيا، فرنسا وإسرائيل على مصر، حيث تدخلت الجمعية العامة في الأزمة استنادا إلى هذا القرار بعد فشل مجلس الأمن في إصدار قرار بوقف العدوان، وذلك لأنه بدا واضحا أن لا فائدة ترجى من استمرار مجلس الأمن في نظر الأزمة بسبب موقف فرنسا وبريطانيا داخل مجلس الذي عطل إمكانية اتخاذ أي قرار بسبب الفيتو البريطاني والفرنسي، فتقرر بناءا على اقتراح يوغسلافيا أن يتخلى مجلس الأمن عن الموضوع، ويحيله إلى الجمعية العامة وقد عارضت ذلك بريطانيا وفرنسا بشدة ، ولكن بدون جدوى لكون مثل هذا القرار أي قرار الإحالة من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة يعد من القرارات الجزائية التي يكتفي صدورها تحقق أغلبية التسعة أصوات دون اشتراط تحقيق إجماع أصوات الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن، ومن ثم فان استعمال حق الفيتو لا يسقط قرار الإحالة. وانعقدت الجمعية العامة في أول دورة استثنائية خاصة ليلة الثاني نوفمبر 1956، وأقرت الجمعية العامة في جلستها صباح يوم الرابع من نوفمبر من نفس السنة إنشاء قوات الطوارئ الدولية، وطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يقوم بتنظيم هذه القوات خلال (48) ساعة، بقصد إرسالها لمراقبة وقف إطلاق النار بأقرب فرصة ممكنة ومراقبة انسحاب القوات الأجنبية من منطقة القناة وصيانة السلم، وذلك بعد أن أوقف إطلاق النار[1].

ولذلك فقد كانت باكورة عمليات حفظ السلام المسلحة هي قوة طوارئ الأمم المتحدة الأولي (UNEF 1) التي تم نشرها في عام 1956 لمعالجة أزمة السويس. وكانت عملية الأمم المتحدة في الكونغو(ONUC) ، التي أطلقت في عام 1960، هي أول بعثة واسعة النطاق، حيث كان يخدم فيها ما يقارب 20 ألف جندي في أوج نشاطها. كما أنها بينت المخاطر التي تتضمنها محاولة جلب الاستقرار لمناطق ممزقة بالحرب، وقد فقد 250 من الأفراد التابعين للأمم المتحدة حياتهم أثناء خدمتهم في تلك البعثة المهمة[2].

[1] آل العيون عبد الله محمد، ***المرجع نفسه***، ص 171.

[2] " الاحتفال بمرور ستون عاما على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام "، في:
http://www.un.org/arabic/events/peacekepping60/60years.shtml

وأنشأت الأمم المتحدة، في الستينيات والسبعينيات، بعثات قصيرة المدى في غينيا الجديدة واليمن وجمهورية الدومينيكية ، وبدأت عمليات نشر أطول مدي في قبرص (قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في قبرص (UNFICYP) والشرق الأوسط "قوة طوارئ الأمم المتحدة الثانية (UNEF II) " وقوة مراقبي فض الاشتباك التابعة للأمم المتحدة (UNDOF) والقوة المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان (UNIFIL).

وفي عام 1988 منح أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة جائزة نوبل للسلام. وفي ذلك الوقت، أشادت لجنة نوبل، على وجه الخصوص، بالشبان من بلدان عديدة... الذين تطوعوا انسجاما مع مثلهم العليا بتولي خدمة شاقة وخطيرة في سبيل قضية السلام.

بنهاية الحرب الباردة، كانت هناك زيادة سريعة في عدد بعثات حفظ السلام والتي لتزال إلى يومنا هذا والتي بلغت في أفريل 2014، تسعة وستون (69) بعثة[1].

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الأمم المتحدة لا تملك جيش خاص بها، وذلك نظرا لعدم اتفاق الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن على تفعيل نصوص المواد (43) إلى غاية المادة (47) من ميثاق الأمم المتحدة، و المتعلقة بتكوين جيش دولي خاص بهيئة الأمم المتحدة[2]، ولذلك تم اللجوء إلى المادتين (49) و (106) من الميثاق، والذي يستطيع من خلالهما مجلس الأمن أن يتخذ تدابير عسكرية محدودة لإعادة السلم والأمن الدولي إلى نصابه، فطبقا للمادة (49) يتضافر أعضاء الأمم المتحدة، على تقديم المعونة المتبادلة لتنفيذ التدابير التي قررها مجلس الأمن، وبموجب المادة (106) تتشاور الدول الخمس الكبرى مع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين كلما اقتضت الحاجة للقيام نيابة عن الهيئة بالأعمال المشتركة التي قد تلزم لحفظ السلم والأمن الدولي[3]، وذلك إلى حين انجاز الاتفاقات المشار إليها بالمادة (43) بحيث يصبح مجلس الأمن قادر على القيام بمسؤولياته وفقا للمادة (42). ويتوقف تطبيق هاتين المادتين على موافقة أعضاء مجلس الأمن وتقديم أعضاء المنظمة للوحدات المسلحة التي تتطلبها هذه التدابير بطريقة اختيارية، وإذا كانت الأمم المتحدة عن طريق

[1] " الاحتفال بمرور ستون عاما على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام "، ***المرجع نفسه.***

[2] حسونة رمزي نسيم، " النظام القانوني الدولي لحماية قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم " ص 6، في:
.http://sljournal.uaeu.ac.ae/issues/55/images/7%20Arabic.pdf

[3] انظر ميثاق الأمم المتحدة، المادة 49، 106.

مجلس الأمن أو الجمعية العامة قد استعانت في أكثر من مناسبة بقوات طوارئ دولية، تشكل من وحدات وطنية تقدمها الدول اختياريا، فان هذه القوات لا تشكل قوة قتالية حقيقية ودائمة، وإنما قوة امن مؤقتة تبقى تابعة لدولتها الأم تقوم بدور محدود هو المحافظة على الوضع القائم[1].

المطلب الثاني: التعريف بعمليات حفظ السلام والضوابط المقيدة لعملها.

جاء ميثاق الأمم المتحدة خاليا من الإشارة الصريحة إلى مفهوم حفظ السلام، الذي ظهرت عملياته كمحاولة للوفاء بمتطلبات المجتمع الدولي في لحظة معينة، وعليه يمكن القول إن حفظ السلام قد ظهر إلى الوجود أولا كممارسة ثم تمت صياغته وبلورته كمفهوم كما جرى البحث عن الأساس القانوني الذي يسوغه. فقد بدأ حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في عام 1948 بنشر مراقبين عسكريين غير مسلحين في الشرق الأوسط في بعثة لمراقبة اتفاقية الهدنة بين إسرائيل والدول العربية (UNTSO)، ومجموعة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان (UNMOGIP) لتكونا أول بعثتين للأمم المتحدة، وكانت هاتان البعثتان واللتان لا زالتا تعملان حتى هذا اليوم، مثالين لطابع المراقبة والرصد الذي اتسمت به العمليات الأولى آنذاك ولم يتجاوز تفويضها عدة مئات من الأفراد.

إلا أن البداية الفعلية لإعمال نظام حفظ السلام في الأمم المتحدة جاءت إثر العدوان البريطاني، الفرنسي، الإسرائيلي على مصر في 1956، إذ أسفرت هذه الأزمة وتعامل المنظمة الدولية معها عن صوغ مفهوم "حفظ السلام"، وقصد به: "نشر قوات عسكرية تابعة للأمم المتحدة في منطقة النزاع، بهدف المساعدة في تطبيق الاتفاقيات التي يتم التوصل إليها بين أطراف النزاع، وذلك بموافقة هذه الأطراف"[2].

[1] آل العيون عبد الله محمد، ***المرجع نفسه***، ص ص 207- 208.
[2] مروة نظير، " عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة: التطور المفاهيمي والعملياتي "، في:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=233359

وعلى غرار أن ميثاق الأمم المتحدة لم يتطرق إلى عمليات حفظ السلام سواء على المستوى المفاهيمي أو العملياتي، حاول البعض تقديم تعاريف لوصف هذه العمليات، ومن هذه الاجتهادات نجد: ما قدمه الأمين العام السابق بطرس بطرس غالي للأمم المتحدة في " برنامج السلم"، وذلك في 31 جانفي 1992، بحيث يعرف عمليات حفظ السلم كالتالي:

" هو وزع أفراد للأمم المتحدة في الميدان، ويتم ذلك حتى الآن بموافقة جميع الأطراف المعنية ويشمل عادة إشراك أفراد عسكريين و/ أو أفراد من الشرطة تابعين للأمم المتحدة، وكثيرا ما ينطوي ذلك على إشراك موظفين مدنيين أيضا. وحفظ السلم هو وسيلة لتوسيع إمكانيات منع نشوب المنازعات وصنع السلم، على السواء"[1]. فهذا التعريف يقدم لنا نوع الأفراد الذين يشاركون في عمليات حفظ السلام والذين يعملون تحت مضلة الأمم المتحدة، كما نجد من خلال هذا التعريف أن نشر وعمل هؤلاء الأفراد لا يتم إلى من خلال موافقة جميع أطراف النزاع.

في مارس 2000، عين الأمين العام للأمم المتحدة الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام لتقييم أوجه القصور في النظام القائم آنذاك وتقديم توصيات محددة وواقعية من أجل التغيير. وقد خرج الفريق بالتقرير المعروف " تقرير الإبراهيمي "[2]، والذي عرف عمليات حفظ السلام كالتالي:

" ... وقد تطور حفظ السلام بسرعة خلال العقد الأخير من نموذج تقليدي، عسكري بالدرجة الأولى لمراقبة عمليات وقف إطلاق النار وللفصل بين القوات بعد توقف الحروب بين الدول، ليجسد نموذجا مركبا من عناصر عديدة، عسكرية ومدنية، تعمل معا على بناء السلام في الفترات الخطيرة التي تعقب الحروب الأهلية"[3]. فالتعريف الذي قدمه تقرير الإبراهيمي يعتبر تعريفا شاملا لعمليات حفظ السلام، بحيث يوضح تطور مهام حفظ السلام من المهام التقليدية التي كانت تؤديها عند قيامها، إلى المهام التي تؤديها في ظل النظام الدولي الجديد الذي شهدته فترة ما بعد الحرب الباردة، ومن بين هذه المهام نجد اتقاء

[1] انظر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي، ***برنامج السلم***، وثيقة رقم A/47/277 بتاريخ 1992/06/17.
[2] "إصلاح حفظ السلام"، في: **http://www.un.org/ar/peacekeeping/operations/reform.shtml.**
[3] انظر تقرير الأخضر الإبراهيمي الأمين العام للأمم المتحدة، ***تقرير الإبراهيمي***، وثيقة رقم A/55/305 بتاريخ 2000/08/21.

الصراعات، صنع السلام، حفظ السلام وبناء السلام، والتي سنتطرق إليها بالتفصيل في المباحث اللاحقة.

وفي تعريف نجد:

" حفظ السلم هو وسيلة لمساعدة البلدان التي يمزقها الصراع على خلق ظروف لتحقيق السلام المستدام. فأفراد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، يتكونون من جنود وضباط عسكريين وضباط شرطة مدنية وموظفين مدنيين من بلدان عديدة، يرصدون ويراقبون عمليات السلام التي تنشا عن حالات ما بعد الصراع، ويساعدون المحاربين السابقين على تنفيذ اتفاقيات السلام التي وقعوا عليها. وتأخذ هذه المساعدة أشكالا عديدة، ولا سيما تدابير بناء الثقة، وترتيبات تقاسم السلطة، ودعم الانتخابات، وتعزيز سيادة القانون، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1].

إضافة إلى ما قدمته التعارف السابقة فان هذا التعريف يوضح بعض من الأنشطة التي يقوم بها أفراد عمليات حفظ السلام، في مرحلة ما بعد النزاع، والمتمثلة في مساعدة أطراف النزاع على تطبيق اتفاقيات السلام التي ابرموها، وبناء الثقة، تقاسم السلطة، تنظيم الانتخابات، صيانة القوانين بل وحتى محاولة إقامة تنمية اقتصادية واجتماعية، إذ تدخل كل هذه الأنشطة المذكورة ضمن ما يسمى بناء السلام وهي من المهام التي أصبحت تقوم بها عمليات حفظ السلام في مرحلة ما بعد النزاع.

وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التفرقة بين قوات حفظ السلام وبين بعض القوات الأخرى، فمثلا تختلف قوات حفظ السلام عن قوات نظام الأمن الجماعي، فهذه الأخيرة أي قوات نظام الأمن الجماعي تعتبر أساسا قوات ردعية، وبالتالي فهي تقوم بعمليات ردعية تتمثل في ضرب المعتدي ونجدة المعتدى عليه وهذا على عكس عمليات حفظ السلام، إذ هي أداة لخدمة الدبلوماسية الدولية أكثر منها وسيلة ردعية لتحقيق الأمن الجماعي، كما انه حسب المادتين الثالث والأربعون (43) والمادة الرابعة والسبعون (74) من الميثاق، فان قوات الأمن الجماعي هي قوات دائمة، أما قوات حفظ السلام فهي تتشكل في كل حالة على

[1] فتيحة ليتم، ***نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين***(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011) ص ص 219- 220.

حدا طبقا لحاجات الساعة، إضافة إلى هذا فان قوات الأمن الجماعي يدخل عملها كليا ضمن نطاق الفصل السابع وبالتالي فلا يتطلب موافقة أطراف النزاع للقيام بمهامها، بينما قوات حفظ السلام يخضع عملها لمبدأ الرضا وبالتالي ضرورة الحصول على موافقة الأطراف المتنازعة لنشر هذه القوات بل ولإستمرار عملها.

كما انه لابد من التمييز بين القوات التي تدخل ضمن نطاق دراستنا وبين الأحلاف العسكرية، فالأحلاف العسكرية وكما يعرفها الأمين السابق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي، على أنها علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتعهدون فيها بالمساعدة المتبادلة في حالة الحرب، وبالتالي فالأحلاف العسكرية تعمل على مواجهة عدوان الدول الغير عضو في الحلف والتي تقوم بالاعتداء على دولة عضو في الحلف، وبالتالي فان الأحلاف العسكرية قد صغرت دائرة السلم والأمن من تحقيق السلام والأمن في النظام الدولي ككل إلى تحقيق هذا الأخير داخل الحلف فقط، وهذا عكس عمل قوات حفظ السلام التي تهدف إلى تحقيق السلم والأمن في النظام الدولي ككل، بعيدة عن الانحياز لأي طرف وبالتالي فعمليات حفظ السلام تتوفر على عنصر الحياد والنظرة الكلانية للسلم والأمن الدولي. لهذا فان الأحلاف العسكرية هي أداة لتحقيق توازن القوى، بينما عمليات حفظ السلام قد تتأثر بموازين القوى في النظام الدولي لكنها تعتبر أداة للوقاية من الحروب ولخدمة الدبلوماسية الدولية وتشجيع فظ النزاعات بالطرق السلمية المتوفرة والممكنة[1].

فقوات الطوارئ الدولية استهدف من ورائها كما جاء في تقرير الأمين العام المعروف بخطة من اجل السلام، والذي أقرته الجمعية العامة القيام بدور مزدوج. يتمثل في مراقبة وقف إطلاق النار وتامين انسحاب القوات الأجنبية من الأراضي، وأيضا الحفاظ على الهدوء والسلم.

فهذه القوات في نظر محكمة العدل الدولية ليس لها صفة القوات المحاربة، كما وان أعمالها لا توجه ضد أية دولة، ومن ثمة لا يمكن مقارنتها بالقوات المحاربة التي تعمل

[1] احمد قلي، ***قوات حفظ السلام دراسة في ظل المستجدات الدولية***، أطروحة دكتوراه(جامعة مولود معمري: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/ 2013)، ص ص 58- 61.

لحساب الأمم المتحدة التي يجوز لمجلس الأمن وحده إنشاؤها لممارسة تدابير القمع المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق[1].

بالرغم من أن هناك تغيرات كبيرة في مهام عمليات حفظ السلام منذ نشأتها، إلى انه يبقى توفر ثلاثة مبادئ أساسية كشرط حتمي لقيام عمليات حفظ السلام والمتمثلة فيما يلي:

موافقة جميع أطراف النزاع وكافة المعنيين به:

كما ذكرنا سابقا فإن عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة هي مقياس عملي للمساعدة على احتواء النزاعات المسلحة، وحل الخلافات من خلال الحوار والتفاوض السلمي، وقد تطورت المبادئ الأساسية لعمليات حفظ السلام للأمم المتحدة في أعقاب التجربة المكتسبة والدروس المستفادة عبر الزمن، وبالتالي فان توفر هذه المبادئ تساعد موظفي حفظ السلام على أداء مهامهم سواء في الميدان أو في المقر الرئيسي للأمم المتحدة. لذلك من المفروض أن أي شخص يشارك في هذه العمليات يكون ملما بهذه المبادئ سواء في جانبها النظري أو العملي التطبيقي.

ولهذا فان نشر موظفي الأمم المتحدة للقيام بعمليات حفظ السلام لا يتم إلى بموافقة الأطراف الرئيسية في النزاع، وفي الواقع فان هذه الموافقة تضمن لحفظة السلام حرية العمل السياسي والمادي الذي تحتاجه لانجاز المهام الموكلة لها. ويتم منح الموافقة إلى مجلس الأمن من قبل الممثلين أو المفاوضين الرئيسيين الذين يمثلون الأطراف الرئيسية في النزاع، وبالتالي فان أي عمل من قبل مجلس الأمن يتم بدون موافقة أطراف النزاع تعتبر عملية لفرض السلام وليست عملية لحفظ السلام[2].

من خلال هذا نجد أن عمليات حفظ السلام الدولية للأمم المتحدة تعمل وتشتغل بموجب موافقة الأطراف الأساسية للنزاع، وبالتالي فمن حيث المبدأ فان توفر عامل موافقة أطراف النزاع تمكن من جهة دعم هذه الأطراف وتقديم المساعدة اللازمة لنجاح عملية حفظ

[1] آل العيون عبد الله محمد، ***مرجع سابق***، ص ص 182- 183.

[2]« Introduction au maintien de la paix des nation unies »,pp 53- 55 sur :
http://pbpu.unlb.org/pbps/Library/Unit%201%20Parts%201-2%20May%2013.

السلام، ومن جهة أخرى فان توفر مبدأ الموافقة يمكن أفراد الأمم المتحدة من أداء مهامهم واختصاصاتهم بكل حرية في ارض النزاع. ولهذا فانعدام مبدأ الموافقة في عمليات حفظ السلام يجعل من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة كطرف من أطراف النزاع، مما يعرضها للخطر وبالتالي ابتعادها عن الغرض الأصلي الذي أنشئت من اجله[1].

وبالتالي إذا تم سحب الموافقة من قبل احد الأطراف أو كلها فان مجلس الأمن سيقوم بإنهاء هذه العملية ويتم سحب قوات الأمم المتحدة من على ارض الدولة المضيفة، ولذلك فان استمرار سير عمل حفظة السلام في ارض النزاع مرهون باستمرار توفر عنصر الموافقة. وبالتالي فتوفر إرادة فعلية ووجود ثقة فعلية بين الأطراف تساعد على أداء حفظة السلام لمهامهم، ولذلك ففي بعض الحالات تؤدي بعض المعيقات التي تواجه عمليات حفظ السلام الناتجة عن بعض الانقسامات الداخلية وفقدان الثقة والنية الحسنة فيما بين الأطراف المتنازعة وغياب إرادة فعلية، تؤدي إلى عرقلة حفظة السلام من مباشرة مهامهم وفي بعض الأحيان تؤدي إلى الإعلان عن التوقف عن عملها في تلك المنطقة.

ولأداء أفراد بعثة عمليات حفظ السلام لمهامهم بمهارة ونجاح فإنهم يقومون بالاطلاع على ملف معلومات قبل الانتشار، ويحتوي هذا الملف على معلومات حول البعثة والسياق المحلي لمنطقة النزاع، ولهذا فان المشاركة في هذه البرامج التعريفية والتوجيهية إلزامي لجميع الموظفين الذين سيقومون بالمهمة، ومن خلال هذه البرامج يتم الاطلاع على معلومات إضافية عن تاريخ وعادات وثقافة منطقة النزاع، وكذا دور البعثة والقواعد والإجراءات الواجب اتخاذها[2].

الحياد كمبدأ لقيام عمليات حفظ السلام ومباشرة مهامها:

عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام يجب الوفاء بها دون محاباة أو التحيز لأي طرف، فالحياد أمر ضروري للحفاظ على موافقة وتعاون الأطراف الرئيسية للنزاع، ولذلك ينبغي على الموظفين العاملين في عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام أن يكونوا محايدين في علاقاتهم مع أطراف النزاع.

[1] Opération de maintien de la paix des nations unies principe et orientation, ***op.cit*** , pp 35- 36.
[2] « Introduction au maintien de la paix des nation unies », ***ibid***, pp 55- 56.

ومع ذلك هذا لا يعني أن يضلوا محايدين في تنفيذ ولاية البعثة، بمعنى أن الحاجة إلى كون أفراد البعثة عادلة لجميع الأطراف، لا يمكن أن يبرر التقاعس أو اللافعل في مواجهة السلوكيات الضارة بشكل واضح في عملية السلام، ولهذا فحفظ السلام عملية لا يمكن أن تتغاضى عن تصرفات أي جهة تخالف شروط اتفاق السلام أو المعايير و المبادئ الدولية. لذلك على الرغم من حاجة عمليات حفظ السلام إلى إنشاء والحفاظ على علاقات جيدة مع جميع أطراف النزاع، لكن لابد من تجنب بدقة أي نشاط يمكن أن يقلل من تمسكها بعامل الحياد، ولذلك خوفا من سوء الفهم لدى الأطراف المتنازعة، فمن الحكمة دائما التوضيح للأطراف أي سلوك يتم انتهاجه حتى يفهم بشكل جيد لجميع الأطراف، والعمل بطريقة شفافة ومفتوحة حتى لا تتعرض لخطر فقدان المصداقية والشرعية[1].

ولهذا فالحياد أمر ضروري للحفاظ على موافقة وتعاون الأطراف المتنازعة، لذلك فتوفر الحياد في عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة ينطوي على الالتزام والامتثال بمبادئ الميثاق وأهداف ولاية البعثة[2].

مبدأ عدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس والدفاع عن ولاية:

عموما عملية حفظ السلام خارجة كليا عن إطار استخدام القوة، لكن السياقات التي تنتشر فيها عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة غالبا ما تتميز بوجود الميليشيات والعصابات الإجرامية وغيرها من مروجي الاضطرابات والذين يحاولون عرقلة عملية السلام أو يحاولون تشكيل تهديد للمدنيين وبالتالي فغالبا ما يعمل حفظة السلام في ظل هذه البيئة[3].

وعلى هذه الخلفية لعمليات حفظ السلام تفويض قوي من مجلس الأمن يجيز لها استخدام كل الوسائل الضرورية لمنع أي محاولة تهدف إلى تعطيل عملية السلام، وبهدف حماية المدنيين المعرضين للخطر، ولمساعدة السلطات الوطنية للحفاظ على النظام العام. فاستخدام القوة في عمليات حفظ السلام لا يكون إلا بقرار من مجلس الأمن الذي يجيز ولاية

[1] Opération de maintien de la paix des nations unies principe et orientation, ***ibid***, pp 36- 37.
[2] « Introduction au maintien de la paix des nation unies », ***ibid***, p 57.
[3] Opération de maintien de la paix des nations unies principe et orientation, ***ibid***, pp 37- 38.

قوية لحفظ السلم، وفي حالة الدفاع عن النفس أو الدفاع عن الولاية فقط، فالدفاع عن المدنيين والحفاظ على النظام العام هي من تدابير الدفاع عن الولاية[1].

مع ذلك يجب الانتباه إلى عدم الخلط بين القوة التي تستخدم في عملية حفظ السلم وبين التي تستخدم في عمليات فرض السلام، والتي تدخل كليا ضمن إجراءات وترتيبات الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فالقوة التي تستخدم في عمليات حفظ السلم تكون بقرار من مجلس الأمن ولا تستخدم إلا في حالة الدفاع عن النفس أو للدفاع عن ولاية البعثة، ما عدى ذلك فهي خارج إطار عمليات حفظ السلم.

يجب على عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة استخدام القوة كملاذ أخير بعد استخدام ونفاذ جميع الوسائل الأخرى للإقناع، ويكون استخدامها بهدف الردع وليس بهدف الإقصاء المادي للأخر أو الانتصار العسكري، كما يكون استخدامها بشكل دقيق ومتحكم فيها وفق قاعدة استخدام الحد الأدنى للقوة اللازمة لتحقيق الهدف المنشود حفاظ على وجود البعثة وولايتها وسمعة هذه الأخيرة في الميدان، وتجنبا لعواقب غير مقصودة. ولهذا فقرار استخدام القوة في عمليات حفظ السلام لابد أن يتخذ في الحسبان عدة عوامل كقدرات البعثة، الأثر الإنساني، امن الموظفين وخصوصا تأثير هذا القرار على موافقة الأطراف على المستوى الوطني والمحلي، ولذلك فعلى الموظفين وقادة عمليات حفظ السلام أن يكونوا مدركين لهذه الاعتبارات وملمين بقواعد الاشتباك والمبادئ التوجيهية العسكرية حتى يتم تنفيذ العملية بنجاح ومهارة[2].

وكل هذا يوضحه داغ همرشولد الأمين العام السابق للأمم المتحدة في تقريره المعروف بخطة السلام، وقد جاء في هذا التقرير؛ إن وظيفة قوات الطوارئ الدولية ليست قتالية، فهي بمثابة قوات عازلة، لا تحاول فرض إرادتها على أي طرف، وتسعى لتسهيل التسوية دون ان تفرضها، وتعمل على وقف إطلاق والحيلولة دون تجدد الاشتباكات العسكرية في منطقة النزاع، ومراقبة انسحاب جميع القوات إلى ما وراء خطوط الهدنة[3].

[1] « Introduction au maintien de la paix des nation unies », ***ibid***, p 59.
[2] Opération de maintien de la paix des nations unies principe et orientation, ***ibid***, pp 38- 39.
[3] آل العيون عبد الله محمد، ***مرجع سابق***، ص 184.

كما أن تجارب السنوات الماضية تدل على أن نجاح عمليات حفظ السلام، يعتمد أيضا على درجة من المصداقية والشرعية التي يتمتعون بها خاصة نظر السكان المحليين والذي قد يدعم نجاح العملية بشكل كبير، كما أبرزت التجربة الأخيرة أيضا إلى الحاجة لتعزيز الملكية الوطنية والمحلية للمساهمة في إقامة سلام دائم.

فالشرعية الدولية هي القوة الرئيسية لعملية حفظ السلام، وتستمد العملية شرعيتها من حقيقة أن يتم إنشاؤها على أساس تفويض من مجلس الأمن الدولي، الذي له المسؤولية الرئيسية لحفظ السلم والأمن الدولي، إضافة إلى هذا فان التنوع الكبير أو العدد الكبير للدول الأعضاء المشاركة والتي تقدم الموظفين وتشارك في تمويل عمليات حفظ السلام تزيد من المشروعية الدولية للعمليات.

وتستند شرعية عمليات حفظ السلام أيضا على أنها تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة، وهو شخصية دولية محترمة ومحايدة مكرسة للدفاع عن مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، كما أن شرعية العملية ترتبط ارتباط مباشر بنوعية ولكن أيضا بسلوك أفراد حفظ السلام في الدول المضيفة.

إضافة إلى هذا فان المصداقية تعتبر أيضا عاملا مدعما لنجاح عملية السلام، إذ تتوقف مصداقية عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة على مستوى الثقة الذي تتمتع بها في المجتمع الدولي والمحلي، ومدى وضوح ولايتها وقابليتها للتحقيق على ارض الواقع، كما تتوقف هذه المصداقية على الموارد المتاحة وكفاءة ومهارة حفظة السلام وقدرتهم على أن يكونوا في مستوى تطلعات السكان المحليين[1].

ولذلك فمن الناحية النظرية وحتى تكون عملية حفظ السلام ذات مصداقية يجب أن تنشر العملية بسرعة وان تتوفر على الإمكانيات والموارد الكافية. فالمصداقية تردع مثيري الشغب وتقلل من احتمال استعمال القوة في تنفيذ ولايتها، إضافة إلى كل هذا فان مصداقية عمليات حفظ السلام ترتبط ارتباط وثيقا بقدرة الموظفين على إدارة توقعات السكان المحليين

[1] Opération de maintien de la paix des nations unies principe et orientation, ***ibid***, pp 39- 41.

في جميع أنحاء انتشارها[1]. بحيث هذا هو الأساس فإذا تم كسب ود وعطف السكان المحليين، يمكننا حينها أن نتصرف بكل حرية ونضمن نجاح العملية وبكل سهولة.

كما ترمي عملية حفظ السلام إلى تعزيز الملكية الوطنية والمحلية من خلال تشجيع بناء الثقة والتعاون بين الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية، وتحقيق العدالة والمساواة في المجتمع، وبالتالي إعادة البناء السليم للدولة وتحقيق السلام الدائم فيها[2].

ورغم أن حفظ السلم والأمن الدوليين يأتي على قمة أولويات الأمم المتحدة، إلا أن الميثاق لم يتطرق إلى ذكر عمليات حفظ السلام أو قوات حفظ السلام، ولم تكن هذه العمليات من بين الوسائل التي اعتمدها الميثاق لحفظ السلم في ذلك الوقت. ولقد عرفها داغ همرشولد الأمين العام الثاني للأمم المتحدة، ضمن إطار الميثاق قائلا بأن حفظ السلام يندرج تحت الفصل السادس والنصف من الميثاق، أي في موضع ما بين الحلول لتقليدية لحل النزاعات سلميا، والعمل الأشد قوة والأقل، استنادا إلى الموافقة[3].

ولقد وصف الفقيه الفرنسي "فيغالي virally " عمليات حفظ السلام الدولية بأنها تحفظية وغير قسرية تقوم بها منظمة الأمم المتحدة بناء على موافقة الأطراف[4].

ولذلك لو أمعنا النظر في عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة لوجدنا أنها تستند بشكل كبير إلى الفصل السادس من الميثاق، ليس المقصود هنا من حيث الوسائل التي يتضمنها هذا الفصل، وإنما من حيث تعامل الأمم المتحدة مع أطراف النزاع في إطار عمليات حفظ السلام، وذلك راجع إلى أن معيار التفرقة بين الأساليب السلمية أو القسرية يتمثل في عامل إرادة الأطراف وحريتهم في الاختيار واتخاذ القرارات، بالتالي إذا كانت هذه الإرادة محفوظة في أي عملية إدارة النزاعات، فيمكن اعتبار الإجراءات المتخذة في إطار الإدارة على أنها إجراءات سلمية، والعكس صحيح.

[1] Opération de maintien de la paix des nations unies principe et orientation, ***ibid***, p42.
[2] « Introduction au maintien de la paix des nation unies », ***op.cit***, p 65.
[3] فتيحة ليتم، ***مرجع سابق***، ص 220.
[4] غسان الجندي، ***عمليات حفظ السلام الدولية*** (عمان: دار وائل للنشر، 2000)، ص 79.

وبما أن عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة تعمل وفق مبدأ موافقة الأطراف المتنازعة، كما انه لا يمكن أبدا استخدام القوة إلى في إطار الدفاع عن النفس أو الدفاع عن الولاية، ولا يتم استخدام هذه القوة إلا بعد موافقة مجلس الأمن ولكن أيضا بموافقة أطراف النزاع.

ما نستنتجه هنا أن عامل إرادة أطراف النزاع أو الفاعلين الرئيسيين في الدولة المضيفة محفوظ في عمليات حفظ السلام، ومن هنا يأتي إدراج عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة ضمن الوسائل السلمية، وضمن ما يمليه الفصل السادس من اعتبارات ومقاصد.

يتمتع موظفي عمليات حفظ السلام بالحصانات والامتيازات الواردة في اتفاقية حصانات وامتيازات منظمة الأمم المتحدة، والتي تصل إلى المعاملة الممنوحة للدبلوماسيين الأجانب، بحيث يتمتعون بحصانات وامتيازات دبلوماسية مثل حصانات قضائية تغطي تصريحاتهم وتصرفاتهم أثناء أداء مهامهم،حرمة وثائقهم الرسمية وحرية التحرك، كما يخضع أفراد القوات الدولية إلى الاختصاص الجنائي للدولة التي وفدوا منها، بشكل يتوافق مع قوانين وتنظيمات هذه الدولة بسبب كل جريمة أو جنحة ترتكب على أراضي الدولة المضيفة، إلى في حالة التصرفات التي تقع خارج إطار المهمة الرسمية فينعقد اختصاص محاكم الدولة المضيفة بعد توفر عدد من الضمانات الإجرائية.

وقد تطور نظام الحصانات والامتيازات الممنوحة لأفراد حفظ السلام اثر إبرام اتفاقية حماية موظفي منظمة الأمم المتحدة سنة 1994، وقد ألزمت هذه الاتفاقية الدولة المضيفة بحماية قوات السلام الدولية للأمم المتحدة من الهجمات المسلحة التي يقوم بها عناصر مسلحة[1].

في مقابل الحصانات والامتيازات الممنوحة لموظفي الأمم المتحدة لحفظ السلم، هناك نظام تأديبي يخضع له هؤلاء الموظفين في حالة ارتكابهم لمخالفات أثناء أداء مهامهم، ولقائد الوحدة الوطنية صلاحية اتخاذ الإجراءات التأديبية، بحيث يخضع أفراد القوات الدولية إلى القوانين العسكرية للدول التي أرسلتهم. ترفع العقوبات التأديبية التي يستخدمها قائد الوحدة الوطنية ضد أفراد وحدته إلى قائد القوات الدولية، والذي يستطيع أن يتشاور مع قائد

[1] غسان الجندي، ***المرجع نفسه***، ص 81.

هذه الوحدة الوطنية، أو إذا اقتضت الضرورة مع السلطات المختصة لدولة الإيفاد إذا وجد أن هذه العقوبات غير كافية.

وفي هذا الإطار وتسهيلا لعمل هيئة الأمم المتحدة لحفظ السلم اقترح الفقيه البريطاني bowett في عام 1964، إنشاء محكمة عسكرية تابعة لمنظمة الأمم المتحدة لمحاكمة الجنود الدوليون الذين يرتكبون الجرائم والجنح والمخالفات أثناء أداء مهامهم[1]. لكن هذه المحكمة لم يتم تجسيدها في ارض الواقع في مجال حفظ السلم.

المطلب الثالث: كيفية تشكيل عمليات حفظ السلام وتمويلها.

لا يجوز تشكيل عمليات حفظ السلام إلا بقرار من مجلس الأمن أو الجمعة العامة. أما الأمور الإدارية المتصلة بأوضاع القوات فتتولاها الأمانة العامة للأمم المتحدة في إطار التعليمات التي يصدرها الأمين العام في هذا الشأن[2].

لكن قبل التوصل إلى ذلك القرار، هناك عدة خطوات يتعين أن تتم، فعندما ينشأ نزاع، أو يتفاقم أو يقترب من الحل، كثيراً ما تنخرط الأمم المتحدة في عدد من المشاورات لتحديد أفضل استجابة من جانب المجتمع الدولي. ومن المرجح أن تشمل هذه المشاورات ما يلي:

جميع عناصر الأمم المتحدة الفاعلة ذات الصلة، الحكومة المضيفة والأطراف المختلفة على أرض الواقع، الدول الأعضاء بما فيها الدول التي يمكن أن تسهم بقوات وبأفراد شرطة في عملية لحفظ السلام، المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى وباقي الشركاء.

وخلال هذه المرحلة الأولية يمكن أن يطلب الأمين العام للأمم المتحدة تقييما استراتيجيا لتحديد جميع الخيارات المتاحة لاشتراك الأمم المتحدة. وبمجرد أن تسمح ظروف الأمن، تنشر الأمانة العامة في العادة بعثة تقييم تقني إلى البلد أو الإقليم الذي يُتوخى نشر

[1] غسان الجندي، ***المرجع نفسه***، ص ص 103- 109، 114- 117.
[2] آل العيون عبد الله محمد، ***مرجع سابق***، ص 186.

عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة فيه. وتقوم بعثة التقييم بتحليل وتقييم الحالة الأمنية والسياسية والعسكرية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان عموما على أرض الواقع، وما يترتب عليها من آثار بالنسبة للعملية المحتملة. واستنادا إلى الاستنتاجات والتوصيات التي تقدمها بعثة التقييم، يصدر الأمين العام للأمم المتحدة تقريرا إلى مجلس الأمن .ويطرح هذا التقرير الخيارات المتاحة لإنشاء عملية لحفظ السلام حسب الاقتضاء، بما في ذلك حجمها والموارد اللازمة لها. ويتضمن التقرير أيضاً الآثار المالية وبيان التكاليف التقديرية الأولية.

إذا ما قرر مجلس الأمن أن نشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، فإنه يأذن رسميا بذلك باتخاذ قرار. ويبين القرار ولاية العملية وحجمها وتفاصيل المهام التي ستكون مسؤولة عن الاضطلاع بها.

وعندئذ تخضع الميزانية والموارد لموافقة الجمعية العامة. ويدخل الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة في مفاوضات مع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة لتزويد القوات المقرر تشكيلها بوحدات. كما يقوم الأمين العام في العادة بتعيين رئيس للبعثة عادة ما يكون ممثلا خاصا ليتولى إدارة عملية حفظ السلام. ويقدم رئيس البعثة تقاريره إلى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام في مقر الأمم المتحدة. ويعين الأمين العام أيضا قائد القوة ومفوض الشرطة وكبار الموظفين المدنيين لعملية حفظ السلام[1]

وقد نص تقرير داغ همرشولد فيما يخص تشكيل قوات حفظ السلام على عدم مساهمة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن بالوحدات التي تتشكل منهم هذه القوات، بحيث تقوم هذه الدول بتقديم الدعم اللوجستيكي فقط[2]، إلى أن هذا المبدأ قد تم التخلي عنه فيما بعد وأصبحت اليوم هذه الدول تشارك بأفراد من الجيش والمدنيين وغيرهم.

ومن المعروف أن ميثاق الأمم المتحدة لم يتضمن أية بنود حول عمليات حفظ السلام الدولية، وهذا ما انعكس على تمويل هذه العمليات. وبطبيعة الحال فعمليات حفظ السلام للقيام بمهامها لابد لها من وسائط النقل للقوات التي ستقوم بالعملية، كما يلزم توفير السكن

[1] "تشكيل عمليات حفظ السلام"، في: **http://www.un.org/ar/peacekeeping/operations/newoperation.shtml**

[2] آل العيون عبد الله محمد، ***المرجع نفسه***، ص ص 183- 184.

والعناية الطبية ووسائل الاتصالات وكل المعدات اللازمة حتى تتمكن من تنفيذ مهامها ويكون لها عامل المصداقية[1].

لذلك فعمليات حفظ السلام تكلف مصاريف باهظة والتي تزداد بازدياد وتطور وظائف حفظة السلام مع مرور الوقت، وفي عام 1992 تخطت مصاريف قوات السلام الدولية الميزانية العادية لمنظمة الأمم المتحدة، وباستثناء أول عمليتين لحفظ السلام واللتين تم تمويلهما من الميزانية العادية للأمم المتحدة، رفضت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اعتبار نفقات حفظ السلام كنفقات للأمم المتحدة، ولهذا أخذت الأمم المتحدة في المحاولة لإيجاد حلول لقضية تمويل هذه العمليات، ومن بينها قيام الأطراف المهتمة بعمليات حفظ السلام الدولية بتمويل هذه العمليات، بمعنى أن قضية التمويل خاضعة لإرادة الدولة وبطبيعة الحال تصبح عملية التمويل مرتبطة بمدى أهمية تلك الدولة في السياسة الخارجية و الفضاء الجيوسياسي أو الجيوستراتيجي للدولة الممولة.

وقد جاءت عدت حلول في هذا السياق إلى أن تم الوصول إلى حل توافقي في إطار الجمعية العامة يتمثل في مبدأ المسؤولية الجماعية لنفقات عمليات حفظ السلام. بحيث يأخذ بعين الاعتبار مستوى التنمية الاقتصادية للدول، وقد صنفت الدول الى فئات مختلفة يقابلها حجم الحصص الواجب دفعها وهي كما يلي[2]:

ـ الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وتدفع ما قيمته 100٪ من نسبة مساهمتها في الميزانية العادية للأمم المتحدة.

ـ الدول المتقدمة اقتصاديا ولا تحتفظ بعضوية دائمة في مجلس الأمن، تدفع نفس النسبة المئوية التي تدفعها الدول الدائمة العضوية.

ـ الدول النامية، تدفع ما قيمته 20٪ من نسبة مساهمتها في الميزانية العادية للأمم المتحدة.

[1] فتيحة ليتم، ***مرجع سابق***، ص 225.
[2] غسان الجندي، ***مرجع سابق***، ص 119.

ـ الدول ضعيفة النمو وتشمل على ثمانية وثلاثون 38 دولة، وتدفع ما قيمته 10٪ من نسبة مساهمتها في الميزانية العادية للأمم المتحدة.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن بعض الدول تتأخر تارة عن دفع التزاماتها وتارة أخرى ترفض ذلك، ومن أهم الدول التي تتأخر عن دفع التزاماتها نجد كل من روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا اكرانيا وفرنسا، بحيث نجد كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى من حيث حجم الأموال المتأخر دفعها[1]، وهذا راجع إلى قوة تأثير المال في توجيه سياسات معينة، واستخدامه كوسيلة للصراع وتحصيل للمصالح وتعظيم القوة بين الطرفين، فإذا كانت المصالح تقتضي المساهمة والقيام بهذه العملية فسيتم التمويل والعمل على تشجيع تلك العملية، وإذا كانت حسابات المصالح تخلص إلى عدم التمويل أو التأخر فان الدولة تنتهج سياسة المماطلة والتطبيع ولا تساعد على تنفيذ المهمة.

[1] غسان الجندي، ***مرجع سابق***، ص ص 119- 123.

ـ خلاصة الفصل الأول:

جاءت منظمة الأمم المتحدة كبديل لعصبة الأمم لتحقق ما فشلت فيه، وذلك بالحرص على الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتجنيب العالم ويلات حرب عالمية أخرى في النظام العالمي، لهذا اتخذت منظمة الأمم المتحدة العديد من الآليات الكفيلة بتحقيق هذا الغرض. ولفترة قصيرة من تأسيسها كانت تعمل هذه المنظمة في فظ النزاعات الدولية بما يتوفر لديها من آليات موجودة في الميثاق المؤسس لها، فبعد ثلاثة سنوات فقط من تأسيسها تم استحداث آلية جديدة داخل هيئة الأمم المتحدة، والمتمثلة في عمليات حفظ السلام. وتتمثل هذه الآلية في إرسال أفراد إلى ارض النزاع تقدمهم الدول ذات الإرادة للمشاركة في العملية، وتضعها تحت تصرف المنظمة إلى غاية انتهاء العملية. بالرغم من عدم نص الميثاق عن هذه الآلية صراح إلا أنه مع مرور الوقت تم صياغة مبادئها الأساسية التي تعمل بها، وكيفية تشكيلها وطريقة استخدامها. ومع بروز حجم المتطلبات اللازمة للقيام بهذه العملية، تم اعتماد طرق تمويلها من أجل السير الحسن لهذه العمليات وضمان تحقيق أهدافها.

الفصل الثاني

الدور المتغير لعمليات حفظ السلام للأمم المتحدة وسلسلة قيادتها

الفصل الثاني: الدور المتغير لعمليات حفظ السلام للأمم المتحدة وسلسلة قيادتها.

يمكن النظر إلى عمليات حفظ السلام في سنواتها الأولى، على أنها عمليات بسيطة سواء من حيث مكوناتها والوسائل التي تستخدمها، أو من حيث الأهداف التي تعمل على تحقيقها، ولهذا كانت هذه العمليات في البداية توظف أفراد عسكريين ومدنيين ومن الشرطة تابعين لدولهم، يوضعون تحت تصرف الأمم المتحدة للحفاظ على السلام الذي توصل إليه أطراف النزاع. دون القيام بالجهود المختلفة لتطوير ذلك السلام الذي يكون هشا في بدايته، لكن مع مرور الوقت أصبحت هذه القوات تستخدم وسائل عدة وتعمل جنبا إلى جنب أمام فواعل جديدة أخرى بشكل منسق ومتكامل، بهدف تحقيق سلام دائم بين أطراف النزاع من خلال الجهود المتنوعة التي تقوم بها. وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث الأول من هذا الفصل والذي يوضح مختلف أنواع عمليات حفظ السلام، والذي أتخذ من الفواعل المشاركة معيارا أساسا عند التطرق إليه.

كما حدث مع مرور الوقت تطور كبير في أنشطة عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة، وذلك نتيجة لعدم مواكبة الأنشطة التي كانت تقوم بها مع البيئة الدواية الجديدة. التي أصبحت النزاعات الداخلية هي السمة البارزة للنزاعات، صاحبه تراجع كبير للنزاعات فيما بين الدول، كما أن تغير مصادر التهديد أدى إلى ضرورة ابتكار آليات جديدة للتعامل معها، إضافة إلى هذا فإن تغير وتطور نشاطات عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة أدى إلى ضرورة استحداث أجهزة جديدة لإدارة وقيادة هذه العمليات. وهذا ما سيتم معالجته في المبحث الثاني من هذا الفصل. والذي سيعالج تغير أنشطة عمليات حفظ السلام وأجهزة قيادتها.

المبحث الأول: مختلف أنواع عمليات حفظ السلم للأمم المتحدة.

كما اشرنا سابقا فإن الأمم المتحدة كانت تصدر ولايات بسيطة لمختلف عمليات حفظ السلام التي كانت تقوم بها في السنوات الأولى من ظهورها، فبعد توقف إطلاق النار بين المتنازعين تعمل الأمم المتحدة بنشر أفراد حفظ السلام في الميدان، بموافقة الأطراف الرئيسة في النزاع، لمراقبة وقف إطلاق النار والإشراف على تطبيق الهدنة بين الأطراف المتنازعة، وتعتمد الأمم المتحدة لتحقيق هذا على الأفراد أو الموظفين الذين تقدمهم مختلف الدول التي تريد المشاركة في هذه العمليات فقط، وهذا ما ساد طيلة فترة الحرب الباردة، ويتم توضيح هذا في المطلب الأول من هذا المبحث.

وبتغير النظام الدولي بعد الحرب الباردة، بحيث تم الانتقال إلى الأحادية القطبية بعد تراجع الاتحاد السوفيتي، والذي انجر عنه كذلك تحول في طبيعة النزاعات من نزاعات فيما بين الدول إلى نزاعات داخلية داخل الدولة الواحدة، وبالتالي ظهور مصادر تهديد جديدة. مما جعلت الحاجة إلى ضرورة استحداث آليات جديدة والعمل مع فواعل أخرى بشكل جماعي ومنظم، ولهذا أصبحت توصف هذه العمليات على أنها متعددة الأبعاد. وهذا ما يتم التطرق إليه في المطلب الثاني.

المطلب الأول: عمليات حفظ السلام التقليدية.

كما اشرنا سابقا انه لا توجد أي إشارة إلى عمليات حفظ السلام في ميثاق الأمم المتحدة بحيث يرجع تاريخها إلى سنة 1948 عندما تم نشر أول عملية لحفظ السلم المتمثلة في مراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة في الشرق الأوسط. خلال فترة الحرب

الباردة كانت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم تقتصر أو محدودة في تثبيت وقف إطلاق النار دون القيام بالجهود السياسية التي تهدف إلى تسوية دائمة للصراع[1].

تستخدم عمليات حفظ السلام التقليدية كتدبير مؤقت لدعم جهود إدارة النزاع، وخلق بيئة مواتية لأطراف النزاع للتفاوض والعمل على الوصول إلى اتفاق سلام دائم، بحيث تشمل هذه العمليات التقليدية على الأنشطة التالية:

ـ المراقبة والرصد وإعداد تقارير من خلال مواقع ثابتة، والقيام بدوريات، التحليق وغيرها من الوسائل التقنية بموافقة الأطراف.

ـ الإشراف على وقف إطلاق النار والتموقع في منطقة عازلة، وتعمل على ضمان احترام وقف إطلاق النار والمناطق المنزوعة السلاح ومختلف تدابير بناء الثقة، والتحقيق من الانتهاكات المزعومة. كما تعمل عمليات حفظ السلام التقليدية للأمم المتحدة على طمأنة الأطراف على أن لا يسعى أي طرف منهما على استغلال وقف إطلاق النار للمكاسب العسكرية الخاصة له أو غيرها وهذه تعتبر كمحاولة لبناء نوع من الثقة وحسن للنية لكل الأطراف[2].

وقد شكلت عمليات حفظ السلام التقليدية أغلبية عمليات الأمم المتحدة إبان الحرب الباردة مما استلزم وضع وصف وظيفي لحافظي السلام والمراقبين بإعطائهم مسؤوليات مثل مراقبة مناطق العزل، ووقف إطلاق النار ودعم خطط نزع السلاح، والوظائف الإدارية بشكل

[1] Opération de maintien de la paix des Nations unies principe et orientation, p22 sur : **http://www.un.org/fr/peacekeeping/documente/capstone_doctrine_fr.pdf**

[2] Opération de maintien de la paix des Nations unies principe et orientation, ***ibid***, p23 .

عام، ولذلك فقد حظيت بإجماع الأطراف، واتسمت بالحيادية واستخدام القوة في حدها الأدنى للدفاع عن النفس وهي مبادئ أساسية تم تطبيقها في ظل هذه العمليات[1].

عرفت عمليات حفظ السلام التقليدية ما يسمى بالمراقبين الدوليين، بحيث تتمثل السلطة التي تقرر إرسال المرقبين الدوليين إلى نقطة ساخنة في مجلس الأمن والذي يملك بهذا الخصوص سلطة رئيسية، ففي عام 1947 قرر مجلس الأمن وضع مراقبين عسكريين على امتداد منطقة النزاع الاستعماري بين هولندا واندونيسيا، ثم عزز مجلس الأمن مؤسسة المراقبين العسكريين عام 1948 حين قرر إرسال مراقبين عسكريين لمراقبة الهدنة بين الدول العربية وإسرائيل، ثم بين الهند وباكستان في النزاع حول كشمير، كما قرر مجلس الأمن في عام 1958 إرسال مراقبين إلى لبنان.

تكلف منظمة الأمم المتحدة بموجب اتفاقية دولية بإرسال مراقبين دوليين، بحيث طلبت مجموعة من الاتفاقيات الدولية التي أنهت إطلاق النار، أو فضت اشتباكات، من منظمة الأمم المتحدة مراقبة تطبيق هذه الاتفاقيات، مثل الاتفاقية التي أبرمت بين مصر واليمن والسعودية بعد وقوع اشتباكات مسلحة بين قوات هذه الدول، بحيث طلبت هذه الاتفاقية من الأمم المتحدة إرسال مراقبين للتأكد من احترام الاتفاقية، وقد استجاب مجلس الأمن لهذه الدعوة. نفس الشيء في حالة اندونيسيا وهولندا بموجب اتفاقية أبرمت بينهما في عام 1962 بخصوص أرينا الغربية.

كما عرفت عمليات حفظ السلام التقليدية قوات الطوارئ الدولية والتي جاءت في عام 1956 كنتيجة لتفسير ديناميكي لميثاق الأمم المتحدة، والذي يعود لفترة الحرب الباردة اثر إصدار الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد التقرير المعروف بالاتحاد من اجل السلام،

[1] خالد حامد شنيكات، ***عمليات حفظ السلام دراسة في التطورات وسياقاتها المستقبلية*** (ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009)، ص 19.

الذي يعطي الجمعية العامة للأمم المتحدة صلاحية اتخاذ خطوات عملية للمحافظة على السلام في حال فشل مجلس الأمن كما تم دراستها سابقا في الفصل الأول[1].

لذلك فعادة عمليات حفظ السلام التقليدية لا تلعب دورا مباشرا في الجهود السياسية لحل النزاع، بحيث يترك هذا للجهات الفاعلة الأخرى كالمنظمات الإقليمية أو المبعوثين الخاصين للأمم المتحدة لإيجاد حل سياسيي دائم، ولهذا فان عمليات حفظ السلام التقليدية تنشر بعد توفر نوع من الأمن والسلام بين الأطراف حتى يمكن للأمم المتحدة أن تنشر قواتها، ولذلك ففي إطار عمليات حفظ السلام التقليدية فان كان النزاع لا يزال مشتعل فلا يمكن نشر والقيام بعمليات حفظ السلام، فلا بد من توفر قدر من السلام حتى يمكن حفظه. دون الانتظار حتى يتم التوصل إلى اتفاق دائم[2].

ومن أمثلة عمليات حفظ السلام التقليدية نجد:

- هيئة مراقبة الهدنة في الشرق الأوسط (UNTSO).
- فريق المراقبين العسكريين في الهند وباكستان (UNMOGIP).
- قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص (UNFICYP).
- بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية (MINURSO).
- قوات الأمم المتحدة المكلفة بمراقبة فك الاشتباك في الجولان بسوريا(FNUOD) [3].

[1] غسان الجندي، ***عمليات حفظ السلام الدولية*** (عمان: دار وائل للنشر، 2000)، ص ص 30- 32.

[2] Opération de maintien de la paix des Nations unies principe et orientation, ***ibid***, p23 .

[3] Introduction au maintien de la paix des Nation unies »,p38sur :
http://pbpu.unlb.org/pbps/Library/Unit%201%20Parts%201-2%20May%2013%2009.pdf

إن عمليات حفظ السلام التقليدية تتميز بمحدودية النشاطات والأعمال التي تؤديها، فعند نشوب نزاع بين دولتين أو أكثر ويتم وقف إطلاق النار أو إقامة هدنة بين الأطراف، تقوم الأمم المتحدة بنشر قواتها في منطقة النزاع بعد موافقة الأطراف الرئيسية، والتموقع في منطقة عازلة تفصل فيها بين الجيوش المتحاربة وتعمل على مراقبة وقف إطلاق النار وتنفيذ الهدنة دون الدخول أو القيام بمختلف الأعمال والجهود السياسية الرامية إلى تحقيق اتفاق سلام دائم بين الأطراف، وتترك هذه الممارسات للأطراف الأخرى صاحبة الاختصاص. لذلك فعادة ما تسمى هذه العمليات بالسلم السلبي.

إن تطور العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة وما أفرزته من تغيرات في طبيعة النزاعات، وكذا ظهور مصادر جديدة لتهديد السلم والأمن الدولي، هذا ما شكل تحديا كبيرا لمنظمة الأمم المتحدة[1]، كل هذه الظروف مجتمعة أدت بالأمم المتحدة إلى ضرورة إعادة النظر في عمليات حفظ السلام من خلال الدور والنشاطات التي تقوم بها، لعدم مواكبتها للتغيرات الحادثة، مما أدى إلى ظهور جيل جديد أو نوع أخر من عمليات حفظ السلام سميت بعمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد.

المطلب الثاني: عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد.

صاحب نهاية الحرب الباردة تغير السياق الاستراتيجي لعمليات حفظ السلام بشكل كبير نتيجة لحدوث تغيرات عميقة في النظام الدولي بعد هذه الفترة، بحيث أن نهاية الحرب الباردة تزامن معها انخفاض كبير في عدد النزاعات فيما بين الدول، وأصبحت النزاعات الداخلية تشكل الغالبية العظمى من النزاعات اليوم. إن اغلب هذه النزاعات تحدث في الدول الأكثر فقرا وهي لا تملك قدرة السيطرة على إقليمها مما يسمح ببروز جماعات تسعى لتحقيق

[1] فتيحة ليتم، ***نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين***(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011) ص 231.

مكاسب اقتصادية أو إيديولوجية أو رد لمظالم قديمة وغيرها[1]، وبالتالي فالحرب بالمفهوم التقليدي لم تعد موجودة، على حد مقولة الجنرال روبرت سميث*، إذ اتخذت أو هي تتخذ أشكالا تقتصر عن الشمولية التي كانت عليها، وترتب على ذلك تغير أساليب التعامل معها، فتبدل مصادر التهديد صاحبه تبدل واستحداث آليات جديدة لمواجهتها والتصدي لها، هذا التحول في البيئة الدولية عزز ظهور جيل جديد من عمليات حفظ السلام تدعى بعمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد، بهدف التعامل مع هذه التهديدات الجديدة بحيث أصبحت الآليات التقليدية التي كانت تستخدم قديما، غير قادرة على مواجهة والحد من مثل هذه التهديدات[2]، وتنتشر هذه العمليات في بيئة خطرة نتيجة للصراعات الداخلية وما تتميز به من حدة وشدة العنف الكبيرين، وتوظف العمليات المتعددة الأبعاد مجموعة من القدرات العسكرية والشرطة، والموظفون المدنيون، لدعم إقامة وتجسيد اتفاق سلام شامل وتوافقي.

كل هذه الظروف مجتمعة يمكن القول أنها غيرت وظيفة مهمات حفظ السلام وطورتها، خاصة بعد بروز شكل جديد من الصراعات يتمثل في الصراعات داخلية، أي داخل الدولة نفسها، الأمر الذي استلزم على منظمة الأمم المتحدة تغيير أسلوبها في التعاطي مع أهداف عمليات حفظ السلام حيث أصبحت أمام ظاهرة الدول الفاشلة*، ولهذا نجد أن الأمم المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة استحدثت الآليات التي تمكنها من التدخل بشكل منتظم في النزاعات الداخلية للدول الفاشلة، والتي لم تكن موجودة من قبل في ظل القانون الدولي التقليدي[3]، وقد تم نشر بعض عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد للأمم المتحدة بناءا على طلب السلطات الوطنية لدعم المرحلة الانتقالية لإقامة حكومة شرعية، وفي ظل غياب اتفاق سلام رسمي كما

[1] Opération de maintien de la paix des Nations unies principe et orientation, ***op.cit***, p24

* روبرت سميث: النائب السابق للقائد الأعلى لقوات حلف الناتو.

[2] ***الموسوعة العسكرية الحديثة***، أوين ساوثبي تيور، ترجمة حسن حسن(بيروت: أكاديميا انترناشيونال، 2008)، ص 06.

[3] خالد حامد شنيكات، ***مرجع سابق***، ص ص 20- 21.

* مفهوم الدولة الفاشلة كما يقدمه كل من جيرالد هيلمان وستيفن راتنر، هو عدم قدرة الدولة على إدامة نفسها كعضو في المجتمع الدولي نتيجة لظروف مثل عدم الاستقرار السياسي أو تحلل الحكومة أو الحروب العشوائية أو الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان. أما روبرت جاكسون فيرى أن فشل الدولة يعود إلى عدم قدرتها على توفير الحاجات الأساسية لسكانها، وعدم توفير الحد الأدنى من الأمن، والقانون والنظام العام، وغياب الإدارة الحكومية الجيدة.

أذن مجلس الأمن وبشكل استثنائي في بعض عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد اقتراح أو مبادرة اتخاذ المهام التشريعية والإدارية للدولة بشكل مؤقت في المرحلة الانتقالية لدعم نقل السلطة من كيان سياسي إلى أخر، إلى أن يتم حل قضايا السيادة نهائيا و تمكين الدولة من خلق الهياكل الإدارية التي لم تكن موجودة من قبل. فعمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد تعمل في بيئة جد صعبة بحيث تشوبها نزاعات داخلية معقدة، تكون فيها قدرة الدولة على بسط سلطتها وضمان الأمن والمحافظة على القانون والنظام العام في كثير من الأحيان ضعيفة، وغالبا ما يتم تدمير البنية التحتية ونزوح السكان مما يؤدي إلى ظهور مشكل اللاجئين، إضافة إلى هذا فان انقسام المجتمع على أسس عرقية وإثنية وطائفية يؤدي إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وارتكاب العديد من الجرائم والإبادة يزيد من تعقد جهود المصالحة الوطنية وصعوبتها[1].

إن عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد تعتبر كإطار واسع يضم جهود عريضة وكبيرة لمساعدة البلدان للخروج من النزاع إلى السلام المستدام، كما هو موضح في الشكل التالي، وهذه الجهود تتكون من عدة أوجه ومراحل وتحتوي على عدة جهات فاعلة مع ولايات محددة ومتخصصة ومتميزة لكنها مترابطة فيما بينها.

[1] Opération de maintien de la paix des Nations unies principe et orientation, ***op.cit***, p24.

الشكل التالي: يوضح الوظائف الأساسية لعمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد للأمم المتحدة.

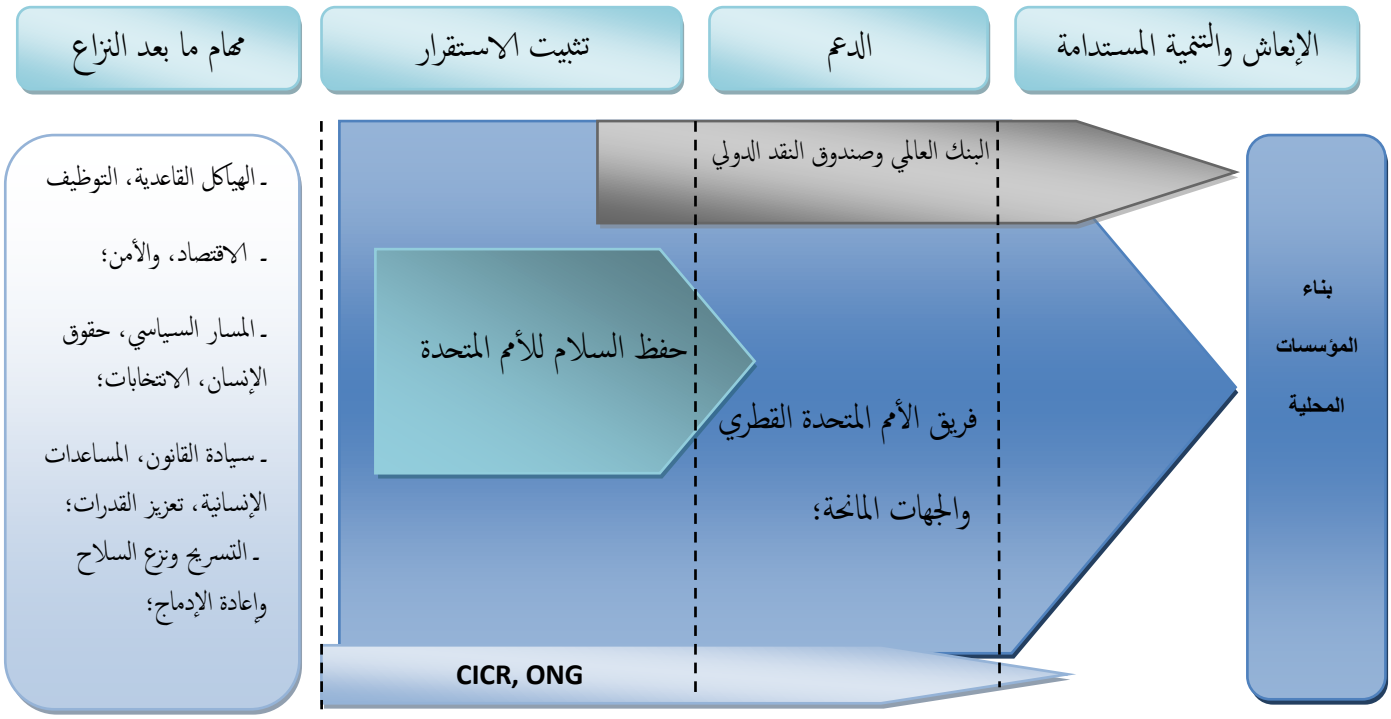

المصدر: Opération de maintien de la paix des nations unies principe et orientation, p24.

http://www.un.org/fr/peacekeeping/documente/capstone_doctrine_fr.pdf.

يوضح هذا الشكل على غرار الوظائف العديدة التي تقوم بها عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد، تعدد وحجم الفواعل التي تشارك في إطار هذه العمليات. فتعدد هذه الوظائف وتعدد الفواعل المشاركة، جعل من هذه العمليات تكتسب صفة المتعددة الأبعاد، بحيث لم تعد عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة تقتصر فقط على الأفراد الذين تمنحهم الدول التي تريد الانخراط في هذه العمليات، وإنما أصبحت الأمم المتحدة توظف وتشرك في قيامها بعمليات حفظ السلام فواعل عديدة سواء تلك التابعة لها أو غيرها، كصندوق النقد الدولي، البنك العالمي، والمنظمات الغير حكومية، والصليب الأحمر، إضافة إلى وكالات وصناديق الأمم المتحدة المتعددة، كمنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة للطفولة...الخ. ففي العراق فقط توجد أكثر من عشرين (20) وكالة وصندوق للأمم المتحدة، والتي تهتم عموما بالأمور الإنسانية وإعادة الإعمار والتنمية.

عادة ما تخلف النزاعات الداخلية بيئة هشة على جميع المستويات، من تدمير للبيئة التحتية وغياب الأمن، وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، انتشار الأسلحة، ضعف اقتصادي وغيرها من الإختلالات والتناقضات الداخلية. ولهذا تعمل كل تلك الفواعل في إطار عمليات حفظ السلام جنبا إلى جنب مع أفراد حفظ السلام للأمم المتحدة، على إعادة البناء، وإقامة تنمية اقتصادية واجتماعية، وبناء ثقافة احترام حقوق الإنسان في المجتمع، وإعادة قدرة الدولة على السيطرة على إقليمها... الخ، وبمعنى أخر إعادة بناء الدولة من جديد.

في إطار هذا السياق الواسع تحرص عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد على إنشاء وتوفير بيئة أمنة ومستقرة في الوقت الذي تسعى فيه إلى استعادة قدرة الدولة على الحفاظ على أمنها في إطار احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، إضافة إلى تسيير وتسهيل المسار أو العملية السياسية من خلال تشجيع الحوار والمصالحة ودعم إنشاء مؤسسات حكم شرعية وفعالة.

كما تعمل عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد بتوفير الجو المناسب لضمان وتسهيل قيام الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى لنشاطاتها بطريقة منسجمة ومنسقة[1]. ونتيجة لتعدد الفواعل سواء تلك التابعة للأمم المتحدة أو غيرها المنخرطة في هذه العمليات، فانه عادة ما يكون التنسيق بينها وخاصة ميدانيا صعبا جدا، وهذا ما يحتم على موظفي عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد الإلمام بكل هذه الفواعل سواء فيما يخص طبيعة عملها أو اختصاصاتها وغيرها من المسائل المرتبطة بها، حتى يتم تسهيل عملية التعاون والتكامل في الميدان لتحقيق اكبر قدر من النتائج وفي وقت قصير[2]. لذلك من الضروري أن يكون هناك تعاون وثيق وتكامل فعال بين حفظة السلام للأمم المتحدة وباقي الفواعل الأخرى.

تقوم عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد إضافة إلى رصد ومراقبة وقف إطلاق النار، بتقديم المساعدة للقوات المحلية لتأمين المنشات الحكومية الأساسية والموانئ والبنية التحتية وغيرها من المناطق الحيوية، لخلق شروط السلامة والأمن لحرية حركة الناس والبضائع والمساعدات الإنسانية، وكل هذا لملأ الفراغ الأمني والذي غالبا ما يكون نتيجة لهذا النزاع الداخلي العنيف. كما تعمل عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد، على مساعدة الأطراف المعنية لتنفيذ اتفاقية السلام التي وقعتها، وتتخذ هذه المساعدة أشكالا مختلفة; كتدابير استعادة الثقة، ترتيبات تقاسم السلطة وتعزيز سيادة القانون، تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، إضافة إلى كل هذا فإنها تقوم تقديم الدعم الانتخابي، بحيث في الآونة الأخيرة

[1] Opération de maintien de la paix des Nations unies principe et orientation, ***ibid***, p25

[2] Introduction au maintien de la paix des nation unies , ***op.cit***, p 40.

أصبحت عمليات حفظ السلام تشرف على الانتخابات وتعمل على تسهيلها، مثل ما قامت به في كل من أفغانستان، بورندي، هايتي وليبيريا...الخ[1]

وخلافا لعمليات حفظ السلام التقليدية فان العمليات المتعددة الأبعاد تلعب دورا مباشرا في الجهود السياسية إلى أن يصل أطراف النزاع إلى تسوية دائمة للنزاع. وفي هذا الصدد فان مجلس الأمن في كثير من الأحيان يمنح ولاية للقيام بالمساعي الحميدة، أو استخدام وسائل أخرى تعزيز الحوار السياسي والمصالحة الوطنية، وبما ان عمليات حفظ السلام تتمتع بدرجة عالية من الشرعية الدولية وتعبر عن الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي فان كل هذا يمكنها من التأثير على إطراف النزاع ويكون لها كعامل مساعد لأداء مهامها.

إن قدرة الأمم المتحدة على تنظيم استجابة عالمية للنزاعات المعقدة هي واحدة من الأصول الرئيسية، وفي هذا الصدد تم ابتكار مفهوم البعثات المتكاملة من طرف الأمم المتحدة[2]، والذي جاء كذلك نتيجة لطبيعة عمليات السلام التي تزداد تعقيدا، وهذا من اجل تحقيق أقصى قدر من الفعالية والإمكانية لتقديم الدعم للبلدان الخارجة من الصراع، وتشمل البعثة المتكاملة على جميع الفواعل للحفاظ على السلام وبناء السلام والعمل الإنساني في عملية تخطيط ورصد البعثة، لضمان تنفيذ إستراتيجية شاملة للانتقال من الحرب إلى السلم. وقد ذكر مفهوم التكامل في تقرير الإبراهيمي عام 2000، والذي أوصى بإنشاء فرق عمل متكاملة والتي تضم جميع الموظفين والخبراء والفاعلين المتوفرين على الساحة الدولية، كما ظهر هذا المصطلح مرة أخرى في مذكرة الأمين العام 2006، الذي أكد أن مفهوم التكامل هو بمثابة المبدأ التوجيهي لتحديد وتنفيذ عمليات حفظ السلام في الحالات ما بعد الصراع، ولربط مختلف أبعاد بناء السلام السياسية، التنموية، الإنسانية، القانونية، والجوانب القانونية والأمن، ضمن إستراتيجية دعم متماسكة ومنسجمة[3]. ومن اجل هذا يرأس عمليات حفظ

[1] United Nations peacekeeping, sur **; www.ipu.org/splz-f/unga08/s4.pdf**
[2] Opération de maintien de la paix des Nations unies principe et orientation, ***loc. cit***.
[3] « mission intégrée », sur : **http://www.operationspaix.net/77-lexique-mission-integree.html**

السلام للأمم المتحدة المتعددة الأبعاد من قبل الممثل الخاص للامين العام، الذي لديه السلطة الشاملة على أنشطة الأمم المتحدة ويضع الإطار العام الذي ينبغي أن توجه أنشطة البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، ويعتبر هذا الفريق بمثابة الآلية الأساسية لتنسيق الأنشطة الإنمائية ويتكون من ممثلي ورؤساء الوكالات والصناديق للأمم المتحدة والتي تم إرسالها إلى منطقة النزاع. ويدعم الممثل الخاص للامين العام في هذه المهمة من قبل نائب الممثل الخاص للامين العام والذي بدوره أيضا يساعده المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية[1].

في حالات نادرة جدا أذن مجلس الأمن لعمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد للأمم المتحدة لاتخاذ وبشكل مؤقت الوظائف التشريعية والإدارية للدولة، وهو ما يسمى بالسلطة الانتقالية او الإدارة المؤقتة، وهي العمليات التي تساعد في تنفيذ التسوية السياسية الشاملة الموافق عليها من قبل أطراف النزاع[2]، ويتم ذلك لأغراض مختلفة كحل القضايا السيادية مثل تقديم الدعم لنقل المسؤوليات من كيان سيادي إلى آخر، أو في انتظار أن تحل المسائل السيادية بشكل نهائي في حالة الإدارة الانتقالية، أو من مساعدة الدولة على إنشاء الهياكل الإدارية التي لم تكن موجودة مسبقا.

و من الحالات التي مارست فيها عمليات حفظ السلام واتخذت صفت السلطة الانتقالية نجد:

ـ السلطة المؤقتة للأمم المتحدة في كمبوديا في فترة من مارس 1992 إلى سبتمبر 1993.

ـ السلطة المؤقتة للأمم المتحدة في تيمور الشرقية في فترة من أكتوبر 1999 إلى ماي 2002.

[1] Opération de maintien de la paix des Nations unies principe et orientation, ***ibid***, p 26.

[2] خالد حامد شنيكات، ***مرجع سابق***، ص 35.

ـ بعثة الإدارة المؤقتة في كوسوفو للأمم المتحدة التي أنشئت في جوان 1999[1].

لقد أثارت هذه العمليات إشكالا وجدالا كبيرا على الساحة الدولية، حول جوهر تأسيس هذه العمليات، حيث ترى الدول النامية أن هذه العمليات تفتح الباب للقوى الأجنبية للتدخل في شؤون الدول، وإضعاف مبدأ السيادة الذي قام عليه ميثاق الأمم المتحدة، ويذهب في هذا الاتجاه العديد من فقهاء القانون الدولي، إذ يعتبر بوميروي" إن التدخل العسكري الأجنبي في شؤون دولة أخرى لم و لن تكون في يوم من الأيام أمرا يخضع لقواعد القانون الدولي، كما يرى "بريرلي" أن التدخل الإنساني عمل غير مشروع من وجهة نظر القانون الدولي، و يرى "براونلي " أن مفهوم التدخل الإنساني يتعارض صراحة و متطلبات و احتياجات العلاقات بين الدول وفقا للقانون الدولي المعاصر[2]. في حين يرى فريق آخر أن هذه العمليات لا تحد ولا تخل بسيادة الدول، وهي ترمي إلى الحفاظ على النظام العام وصون السلم والأمن وحماية المدنيين وحقوق الإنسان، بل يمكن إدراج هذه العمليات ضمن التدخل الإنساني*، بحيث يرى "آرنتز arntz"، أن حق الإنسانية والمجتمع الإنساني يعلوا على حق السيادة و استقلال الدول[3].

إن الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان في تقريره السنوي لعام 1998، صرح بما يلي: " ومما يثير القلق بوجه خاص انعدام التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط؛ والاضطراب في أفغانستان؛ وتصاعد العنف في إقليم كوسوفو (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية)؛ والحرب الأهلية الجارية في السودان؛ واستمرار حالة العنف وعدم الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وباقي منطقة البحيرات الكبرى؛ والعودة إلى الحرب الأهلية في أنغولا... ومن البواعث الرئيسية على القلق أيضاً التوترات المتصاعدة بين

[1] Introduction au maintien de la paix des Nation unies , ***op.cit***, pp 41, 42

[2] غسان الجندي، ***التدخل ا لإنساني في ضوء القانون الدولي العام***(بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،2010)،ص 117

[3] معمر فيصل خولي، ***الأمم المتحدة و التدخل الدولي الإنساني***(القاهرة:العربي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2011)،ص 52

* يعرف آرنتز التدخل الإنساني على انه قيام دولة أو مجموعة دول في التدخل في الشؤون دولة أخرى انتهكت حقوق الإنسان أثناء ممارستها لسيادتها، سواء كان ذلك بإجراءات تضر و تؤثر على دولة أخرى، أو بالمزيد من القسوة و عدم العدالة مما يعد وصمة عار في حضارتنا، و من ثم فحق التدخل يمارس قانونا، لأن حق الإنسانية و المجتمع الإنساني يعلو على حق السيادة و استقلال الدول.

الهند وباكستان بشأن كشمير وغيرها من المسائل، شأنها في ذلك شأن الجمود في عملية السلام في قبرص[1].

ما نلاحظه من هذه الحالات التي ذكرها الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان، والتي لم يحسم فيها النزاع، بحيث دامت فيها النزاعات لفترة طويلة جدا، نجدها نقطة إلتقاء لمصالح جيوبوليتيكية أو جيوستراتيجية للدول الكبرى/ العظمى في النظام الدولي، لتميز هذه المناطق بموقع استراتيجي أو انه يحتوي على موارد وثروات طبيعية لم يتفق عليها بعد...الخ، هذا غالبا ما يؤجل حل النزاعات في مثل هذه المناطق، وفي كثير من الأحيان يستحيل حلها.

المبحث الثاني: تغير أنشطة عمليات حفظ السلام وأجهزة قيادتها.

شهد نشاط عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة مرحل عدة، منذ بدايتها إلى يومنا هذا. ففي مراحلها الأولى كانت هذه العمليات تأخذ بضرورة وقف إطلاق النار وعقد الهدنة بين الأطراف المتنازعة كقاعدة لانطلاق نشاطها في أرض الميدان، من خلال مراقبة وقف إطلاق النار وتطبيق الهدنة بين الأطراف المتنازعة، وبالتالي فان هذه العمليات لا توظف إلى بعد توفر قدر معين من السلام حتى يتم المحافظة عليه، وهذا ما كان يميز نشاط عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة طيلة فترة الحرب الباردة، وهذا هو موضوع المطلب الأول من هذا المبحث.

إلا أن هذا النشاط شهد تطور كبير بعد الحرب الباردة، نتيجة لتغير الوضع الدولي من تحول في ميزان القوى، والتحول في طبيعة النزاعات كما رأينا سابقا، مما جعل من النشاط التقليدي نشاطا غير فعال أو غير قادر على الوفاء بأهداف الأمم المتحدة وتطلعاتها، مما

[1] انظر تقرير السنوي للامين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان ، ***وثيقة رقم A /53/1*** ، 1998.

أدى إلى ضرورة توسيع نشاطات عمليات حفظ السلام والتي تمكنها من تحقيق الهدف المنشود والمتمثل في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ولهذا أسندت هذه المهمة إلى الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك بطرس بطرس غالي، الذي بدوره قدم تقريرا تحليليا مفصلا حول ما يمكن لعمليات حفظ السلام أن تقوم به من نشاطات تتطابق وطبيعة التحولات الدولية الجديدة، وبالتالي أصبحت الأمم المتحدة تقوم بنشاطات عدة في إطار عمليات حفظ السلام، قبل اشتعال النزاع بهدف منعه، وفي فترة النزاع وبعد انتهاء النزاع. وسنتطرق إليها بالتفصيل في المطلب الثاني من هذا المبحث. كما يعالج المطلب الثالث مختلف الأجهزة الرئيسية التي تعمل على إدارة وقيادة هذه العمليات.

المطلب الأول: الأنشطة التقليدية لعمليات حفظ السلام للأمم المتحدة

إن أغلب أنشطة عمليات حفظ السلام التقليدية، والتي تمتد فترتها من تاريخ نشأتها في سنة 1948 حين تم إرسال مراقبين عسكريين لمراقبة الهدنة بين الدول العربية وإسرائيل، إلى غاية نهاية الحرب الباردة تقريبا، في ظل هذه الفترة غلب على أنشطة عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة النشاط المتمثل في حفظ السلم*، وهو نشاط يهدف أساسا للحفاظ على السلام بعد توقف إطلاق النار، بحيث يتم نشر أفراد للأمم المتحدة في الميدان، ويتم ذلك بموافقة الأطراف الأساسية في النزاع[1]، وتعمل على مساعدة الأطراف لتنفيذ الاتفاقيات التي وصلت إليها، ولهذا فان نشر أفراد حفظ السلام للأمم المتحدة لا يتم إلى في الحالات التي أظهرت فيها الأطراف الرئيسية في النزاع التزامهم لوقف إطلاق النار أو إقرار السلام، والتعهد بمساعدة الأمم المتحدة لوضع أسس لسلام دائم، وعلى مر السنين تطور حفظ السلام من

[1] انظر تقرير بطرس بطرس غالي، ***برنامج للسلم، الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم***، وثيقة رقم A/47/277 بتاريخ 17/06/1992.

*إن تحديد الفترة الممتدة من نشأة عمليات حفظ السلام إلى غاية الحرب الباردة، والقول بهيمنة نشاط حفظ السلام في هذه الفترة، هذا لا يعني أن الأمم المتحدة لم تقم بهذا النشاط بعد هذه الفترة، بل هو مستمر إلى يومنا هذا، وإنما في تلك الفترة كانت الأمم المتحدة تقوم بهذا النشاط لوحده، بينما اليوم ظهرت أنشطة أخرى تمارسها الأمم المتحدة بجانب حفظ السلام وفي نفس الوقت في البلد الواحد، وهي تكمل بعضها البعض، مثل اتقاء النزاع، صنع السلام، بناء السلام، والتي سنتطرق إليها بالتفصيل في المطالب اللاحقة.

حيث الأفراد المشاركين في هذه العمليات، بحيث كان في البداية يضم أفراد عسكريين فقط، لكن مع مرور الوقت انتقل حفظ السلام من النموذج العسكري التقليدي لمراقبة وقف إطلاق النار والفصل بين القوات، إلى نموذج متنوع يضم أفراد من الجيش، الشرطة والمدنيين[1].

أدت الحرب الباردة وما نجم عنها من عجز الأمم المتحدة عن اتخاذ إجراءات عسكرية فعالة لقمع العدوان، أو لفرض نوع التسوية المرغوب فيها من جانب أجهزة الأمم المتحدة، إلى استحداث آلية جديدة ومختلفة لم يرد بشأنها نص في ميثاق الأمم المتحدة، ألا وهي إرسال قوات تابعة للأمم المتحدة إلى ميدان القتال أو النزاع. ليس بغرض حل النزاع أو حسمه عسكريا لصالح هذا الطرف أو ذاك وإنما لأغراض أخرى، أهمها الإشراف على وقف إطلاق النار بين المتحاربين ومراقبة حركة القوات[2].

يمكن القول أن حفظ السلام هو نشاط يقوم به أفراد الأمم المتحدة بعد توفر شروط وظروف معينة، كوقف إطلاق النار وإبرام الهدنة أو عقد اتفاقيات أولية تهدف إلى إرساء السلام. ففي ظل هذه الظروف يتم نشر أفراد الأمم المتحدة بموافقة الأطراف الرئيسية للنزاع، تعمل على دعم وقف إطلاق النار والفصل بين القوات المتحاربة من خلال التموقع في منطقة عازلة، كما تعمل على دعم الأطراف لتنفيذ اتفاقية السلام المبرمة فيما بينهم، ولهذا لابد من توفر نوع من السلام حتى يتم المحافظة عليه من خلال نشاط أفراد حفظ السلام. بالتالي فإن نشاط حفظ السلام لأفراد الأمم المتحدة لا يرقى إلى درجة القيام بالمساعي السياسية والدبلوماسية لحل النزاع*، وإنما يعمل فقط على المحافظة ورعاية ذلك السلام الذي توصل إليه أطراف النزاع. تاركة هذه الجهود لفواعل أخرى سواء داخلية أو فواعل دولية، من خلال قيام هذه الفواعل بالوساطة، التحكيم الدولي أو المفاوضات وغيرها من الآليات

[1] Introduction au maintien de la paix des Nation unies , ***op.cit***, p 30.

[2] حسن نافعة، ***الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945***، سلسلة عالم المعرفة، العدد 202، الكويت، ص 142.

*إن حفظ السلام هو من أول الأنشطة التي تم القيام بها في إطار عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة، ورغم التطور الكيفي لحفظ السلام، إلى انه لم يستخدم للقيام بالجهود السياسية والدبلوماسية لحل النزاع، فهو لا يهدف إلى حل النزاع، بل يحافظ فقط على تلك البيئة الآمنة التي تم التوصل إليها أطراف النزاع، من خلال مراقبة وقف إطلاق النار وتنفيذ الهدنة المبرمة بين الأطراف المتنازعة.

المعروفة، ولهذا فان حفظ السلام يهدف أساسا إلى توفير بيئة أمنة لهذه الفواعل، حتى تتمكن من أداء وضيفتها والقيام بمساعيها الرامية إلى تحقيق اتفاق سلام دائم بين الأطراف المتنازعة.

ولهذا فان نشاط حفظ السلام يعمل على الحفاظ على البيئة مأمونة التي تم التوصل إليها بينما يعمل بناة السلام أي القائمين بالجهود المختلفة لحل النزاع، على جعل هذه البيئة قادرة على الاستمرار لوحدها[1].

لقد أنشئت ثلاثة عشر (13) عملية لحفظ السلام في الفترة الممتدة من عام 1948 إلى غاية 1987، وبلغ عدد العمليات المنشاة بعد ذلك وحتى سنة 1992 ثلاثة عشر عملية أخرى، ويقدر عدد من خدموا فيها من العسكريين والشرطة والمدنيين تحت علم الأمم المتحدة حتى جانفي 1992 بـ 528000 فرد، وتوفي من هؤلاء في خدمة المنظمة أكثر من 800 فرد ينتمون إلى 43 بلدا، وبلغ تكاليف هذه العمليات حوالي 8,3 بلايين دولار حتى عام 1992[2].

يمكن اعتبار هيئة مراقبة الهدنة (UNTSO) أول عملية لحفظ السلام، والتي تم إرسالها للشرق الأوسط بعد الحرب الأولى العربية الإسرائيلية، وذلك بموجب دعوة مجلس الأمن وفق للقرار رقم 54 الصادر في سنة 1948، الداعي إلى وقف العمليات العسكرية وإعلان الهدنة بين الأطراف المتحاربة، وتم تشكيل هذه الهيئة والتي تتكون من مراقبين عسكريين، مهمتها مساعدة الأطراف الموقعة على اتفاقيات الهدنة، والإشراف على تطبيق شروطها والالتزام بها. ورغم تباين حجم القوات أو المراقبين العسكريين إلا أن هذه العملية لتزال مستمرة حتى الآن.

[1] انظر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي، ***تقرير الإبراهيمي***، وثيقة رقم A/55/305 بتاريخ 21/08/2000.
[2] انظر تقرير بطرس بطرس غالي، ***المرجع نفسه***.

كما نجد كذلك عملية مجموعة المراقبة العسكرية في الهند وباكستان (UNMOGP)، والتي انطلقت في سنة 1948، ورغم تغير مهام هذه المجموعة بمرور الوقت مع تطور الوضع والأحداث في المنطقة والتي أدت إلى اندلاع الحرب مرتين بين الهند وباكستان، وفي كل مرة كانت المجموعة تكلف بالمهام التي يقتضيها الموقف، لكنها كانت تدور دوما حول مراقبة وقف إطلاق النار وحركة القوات عند الخطوط التي تم الاتفاق عليها. وفي منطقة أخرى تم تشكيل ما يعرف بقوات الطوارئ الدولية في سنة 1956 اثر أزمة قناة السويس، بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1000، وقد تم النص عن تنظيم هذه القوات في قرارها رقم 1001[1]، بحيث وافق هذا القرار على المبادئ التوجيهية لتنظيم وعمل قوات الطوارئ الدولية، كما ورد في الفقرة أثنى عشر (12)، من تقرير الأمين العام " الاتحاد من اجل السلام"، وقد حددت مهام هذه القوات في الإشراف على تنفيذ قرار وقف إطلاق النار في منطقة السويس، وانسحاب القوات البريطانية، الفرنسية والإسرائيلية من سيناء[2] ثم تمركزت هذه القوات في مناطق معينة داخل الأراضي المصرية لضمان حرية الملاحة الدولية في خليج العقبة، ومراقبة وقف إطلاق النار على الحدود المصرية الإسرائيلية، وقد تم سحب هذه القوات في سنة 1967، بناء على طلب الحكومة الإسرائيلية[3].

ومن بين أنشطة حفظ السلام نجد، بعثة الأمم المتحدة في قبرص(UNFICYP)، بعثة مراقبين الأمم المتحدة إلى جورجيا(MONUG)، بعثة المراقبين في الكونغو(MONUC)...الخ[4].

[1] حسن نافعة، ***مرجع سابق***، ص 143- 144.
[2] انظر ***قرار الجمعية العامة رقم 1001*** (الدورة الاستثنائية الطارئة - 1)، بتاريخ 7/11/1956.
[3] حسن نافعة، ***المكان نفسه.***
[4] Introduction au maintien de la paix des Nation unies , ***op.cit***, p 32.

المطلب الثاني: تطور أنشطة عمليات حفظ السلام ما بعد الحرب الباردة.

بعد انتهاء الحرب الباردة، واجهت الأمم المتحدة أزمة مصداقية حقيقية، ولا سيما فيما يتعلق بعجزها عن تسوية العديد من النزاعات، كالنزاع في رواندا ويوغسلافيا السابقة، حيث بدت المنظمة غير قادرة على حفظ السلم في العالم في هذه الفترة، وخاصة أن طبيعة هذه النزاعات قد تغيرت من نزاعات بين الدول إلى نزاعات داخلية، كما أن مصادر تهديد الأمن في العالم قد تغيرت، ولم تعد قاصرة على غياب الحرب، كل ذلك شكل تحديا كبيرا لدور المنظمة أدى إلى ظهور العديد من المقترحات والمبادرات لتعزيز أدائها في هذا المجال[1]. والتي تبحث عن آليات جديدة تتناسب وطبيعة التهديدات الأمنية الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة.

يمكن اعتبار التقرير المقدم من طرف الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي، في 17 جوان 1992، من ابرز الاقتراحات المعروفة في الساحة الدولية، والتي غيرت وطورت من أنشطة الأمم المتحدة التي تقوم بها في مجال عمليات حفظ السلم، إذ جاء هذا التقرير تحت عنوان "أجندة من اجل السلام". وبعد أن أصبح تحقيق وعد الأمم المتحدة مستحيلا*، جاء هذا التقرير لإعادة بعث هذه المنظمة من جديد، بحيث يعتبر هذا التقرير تحليلا وتوصيات بشان سبل تعزيز وزيادة قدرة الأمم المتحدة، في إطار الميثاق وأحكامه، على الاضطلاع بمهام الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلم وحفظ السلم، وبناء السلم بعد انتهاء الصراع[2]. ولهذا فان الأمين العام السابق للأمم المتحدة قد وضع تحيين لأهداف الأمم المتحدة، وأعاد تحديدها من خلال هذا التقرير، بالتالي يمكن اعتبار سنة 1992، كإعادة ولادة الأمم المتحدة من جديد.

[1] فتيحة ليتم، ***مرجع سابق***، ص 231.

[2] انظر تقرير بطرس بطرس غالي، ***مرجع سابق***.

*إن ظهور تهديدات أمنية ومصادر نزاعات جديدة في الساحة الدولية، كانتشار أسلحة الدمار الشامل وبروز النزاعات الداخلية والإرهاب وزيادة العنصرية والعنف في المجتمعات، وتنامي الفقر والجفاف والمرض والمجاعة، وزيادة عدد اللاجئين والاتجار بالأسلحة والمخدرات، وغيرها من التهديدات التي برزت في الساحة الدولية، جعلت تحقيق الأمم المتحدة لوعدها وأهدافها مستحيلا والمتمثل في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، مما اقتضى ضرورة إيجاد آليات جديدة، وبالأحرى ضرورة إصلاح الأمم المتحدة، لمواجهة هذه التحديات.

وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

ـ السعي في أقرب مرحلة ممكنة، إلى تحديد الحالات التي قد تؤدي إلى نشوب صراعات، والعمل عن طريق الدبلوماسية على إزالة مصادر الخطر قبل نشوب العنف.

ـ الشروع أينما تفجر الصراع، في صنع السلم بهدف حل القضايا التي أدت إلى نشوب الصراع.

ـ العمل عن طريق حفظ السلم، على صون السلم مهما كان هشا، حيثما أوقف القتال، والمساعدة على تنفيذ الاتفاقات التي توصل إليها صانعو السلم.

ـ الوقوف على أهبة الاستعداد للمساعدة في بناء السلام في مختلف سياقاته; كإعادة بناء المؤسسات، والهياكل الأساسية للدول التي مزقتها الحروب والنزاعات الأهلية، وبناء أواصر المنفعة المتبادلة القائمة على السلم بين الدول التي نشبت بينها حروب في السابق[1].

فمن خلال هذا يمكننا التمييز بين أربعة (4) نشاطات أساسية تقوم بها الأمم المتحدة، في إطار عمليات حفظ السلام لفترة ما بعد الحرب الباردة، والمتمثلة في الدبلوماسية الوقائية كآلية أساسية لاتقاء النزاعات، صنع السلم، حفظ السلم، وبناء السلم لفترة ما بعد النزاع. وفيما يلي تفصيل لكل نشاط على حدا;

أ. الدبلوماسية الوقائية: وتهدف إلى اتقاء أو منع وقوع النزاعات، وهي العمل الرامي إلى منع نشوء نزاعات بين الأطراف، ومنع تصاعد الخلافات القائمة وتحولها إلى نزاع مسلح

أو إلى صراع، ووقف انتشار هذه النزاعات عند وقوعها[2]. وبالتالي هي مجموعة الإجراءات التي يمكن اتخاذها لمنع اندلاع النزاعات أو وقفها[3].

[1] انظر تقرير بطرس بطرس غالي، ***مرجع سابق .***

[2] انظر تقرير بطرس بطرس غالي، ***مرجع سابق .***

[3] فتيحة ليتم، ***مرجع سابق***، ص 232.

إن اتقاء ومنع النزاع هو نشاط تقوم به الأمم المتحدة قبل بدأ النزاع، وتستخدم فيه التدابير والإجراءات السلمية في حال توفر خلافات أو توترات، وذلك تجنبا لتحولها إلى نزاعات[1].

يمكن اعتبار هذا النشاط كمسعى يهدف إلى تخفيف التوتر قبل أن يؤدي إلى نشوب صراع فإذا ما نشب النزاع، لابد من العمل بسرعة على احتوائه وعلاج أسبابه الكامنة. ويمكن أن يتولى مهام الدبلوماسية الوقائية الأمين العام للأمم المتحدة شخصيا، أو تؤدى عن طريق كبار الموظفين أو عن طريق الوكالات والبرامج المتخصصة، أو بواسطة مجلس الأمن، أو الجمعية العامة، أو المنظمات الإقليمية بالتعاون مع الأمم المتحدة. وتتطلب الدبلوماسية الوقائية اتخاذ تدابير لخلق الثقة، وتحتاج إلى إنذار مبكر يقوم على جمع المعلومات وتقصي الحقائق بصورة رسمية أو غير رسمية، كما قد تتضمن وزعا وقائيا للأفراد، وإنشاء مناطق منزوعة السلاح[2]. وفي إطار هذا غالبا ما يتم استخدام الوساطة، المساعي الحميدة... الخ[3].

في السابق لم تكن الحكومات تلجأ إلى منظمة الأمم المتحدة سوى بعد اندلاع العمليات العسكرية، وكانت المنظمة الأممية تعمل وتستجيب وفقا للظروف، ومع بدأ الدبلوماسية الوقائية يتعين على منظمة الأمم المتحدة أن تتعرف على مكامن الأزمات، قبل أن تتطور إلى نزاعات، وهذه الدبلوماسية هي ثمرة إدراك متزايد بأن منع النزاعات و الوقاية منها أرخص من تنظيف الساحات بعد إشتعال هذه النزاعات[4].

تعمل تدابير بناء الثقة على تأسيس الثقة المتبادلة بين الأطراف وحسن النية، باعتبارهما أساسيان في التقليل من احتمال اندلاع النزاع بين الدول. ومن بين هذه التدابير نجد مثلا تبادل البعثات العسكرية بصورة منتظمة، وتشكيل مراكز إقليمية أو دون إقليمية لتقليل المخاطر، ووضع ترتيبات للتدفق الحر للمعلومات، بما في ذلك رصد اتفاقات التسلح

[1] Introduction au maintien de la paix des Nation unies , ***op.cit***, p 24-25.

[2] انظر تقرير بطرس بطرس غالي، ***مرجع سابق .***

[3] Opération de maintien de la paix des Nations unies principe et orientation, ***op.cit***, p 18.

[4] غسان الجندي، ***مرجع سابق***، ص 56.

الإقليمية. وبالتالي فهي تدابير لتبادل المعلومات خاصة العسكرية منها، ووضع نظم لتسهيل انتقال المعلومات، أو قيام الأمم المتحدة بوضع مراكز تعمل على بناء الثقة بين الأقاليم المتوترة وقوات حفظ السلام، ومنه ضمان تدفق معلومات صحيحة بين الأطراف على نحو منتظم.

إضافة إلى هذا وفي إطار الدبلوماسية الوقائية، يتم تقصي الحقائق للتعرف على جوانب الأزمة وحقائقها[1]، ويتم هذا بطلب من دولة ما، أو بمبادرة من مجلس الأمن أو الجمعية العامة، بموافقة الأطراف، ويتم إرسال بعثة لتقصي الحقائق تحت سلطة مجلس الأمن أو الجمعية العامة، وفضلا عن قيام هذه البعثة بجمع المعلومات التي يمكن على أساسها اتخاذ قرار بمزيد من الإجراءات، فانه في بعض الحالات تستطيع بوجودها أن تساعد على تهدئة النزاع.

وفي نفس السياق يتم تفعيل الإنذار البكر، وذلك بنشر مكاتب وخبراء للمنظمة للتنبؤ بالمخاطر التي يمكن وقوعها، وللوقوف على احتمال وجود خطر يهدد السلم، ولتفادي توسعها باتخاذ إجراءات كفيلة بمواجهتها، وفي سبيل تحقيق ذلك، يلزم المنظمة شبكة من المعلومات في مجال الاستخبارات تساعد مجلس الأمن في أداء مهامه بشكل مستقل[2]. وقد طرح في هذا المجال ضرورة أن يكون لمنظمة الأمم المتحدة نظاما خاصا للأقمار الصناعية يوفر لها المعلومات اللازمة، وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة عام 1978 من خلال فرنسا، لكن اصطدم بمعارضة مزدوجة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت، ربما لأنه كان سيتيح لمنظمة الأمم المتحدة قدرا كبيرا من الاستقلالية في مصادر المعلومات عن القوتين العظيمتين في تلك الفترة، فيضعف بذلك من نفوذهما وسيطرتهما على مجريات الأمور داخل المنظمة، وفي عام 1987 وبعد خمسة (5) سنوات من جهوده لإقناع مجلس الأمن، انشأ بيريز ديكويار مكتبا للبحوث وجمع

[1] فتيحة ليتم، ***المكان نفسه.***
[2] انظر تقرير بطرس بطرس غالي، ***مرجع سابق .***

المعلومات ليصبح مسؤولا عن الإنذار المبكر، ولكن بعد خمسة سنوات وخلال عملية إعادة تنظيم الأمانة العامة للأمم المتحدة في عام 1992، تم إغلاق هذا المكتب وتوزيع اختصاصاته بين إدارتي الشؤون السياسية والإنسانية[1].

وعلى ما سلف تقوم الأمم المتحدة في إطار منع النزاعات، باتخاذ إجراء الوزع الوقائي لقوات الأمم المتحدة، ويمكن اللجوء إليه في ظل وجود أزمة وطنية بناء على طلب من الحكومة أو من جميع الأطراف المعنيين، أو بموافقتهم في حال مبادرة الأمم المتحدة. وفي حال النزاعات بين الدول يمكن أن يحصل مثل هذا الوزع عندما يشعر بلدان أن وجود الأمم المتحدة على جانبي حدودهما يمكن أن يثبط الأعمال العدوانية، كذلك يتم هذا الوزع عندما يشعر بلد ما انه مهدد فيطلب تواجد الأمم المتحدة إلى جانبه.

وكآخر إجراء ضمن نشاط الأمم المتحدة لمنع النزاع، المتمثل في إنشاء مناطق منزوعة السلاح باعتبارها وسيلة للفصل بين متحاربين محتملين، أو على جانب واحد من الخط، بناء على طلب أحد الطرفين، بغرض إزالة أي ذريعة للهجوم. والمناطق المنزوعة السلاح تكون بموافقة الأطراف المعنية وهي بمثابة رمز لاهتمام المجتمع الدولي بالحيلولة دون نشوب النزاع[2].

ب . صنع السلام: وهو نشاط يعنى النزاعات القائمة، ويعرف هذا النشاط الأعمال الدبلوماسية المختلفة لجذب الأطراف المتنازعة إلى طاولة المفاوضات، إذ يمكن للامين العام القيام بالمساعي الحميدة لتسهيل حل النزاع، بناء على طلب مجلس الأمن أو الجمعية العامة أو بمبادرة منه. كما يمكن للحكومات والمنظمات الإقليمية ومختلف الجهات الرسمية المساهمة في صنع السلم، كما يمكن أيضا للمجموعات الغير رسمية والغير حكومية وللأشخاص ذوي المكانة، القيام بدور فعال في صنع واستعادة السلام[3]. بمعنى أن صنع

[1] غسان الجندي، ***مرجع سابق***، ص 57.
[2] انظر تقرير بطرس بطرس غالي، ***مرجع سابق .***
[3] Opération de maintien de la paix des Nations unies principe et orientation, ***op.cit***, p 19.

السلام هي نشاط يتضمن مختلف التدابير والإجراءات والخطوات الدبلوماسية اللازمة لحل النزاعات القائمة، وكل هذه المساعي تهدف في النهاية للوصول إلى اتفاق سلام بين الأطراف المتنازعة. ومثال على ذلك هو تعيين الوسيط المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة الاتحاد الإفريقي في دارفور من قبل الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الاتحاد الإفريقي في عام 2008 [1].

يمكن اعتبار صنع السلام كنشاط يهدف إلى استعادة السلام في المناطق التي نشب فيها النزاع، وذلك باستخدام مختلف الوسائل السلمية المعروفة والمنصوص عليها في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي فان هذا النشاط يباشر بموجب موافقة أطراف النزاع.

إن عدم نجاح هذه الإجراءات والتدابير السلمية، واستمرار النزاع بين الأطراف، يمكن اعتباره بمثابة تعبير عن عدم إرادة الأطراف الرئيسية لحل النزاع القائم بينهم، وبالتالي ففشل هذه الإجراءات يعود إلى عدم توفر الإرادة السياسية من جانب الأطراف للسعي لإيجاد حل لخلافاتها بوسائل كتلك الوسائل المقترحة في الفصل السادس من الميثاق، ففي هذه الحالة تقوم الأمم المتحدة بهدف وضع حد للنزاع وحفظ السلم والأمن الدولي، إلى مباشرة نشاط آخر ألا وهو فرض السلام.

ج . فرض السلام: لقد أشار الأمين العام السابق بطرس بطرس غالي من خلال أجندة السلام المشهورة 1992، انه إذا فشلت الوسائل السلمية لحل الخلافات فان مجلس الأمن يجب أن يستخدم القوة لفرض السلام[2]، بحيث أن مفهوم الأمن الجماعي كما جاء في الميثاق انه إذا فشلت الوسائل السلمية، ينبغي أن تستخدم التدابير المنصوص عليها عي

[1] Introduction au maintien de la paix des Nation unies , ***op.cit***, p 26-27.

[2] غسان الجندي، ***مرجع سابق***، ص 68.

الفصل السابع، بناءا على قرار من مجلس الأمن صون السلم والأمن الدوليين، أو إعادتهما إلى نصابهما في مواجهة أي تهديد للسلم، أو الإخلال به، أو أي عمل من أعمال العدوان[1].

في الواقع فرض السلام هو استخدام مختلف الإجراءات القسرية المختلفة، كالعقوبات الاقتصادية، الحصار وغيرها من الإجراءات القسرية، والتي تنتهي بإمكانية استخدام القوة العسكرية بإذن من مجلس الأمن. إذا رأى مجلس الأمن أن هناك تهديد للسلم والأمن الدوليين، أو إخلال بهما، أو وجود عدوان، يستطيع في هذه الحالة بعدما اتضح أن استخدام الوسائل السلمية والأنشطة المختلفة كمنع واتقاء النزاع، وصنع السلام...الخ لم تجدي نفعا، أو لا يمكن استخدامها وممارستها، يستطيع اتخاذ التدابير القسرية المختلفة والمنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ولهذا فان نشاط فرض السلام بخلاف جميع الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة في إطار حفظ السلام، يتم دون توفر مبدأ موافقة أطراف النزاع*.

وبالتالي يمكن اعتبار الفصل السابع من الميثاق بمثابة الأساس القانوني لنشاط فرض السلام. وفي هذا الإطار يمكن لمجلس الأمن أن يستخدم المنظمات الإقليمية في فرض السلام، إذا رأى ذلك ضروريا وذلك وفق أحكام الفصل الثامن من الميثاق[2].

إن مختلف النشاطات التي تقوم بها الأمم المتحدة في إطار عمليات حفظ السلام، كمنع النزاع صنع السلام و فرض السلام، تهدف لصون السلم والأمن الدوليين والوصول إلى اتفاق سلام بين أطراف النزاع. ففي حالة ما تم التوصل إلى نوع من السلام ولو كان هشا، تقوم الأمم المتحدة بنشاط حفظ السلام الذي تم التطرق إليه في المطلب الأول من هذا المبحث، لكن هذا غير كافي ذلك لأن بإمكان النزاع العودة من جديد، ولهذا تقوم الأمم

[1] انظر تقرير بطرس بطرس غالي، ***مرجع سابق .***

*يعتبر مبدأ موافقة أطراف النزاع، كمبدأ أساسي لقيام عمليات حفظ السلام كما رأينا في الفصل الأول، لكن عمليات فرض السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة في إطار عمليات حفظ السلام، يسقط فيها هذا المبدأ، وبالتالي يمكن اعتبار كل نشاط تقوم به الأمم المتحدة في إطار حفاظها على السلم والأمن الدوليين دون موافقة الأطراف على انه فرض للسلم .

[2] Introduction au maintien de la paix des Nation unies , ***op.cit***, p 29.

المتحدة بنشاط أخر ويعتبر كآخر النشاطات التي تقوم بها الأمم المتحدة في إطار عمليات حفظ السلام، والمتمثل في بناء السلام.

د . بناء السلام: والذي يتمثل في مجموعة متنوعة من التدابير الرامية إلى الحد من العودة أو الانزلاق إلى الصراع، ويهدف بناء السلام إلى الحيلولة دون تجدد الصراع وإرساء أسس تنمية مستدامة، بما في ذلك تعزيز القدرات المحلية في مجال إدارة النزاعات على جميع الأصعدة، ولهذا يعمل بناء السلام على إصلاح قطاع الأمن و النظام القضائي، وتقديم الدعم لتأسيس مؤسسات وطنية للدفاع عن حقوق الإنسان، وغيرها من النشاطات التي تعمل على تقوية وتعزيز هياكل الدولة وتعزيز قدرتها على الحكم بفعالية. لذلك إذا كانت الأنشطة السابقة تهدف إلى الوصول إلى اتفاق سلام، فان بناء السلام يهدف أساسا إلى إعادة بناء الدولة وتمكين الأطراف من الاستمرار في السلام بأنفسهم.

ولتحقيق هذا تقوم الأمم المتحدة عموما بالإجراءات التالية:

ـ التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، اذ هو جزء من الجهود لخلق بيئة أمنة ومستقرة ويشمل على تقديم الدعم التقني في هذا المجال، وتأمين المناطق التي تتم فيها عملية نزع السلاح ومواقع تجميع وتدمير الأسلحة والذخائر والمواد الأخرى المقدمة من طرف المحاربين[1].

إضافة إلى هذا تعمل الأمم المتحدة مع الجهات الفاعلة الأخرى، على دعم وتسهيل عملية إعادة الإدماج التي تهدف إلى توفير سبل العيش والسلامة للمقاتلين السابقين. كما تعمل على تقديم المساعدة لإزالة الألغام جنبا إلى جنب مع الوحدات الوطنية.

وكجزء من نشاط بناء السلام في الدول الخارجة من النزاع، فان نزع السلاح وإعادة دمج المقاتلين المسلحين سواء من القوات المسلحة الحكومية أو المجموعات والقوات المسلحة

[1] Opération de maintien de la paix des Nations unies principe et orientation, ***op.cit***, p 28.

الغير حكومية، يمكن أن يساعد في إيجاد جو من الثقة والأمن الضروريين لبدء أنشطة العودة إلى الحياة الطبيعية وتتم هذه العملية بعد انتهاء النزاع ووقف إطلاق النار، ولهذا عادة ما لا توجد ثقة بين الأطراف المتنازعة وعليه لابد من طرف ثالث كالأمم المتحدة لتكون كطرف محايد تعمل على نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج. إن نزع السلاح والتسريح متبوعين بإعادة الدمج للمقاتلين السابقين في الحياة المدنية، كل ذلك يساعد على التعامل مع المشاكل الأمنية التي تحدث بعد النزاع وذلك بتوفير بديل للمقاتلين السابقين عن المصادر التي كانوا يعيشون منها أثناء النزاع، والتي لم تعد صالحة في فترة ما بعد النزاع[1].

ـ كما يعتبر إصلاح قطاع الأمن كعنصر أساسي في الجهود المبذولة لاستعادة وتعزيز قدرة الدولة و سيادة القانون، من خلال تدريب الشرطة و/ أو الجيش الوطني، إضافة إلى تعزيز النظم القضائية والإصلاحات القانونية. كما تعمل على تقديم المساعدة لاستعادة وبسط سلطة الدولة.

ـ إلى جانب هذا تعمل الأمم المتحدة في إطار بناء السلام، على تقديم المساعدة لتنظيم انتخابات حرة، نزيهة وشفافة، والإشراف عليها، وذلك من خلال الخبراء والفنيين.

ـ علاوة على هذا يتم تقديم الدعم لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، فغالبا ما تشهد النزاعات انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان، وبالتالي يعمل بنات السلام على إعادة ثقافة احترام حقوق الإنسان المختلفة، وبناء المؤسسات الوطنية التي تفعلها في أرض الواقع و تدافع عنها[2].

من خلال هذا يمكن القول أن بناء السلام هو نشاط ذات مسار معقد ويأخذ وقت أطول من أجل توفير الشروط الضرورية لسلام دائم. ولهذا نجد أن بناء السلام هو نشاط متعدد الأبعاد بمعنى أن بناء السلام ينطوي ضمن عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد.

[1] ايفان كونوار، نزع السلاح، ***التسريح وإعادة الإدماج، مبادئ التدخل والإدارة في عمليات حفظ السلام***، معهد تدريب عمليات السلام، ص 18

[2] Opération de maintien de la paix des Nations unies principe et orientation, ***loc. cit.***

ولهذا عادة ما يذهب هذا العمل للجهات المعنية بالتنمية في الفريق القطري للأمم المتحدة، فضلا عن الشركاء الرئيسيين خارج منظومة الأمم المتحدة، والتي لديها الموارد لتنفيذ برامج تعزيز القدرات المحلية والوطنية.

ويبقى أن نذكر هنا قول بيتر ديفيز peter devis بأن " حافظي السلام تم إرسالهم وبشكل متزايد إلى مناطق غالبا ميئوس من العمل فيها، فالطرق القديمة تغيرت وبدلا من إتباع النموذج القديم التقليدي في حراسة الحدود، أصبح يطلب منهم التعامل مع تفاصيل كل شيء بمنتهى الدقة"[1].

[1] خالد حامد شنيكات، ***مرجع سابق***، ص 37.

عموما يمكن توضيح علاقة هذه الأنشطة مع بعضها البعض، ووقت تفعيلها من خلال الشكل التالي:

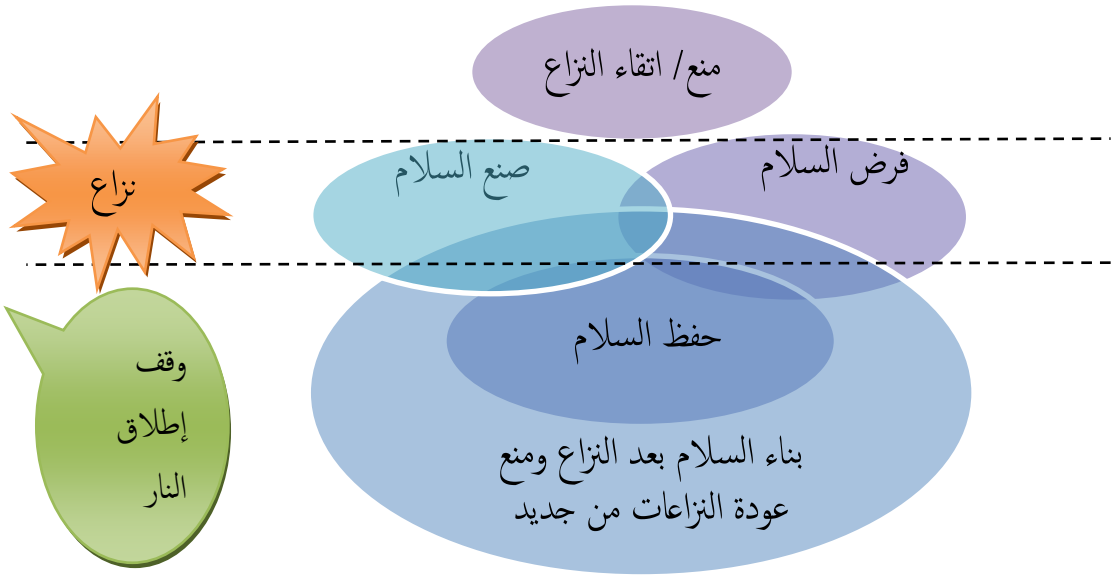

المصدر: Opération de maintien de la paix des Nations unies principe et orientation, p20

http://www.un.org/fr/peacekeeping/documente/capstone_doctrine_fr.pdf

يوضح الشكل السابق علاقة نشاطات عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة بمسار النزاع وبالتالي فهو يبين لنا الوقت أو الإطار الزماني الذي توظف فيه الأمم المتحدة نشاط معين دون غيره. فالأمم المتحدة تعمل في البداية على اتخاذ تدابير وإجراءات سلمية وقائية، لمنع تحول التوترات بين أطرف معينة إلى نزاعات، و هذا في إطار نشاط منع أو اتقاء النزاع، وذلك قبل اشتعال النزاع لتوظيف مختلف آليات الدبلوماسية الوقائية. وفي حال اشتعال النزاع بين الأطراف يقوم مجلس الأمن بتحديد ولاية مختلفة عن الأولى، وتتمثل في صنع السلام من خلال تفعيل آليات الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة كالمفاوضات الوساطة...الخ، وذلك من اجل الوصول إلى اتفاق سلام دائم بين الأطراف المتنازعة، ففي حال فشل خذه الإجراءات نتيجة غياب إرادة واضحة لدى أطراف النزاع، أو تبين لمجلس الأمن عدم إمكانية توظيف هذه الإجراءات ومختلف النشاطات السابقة، يقوم هذا الخير باتخاذ إجراءات لفرض السلام، وهو من التدابير القسرية والتي تدخل كليا ضمن الفصل السابع من الميثاق، فعندما يتوفر نوع من السلام ولو كان هشا تقوم الأمم المتحدة بالمحافظة عليه من خلال نشاط حفظ السلام، لكن لن تقف عمليات حفظ السلام عند هذا الحد، إذ تقوم عادة بالقيام بنشاط آخر والذي يعتبر من اعقد الأنشطة ضمن عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة، والمتمثل في بناء السلام بعد النزاع. لمنع عودة النزاع وإرساء اتفاق سلام دائم بين الأطراف.

المطلب الثالث: الأجهزة الأممية الرئيسية لعمليات حفظ السلام.

يمكن النظر إلى الترتيبات التي وضعتها الأمم المتحدة لإدارة عمليات حفظ السلام، على أنها مختلفة عن تلك التي وضعتها المنظمات الأخرى، خاصة تلك المنظمات التي توظف المجال العسكري فقط، وبالتالي فإن هذا الاختلاف نشأ من حيث أن عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة هي عبارة عن عمليات معقدة ومتعددة الأبعاد، تعمل جنبا إلى جنب مع العديد من الشركاء والفواعل. كما تقوم الأمم المتحدة بعدة أنشطة في إطار عمليات حفظ السلام، ويتكون أفراد حفظ السلام للأمم المتحدة من مجموعة متنوعة من الموظفين كالمدنيين، أفراد الجيش، والشرطة من مختلف البلدان والثقافات. على عكس المنظمات الأخرى التي تحتوي على العسكريين فقط في كثير من الأحيان[1].

فارتفاع كفاءة فريق تسيير وإدارة البعثة في مهامه القيادية أهم العوامل تأثيرا على نجاح سائر عمليات حفظ السلام، ويمكن بموجب تلك القيادة أن تستخدم بعثات الأمم المتحدة الموارد النادرة الاستخدام الأمثل، كما تكمن كفاءة القيادة من التصرف كنموذج يحتذ بها من قبل الدولة المضيفة في مجال بناء الدولة والسلام، مما يزيد من مصداقية ومكانة الأمم المتحدة.

ومع تزايد مهام حفظ السلام للأمم المتحدة تعقيدا، مما تطلب قيادة واسعة الأفق لها القدرة على العمل حتى في ظل الظروف الصعبة، التي أصبحت تعرفها هذه العمليات خاصة بعد الحرب الباردة، لتغير البيئة التي تعمل فيها هذه العمليات من بيئة دولية إلى بيئة داخلية داخل الدولة الواحدة، وما صاحبها من تغير في مصادر التهديد واليات مواجهتها[2].

عموما يمكن تصنيف أجهزة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام إلى ثلاثة أصناف أساسية وهي كالتالي:

---

[1] Opération de maintien de la paix des Nations unies principe et orientation, ***op. cit***, p 72.

[2] المنتدى الدولي لتحديات عمليات السلام، ***اعتبارات استرشادية لقيادة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام***، الناشر Elanders, Molnlycke، السويد، 2012، (الترقيم الدولي للكتاب: ISBN : 978-91-979688-6-7)، ص 20- 21.

أ. الأجهزة الإستراتيجية: وهي التي تقوم بصناعة القرار السياسي على أعلى مستوى، أي تمثل قمة الهرم في إدارة هذه العمليات، كما تعمل على تحديد الخطوط العريضة واتجاه عمليات حفظ السلام، و تتواجد هذه الأجهزة بمقر الأمم المتحدة.

ب . **الأجهزة العملياتية:** تقوم هذه الأجهزة على الإشراف المباشر في أرض الميدان على نشاط عملية حفظ السلام. بمعنى أنها متعلقة بالمسئولين والعاملين في أرض الميدان أثناء عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة.

ج . الأجهزة التكتيكية: وتشتغل على المستوى الأدنى لإدارة وتسيير العمليات سواء كانت عسكرية أو تخص الشرطة أو المدنية لعمليات حفظ السلام، وتعمل على الإشراف على جميع الموظفين في عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة. وهي مدعمة بمستويات مختلفة من القادة التابعين لمختلف مكونات البعثة. والشكل لموالي يوضح مختلف هذه الأجهزة القائمة على عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة.[1]

ورغم أهمية الصفات القيادية لكل عضو من أعضاء فريق قيادة البعثة، فان كفاءة الفريق لا تصل إلى ذروتها إلا إذا تكاملوا من خلال العمل كفريق شامل متماسك يحترم كل عضو فيهم قدرات والمهام المكلف بها الآخرون[2].

[1] Introduction au maintien de la paix des Nation unies , ***op.cit***, p 13.

[2] المنتدى الدولي لتحديات عمليات السلام، ***المرجع نفسه***، ص 21.

ـ يمثل الشكل التالي مختلف الأجهزة الرئيسية لعمليات حفظ السلام للأمم المتحدة :

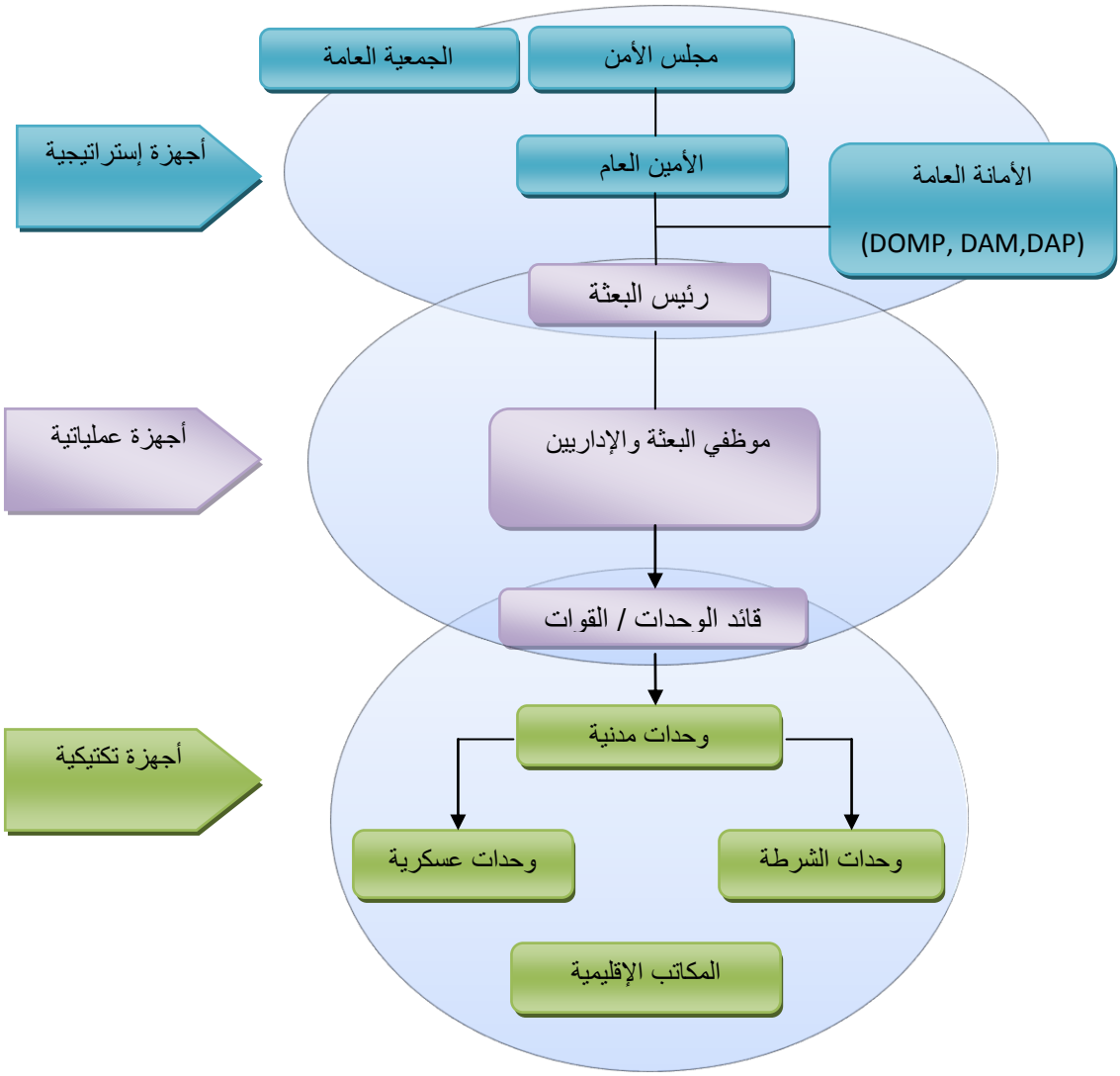

المصدر : Introduction au maintien de la paix des Nation unies ,p 13 ,sur

http://pbpu.unlb.org/pbps/Library/Unit%201%20Parts%201-2%20May%2013%2009.pdf

يوضح الشكل السابق مختلف أجهزة الأمم المتحدة التي تشارك في تسيير وإدارة عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة، وفيما يلي عرض لأهم هذه الأجهزة والتي لها دور كبير في إدارة هذه العمليات.

أ. الجمعية العامة: إن ميثاق الأمم المتحدة لا يعطي صلاحيات واسعة للجمعية العامة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، باعتبار أن هذا الدور هو من اختصاصات الأساسية لمجلس الأمن فالمادة (11) الفقرة (2) كن ميثاق الأمم المتحدة تنص على " للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة تكون لها صلة بحفظ السلم والأمن الدولي يرفعها إليها أي عضو من أعضاء" الأمم المتحدة"، أو مجلس الأمن أو دولة ليست من أعضائها وفقاً لأحكام الفقرة الثانية من المادة 35 ، ولها – فيما عدا ما تنص عليه المادة الثانية عشرة – أن تقدِّم توصياتها بصدد هذه المسائل للدولة أو الدول صاحبة الشأن أو لمجلس الأمن أو لكليهما معاً. وكل مسألة مما تقدَّم ذكره يكون من الضروري فيها القيام بعمل ما ينبغي أن تحيلها الجمعية العامة على مجلس الأمن قبل بحثها أو بعده."[1] ويقتصر دور الجمعية العامة بموجب هذا النص على إجراء المناقشات وتقديم التوصيات فقط إلى الأعضاء أو إلى مجلس الأمن[2]، كما قيدت المادة (1/12) من اختصاص الجمعية العامة في مجال حفظ اسلم والأمن الدوليين إذ تنص " عندما يباشر مجلس الأمن بصدد نزاع أو موقف ما الوظائف التي رُسمت في الميثاق فليس للجمعية العامة أن تقدِّم أية توصية في شأن هذا النزاع أو الموقف إلاَّ إذا طلب ذلك منها مجلس الأمن[3].

لكن صلاحيات الجمعية العامة توسعت خاصة بعد صدور القرار رقم 377 للجمعية العامة في سنة 1950، المعروف بالاتحاد من اجل السلام، بحيث ينص هذا القرار في الفقرة (أ/1)، والتي جاء فيها " إن الجمعية العامة تقرر، في كل حالة يبدو فيها وجود تهديد

[1] انظر ميثاق الأمم المتحدة، المادة (11)، الفقرة رقم (2).
[2] الصديق حيدر حاج حسين، ***دور منظمة الأمم المتحدة في ظل النظام العالمي الجديد*** (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2007)، ص 23.
[3] انظر ميثاق الأمم المتحدة، المادة (12)، الفقرة رقم (1).

للسلم أو إخلالا به أو عملا من أعمال العدوان وحيث يفشل مجلس الأمن في القيام بمسؤوليته الأساسية في حفظ السلم والأمن الدوليين نظرا لعدم التوصل بين أعضائه الدائمين إلى الإجماع، فان الجمعية العامة تقوم بالنظر في الحال في المسألة لعمل التوصيات المناسبة للأعضاء حول التدابير الجماعية التي ستتخذ، بما فيها استخدام القوة المسلحة، وقت الضرورة في حالة الإخلال بالسلم أو القيام بعدوان، وذلك لحفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادتهما إلى نصابهما .وإذا لم تكن الجمعية العامة منعقدة في هذا الوقت فإنها يمكن أن تجتمع في دورة غير عادية عاجلة خلال الأربع والعشرين ساعة التي تلي طلب الانعقاد ويدعى إلى مثل هذه الدورة غير العادية الطارئة بناء على طلب تسع من أي من الدول أعضاء مجلس الأمن أو من أغلبية أعضاء المنظمة[1].

وبالتالي في حال فشل مجلس الأمن في اتخاذ التدابير اللازمة بشأن أي نزاع أو موقف يهدد السلم والأمن الدوليين، بسبب الاستعمال المكثف للفيتو، تنقل صلاحيات مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، وذلك بأغلبية تسع أعضاء من دول مجلس الأمن دون اشتراط توفر أصوات الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن. ولقد تم تفعيل هذا انطلاقا من 1956، عندما تم إنشاء قوات الطوارئ الدولية اثر أزمة السويس، بقرار من الجمعية العامة.

ب . **مجلس الأمن:**

الحفاظ على السلام والأمن الدوليين هو واحد من الأسباب التي أدت إلى إنشاء منظمة الأمم المتحدة، والذي اتخذته كهدف أساسي لكل أعمالها، وبموجب ميثاق الأمم المتحدة يعتبر مجلس الأمن هو الهيئة التي تتولى المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولمجلس الأمن أن يفحص أي نزاع ويوصي بإجراءات التسوية السلمية التي يراها مناسبة لمنع تفاقمها، وذلك وفق لمواد الفصل السادس للأمم المتحدة. كما يمكن لمجلس

[1] الفقرة (أ/1) من قرار الاتحاد من اجل السلام لعام 1950، منشور في: عيسى دباح، ***موسوعة القانون الدولي، أهم الاتفاقيات والقرارات والبيانات والوثائق الدولية للقرن العشرين في مجال القانون الدولي العام،*** *المجلد* الأول (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2003)، ص 55.

الأمن استخدام الآليات القسرية وفقا للفصل السابع من الميثاق، كما يعتبر مجلس الأمن مسؤولا أيضا عن العمل مع المنظمات أو الاتفاقات الإقليمية لوضع مختلف التدابير لصون السلم والأمن الدوليين وذلك وفق لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، شريطة أن تكون هذه الاتفاقات أو وكالات وأنشطتها متلائمة مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة.[1]

ومن خلال هذا يمكن اعتبار مجلس الأمن، الجهاز الأول المسؤول عن عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة. فهو الذي يحدد ولاية جميع عمليات حفظ السلام، والتي تتضمن كل تفاصيل العملية.

ولمجلس الأمن أن يقرر متى وأين ينبغي نشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة ويستجيب مجلس الأمن للأزمات القائمة في أنحاء العالم على أساس كل حالة على حدة، وتحت تصرفه طائفة من الخيارات. وهو يأخذ في الاعتبار عوامل مختلفة كثيرة عند النظر في إنشاء عملية جديدة لحفظ السلام، من بينها:

ـ ما إذا كان هناك وقف لإطلاق النار والأطراف ملتزمة بعملية سلام تهدف إلى التوصل إلى تسوية سلمية؛

ـ ما إذا كان هناك هدف سياسي واضح وما إذا كان يمكن أن تعبر عنه الولاية؛

ـ ما إذا كان يمكن صياغة ولاية محددة لعملية الأمم المتحدة؛

ـ ما إذا كان يمكن بشكل معقول ضمان سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة، بما في ذلك على وجه الخصوص ما إذا كان يمكن الحصول على ضمانات معقولة من الأطراف أو الفصائل الرئيسية بشأن سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة[2].

[1] Introduction au maintien de la paix des Nation unies », ***op. cit***, p 16.

[2] دور مجلس الأمن في عمليات حفظ السلام، في:
http://www.un.org/ar/peacekeeping/operations/rolesc.shtml

وينشئ مجلس الأمن عملية حفظ السلام باتخاذ قرار من جانب المجلس. ويبيّن القرار ولاية البعثة وحجمها. ويرصد مجلس الأمن أعمال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على أساس مستمر، بما في ذلك عن طريق التقارير الدورية المقدمة من الأمين العام وبعقد دورات لمجلس الأمن مخصصة لمناقشة أعمال عمليات محددة. ويمكن لمجلس الأمن أن يصوت على تمديد أو تعديل أو إنهاء ولايات البعثة إذا ما رأى ذلك مناسباً[1].

ج . الأمين العام:

الأمين العام هو أعلى مسؤول في منظمة للأمم المتحدة. ويتم تعيينه من قبل الجمعية العامة بناء على توصية من مجلس الأمن، إذ يحق له أن يبلغ مجلس الأمن عن أي حالة من شأنها أن تهدد السلم والأمن الدوليين. كما يمكن له القيام بدور الوساطة أو بدور المفاوض في حل النزاعات الدولية عن طريق الاتصال بأطراف النزاع كمحاولة منه لإبعاد المخاطر التي تهدد السلم والأمن الدوليين وتخفيف التوتر بين المتنازعين[2].

يمكن اعتبار الأمين العام للأمم المتحدة بمثابة الرأس المخطط والمنسق لكل عمليات حفظ السلام التي أنشئت، وهو السلطة المباشرة التي تأمر وتنهي، بحيث لا يقتصر دور الأمين العام للأمم المتحدة على قيادة عمليات حفظ السلام الدولية وتحمل مسؤوليتها فقط، وإنما هو الذي يهيئ الظروف لوضع عمليات حفظ السلام على سكة التنفيذ[3]. إذ يختلف تكوين فريق قيادة المهمة وفقا لمتطلباتها المحددة، وعادة ما يقوم الأمين العام بالإشراف عليها إذ يساعده ممثل خاص له والذي بدوره يقوم برئاسة البعثة، ويعاون الممثل الخاص للامين العام للأمم المتحدة نائب أو نائبين له، ويتولى احدهما مهمة المنسق المقيم و/أو منسق الشؤون الإنسانية، ويعمل أو يعملا على تنسيق أعمال وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، والتي تشكل بدورها العناصر المكونة لفريق الأمم المتحدة القطري[4].

---

[1] دور مجلس الأمن في عمليات حفظ السلام، ***المرجع نفسه.***
[2] الصديق حيدر حاج حسين، ***مرجع سابق***، ص 41.
[3] غسان الجندي، ***مرجع سابق***، ص 109- 110.
[4] المنتدى الدولي لتحديات عمليات السلام، ***مرجع سابق***، ص 21.

يترأس الأمين العام الأمانة العامة للأمم المتحدة، والتي تعتبر الجهاز الإداري للأمم المتحدة، يعمل ضمنها موظفون دوليون الذين يعملون مباشرة للأمم المتحدة، وهم ليسوا دبلوماسيون في خدمة بلدانهم ولا يمثلون أي دولة أو جهة، فهم ينتمون ويمثلون الأمم المتحدة فقط. وتتألف الأمانة العامة من مجموعة واسعة من المكاتب والأقسام، إذ يمكن تمييز ثلاثة أقسام أساسية تشارك في إدارة عمليات حفظ السلام وهي كالتالي:

ـ قسم/ إدارة عمليات حفظ السلام (DOMP):

من اجل تامين الأداء الحسن لعمليات حفظ السلام للأمم المتحدة، قام الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي باستحداث قسم/ إدارة عمليات حفظ السلام في سنة 1992 وألحقت هذه القسم/ الإدارة بالأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة، وتقوم هذه القسم/ الإدارة بتامين اتصال دائم بين الأمانة العامة والقيادات المختلفة لعمليات حفظ السلام، كما تقوم بتحليل المعلومات وتقديم الخرائط والمعطيات الإحصائية والتقارير السياسية والاقتصادية[1]. إضافة إلى هذا يقوم قسم عمليات حفظ السلام بتقدم التوجيه السياسي والتنفيذي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أنحاء العالم، ويبقى على اتصال مع مجلس الأمن، والمساهمين بقوات والمساهمين بموارد مالية، وأطراف النزاع، من أجل تنفيذ ولايات مجلس الأمن. ويعمل القسم على إدماج جهود الأمم المتحدة، والكيانات الحكومية وغير الحكومية في إطار عمليات حفظ السلام. ويقدم أيضا التوجيه والدعم بشأن الجوانب العسكرية والجوانب المتعلقة بالشرطة والإجراءات المتعلقة بالألغام وغير ذلك من القضايا ذات الصلة إلى البعثات السياسية وبعثات بناء السلام الأخرى التابعة للأمم المتحدة[2].

يفوض الأمين العام المسؤولية العامة لقيادة وإدارة جميع عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة إلى وكيل الأمين في عمليات حفظ السلام، وعادة يشار إليه باسم وكيل الأمين العام

[1] غسان الجندي، ***المكان نفسه.***

[2] إدارة عمليات حفظ السلام، في: **http://www.un.org/ar/peacekeeping/about/dpko**

لإدارة/ قسم عمليات حفظ السلام. بحيث يكون هذا القسم تحت تصرفه ويقوم عادة بالمهام التالية:

- مباشرة والإشراف على عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة.

- تطور السياسات والمبادئ التوجيهية العملياتية على أساس قرارات مجلس الأمن (أي ولايات مهمة).

- إعداد تقارير الأمين العام إلى مجلس الأمن في كل عملية لحفظ السلام. وتشمل هذه التقارير الملاحظات والتوصيات المناسبة.

- يوصي الأمين العام بشأن جميع المسائل المتعلقة بالتخطيط وإعداد وتسيير عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة.

- يعتبر كنقطة اتصال والتقاء بين الأمانة العامة والدول الأعضاء التي تبحث عن معلومات بشأن القضايا المتصلة ببعثات حفظ السلام للأمم المتحدة[1].

ويتكون قسم عمليات حفظ السلام من أربعة (4) مكاتب أساسية وهي:

- **مكتب العمليات:** الدور الرئيسي لمكتب العمليات هو تقديم التوجيه والدعم السياسيين والتنفيذيين وفيما يتعلق بالسياسة الإستراتيجية للبعثات .

- **مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية:** أنشئ المكتب في عام 2007 لتعزيز الروابط وتنسيق أنشطة الإدارة في مجالات الشرطة، والعدالة، والإصلاحيات، والإجراءات المتعلقة بالألغام، ونزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة دمجهم، وإصلاح القطاع الأمني.

[1] Introduction au maintien de la paix des Nation unies », ***op. cit***, p20 – 21.

ـ مكتب الشؤون العسكرية: يعمل مكتب الشؤون العسكرية على نشر أنسب قدرة عسكرية دعما لأهداف الأمم المتحدة؛ وتعزيز الأداء وتحسين فعالية وكفاءة العناصر العسكرية في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ـ شعبة السياسات والتقييم والتدريب: توفر شعبة السياسات والتقييم والتدريب قدرة متكاملة على وضع ونشر السياسة والمذهب؛ ووضع تدريب موحد وتنسيقه وتوفيره؛ وتقييم تقدم البعثات نحو تنفيذ الولاية؛ ووضع السياسات والأطر التنفيذية للتعاون الاستراتيجي مع مختلف الشركاء من داخل الأمم المتحدة ومن خارجها[1].

ـ قسم/إدارة الدعم الميداني (PAM) :

نيابة عن الأمين العام يترأس وكيل الأمين العام للأمم المتحدة قسم الدعم الميداني. يعتبر هذا القسم مسئولا عن تقديم الدعم لكل ما يخص العمليات حفظ السلام في أرض الميدان، بما في ذلك البعثات السياسية الخاصة*، ويتمثل هذا الدعم على وجه التحديد؛ الموظفين، الموارد المالية، المشتريات، الخدمات الوجستية، الاتصالات، تكنولوجيا المعلومات، وغيرها من جوانب الإدارة والتنظيم[2]. وذلك لتمكين البعثة من أداء وظائفها الأساسية على نحو فعال ومنسق وفي الوقت المناسب وفقا للإجراءات واللوائح التي تحددها الأمم المتحدة. ويتم توزيع الموارد وتقديم الدعم على جميع مكونات البعثة بشكل متوازن، أي على أساس احتياجات وأولويات العمل، وتم هذا بتنسيق مدير الدعم الميداني أو وكيل الأمين العام لقسم الدعم الميداني مع الممثل الخاص للامين العام للأمم المتحدة رئيس البعثة، لتقديم المعلومات حول احتياجات البعثة ومتطلباتها، ليقوم قسم الدعم الميداني بتوفيرها[3].

وللإدارة سبعة (7) مكاتب أساسية وهي كالتالي:

[1] إدارة عمليات حفظ السلام، ***المرجع نفسه***.

*تقوم الأمم المتحدة بجانب الأنشطة المتعددة لعمليات حفظ السلام، بما يسمى بالبعثات السياسية الخاصة والتي توظف بجانب نشاط منع النزاع، أو مع صنع السلام وكذلك جنبا إلى جنب مع بناء السلام، وتشمل البعثات السياسية الخاصة على البعثات السياسية الميدانية والمبعوثين الخاصين للقيام بالتفاوض والوساطة والمساعي الحميدة ودعم تنظيم الانتخابات، وتشمل كذلك على إرسال فريق الخبراء لمراقبة تطبيق وتنفيذ إجراءات مجلس الأمن، ويمكن التفرقة بينها وبين مختلف أنشطة عمليات حفظ السلام، في أنها تحتوي على عناصر مدنية فقط.

[2] Introduction au maintien de la paix des Nation unies », ***loc. cit.***

[3] Opération de maintien de la paix des Nations unies principe et orientation, ***op. cit***, pp 83-84.

ـ مكتب الأمين العام المساعد؛

ـ شعبة الموظفين الميدانيين؛

ـ شعبة الميزانية والمالية للعمليات الميدانية؛

ـ شعبة الدعم اللوجيستي؛

ـ شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

ـ شعبة السياسات والتقييم والتدريب؛

ـ وتضم إدارة الدعم الميداني أيضا قاعدة الأمم المتحدة للوجيستيات في برينديزي[1]؛

ـ قسم/إدارة الشؤون السياسية (DAP):

ويعتبر هذا القسم كشريك لعمليات حفظ السلام للأمم المتحدة، إذ يعمل أساسا على تقديم تقارير تحليلية مفصلة، والتي بإمكانها أن توجه جهود الوسطاء أو المساعي الحميدة وتدعمها من خلال هذه التقارير، ولهذا عادة ما يكون هذا القسم الإطار الذي يهتم بالبعثات السياسية الخاصة، بحيث تحتاج هذه البعثات إلى معلومات حول الحالة وكذا إلى التوصيات والمشورة السياسية التي يقدمها هذا القسم، من خلال الخبراء والفنيين الذي يتكون منهم هذا القسم، كما لهذا القسم دور كبير في تقديم يد المساعدة لعمليات حفظ السلام أثناء قيامها بتنظيم الانتخابات في البلدان الخارجة من النزاع. إذن يمكن اعتبار هذا القسم كهيئة الاستشارية في جميع الميادين والاختصاصات ذات الطابع السياسي، التي تقوم بها عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة، بحيث يحتوي على خبراء وفنيين سامين يعملون على إعداد تقارير وتحاليل مفصلة حول الجهود السياسية التي يمكن أن تقوم بها الأمم المتحدة في إطار أنشطة عمليات حفظ السلام، كالمفاوضات،

[1] إدارة الدعم الميداني، في : **http://www.un.org/ar/peacekeeping/about/dfs**

الوساطة، المساعي الحميدة، وكيفية تنظيم الانتخابات وغيرها من الأنشطة. التي يعمل هذا القيم على تنظيمها وتوجيهها ويقدم توصيات بشأنها[1].

ـ قائد القوات:

يتم تعيين قائد القوات بالاتفاق بين الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن بعد التفاهم مع الدول المشاركة، ويمكن اعتبار قائد القوات الشخص المسؤول عن كل صلاحيات القيادة وهو المسؤول عن الأهداف التي يحددها الجهاز الذي شكل هذه القوات سواء مجلس الأمن أو الجمعية العامة، وفي المقابل تمنح الاختصاصات الإدارية والقضائية لقادة الوحدات ويبقى قائد القوات الدولية تحت إشراف الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة الذي يستطيع تعديل أو إلغاء أوامره[2].

[1] Introduction au maintien de la paix des Nation unies », ***po. Cit***, p 22.

[2] غسان الجندي، ***مرجع سابق***، ص 112.

ـ خلاصة الفصل الثاني:

رغم البداية البسيطة لعمليات حفظ السلام للأمم المتحدة من خلال مراقبة وقف إطلاق النار وتطبيق الهدنة المبرمة بين الأطراف المتنازعة، باستخدام أفراد عسكريين غير مسلحين. أصبحت اليوم عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة تقوم بنشاطات عدة سواء قبل النزاع لمنع وقوعه، أو أثناء النزاع لإيجاد حلول له أو بعد انتهاء النزاع لبناء السلام والدولة بشكل خاص من خلال ترسيخ ثقافة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتدريب رجال الشرطة والإشراف على الانتخابات وغيرها. فإذا كانت هذه العمليات في السابق تستخدم فقط لأداء مهامها أفراد عسكريين غير مسلحين أو مسلحين تسليح خفيف، أصبحت اليوم عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة تستخدم أفراد متنوعين من رجال الشرطة والجيش والمدنيين، كما تدار هذه العمليات بأجهزة متنوعة وفي مستويات عدة، كما توظف هذه العمليات العديد من الفواعل سواء التابعين للأمم المتحدة أو خارجها مما أكسب هذه العمليات تسمية المتعددة الأبعاد.

الفصل الثالث

تقييم عمليات حفظ السلام في ظل العلاقات الدولية الراهنة

الفصل الثالث: تقييم عمليات حفظ السلام في ظل العلاقات الدولية الراهنة.

يهدف هذا الفصل إلى الاطلاع على بعض الحالات لبعثات عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة، بحيث سنقوم بدراسة بعض الحالات التي استطاعت فيها عمليات حفظ السلام تحقيق أهدافها، وتنفيذ ولايتها بنجاح وبالتالي عملت على تحقيق السلم والأمن في المنطقة أو حافظت عليه. كما سنتطرق أيضا إلى بعض الحالات التي فشلت فيها الأمم المتحدة في تنفيذ ولايتها، سواء قد انسحبت أو تلك التي لتزال تعمل إلى الآن. إن دراسة هذه الحالات تكون بمثابة التمهيد للتعرف على أسباب فشل ونجاح عمليات حفظ السلام، ومن ثمة التمكن من التعرف على الأسس التي تحكم نجاح أو فشل عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة، كل هذا سنقوم بمعالجته في المبحث الأول من هذا الفصل.

كما نعمل كذلك من خلال هذا الفصل في البحث عن المعوقات والإشكالات المختلفة التي قد تواجه عمليات حفظ السلام في أداء مهامها. والعمل من خلال هذا على تحديد بعض الإصلاحات التي يمكن اتخاذها تجنبا وتصحيحا لهذه العراقيل، ومن ثمة إعطاء صورة على مستقبل عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة، هذه النقاط سنتطرق إليها بالتفصيل في المبحث الثاني.

المبحث الأول: دراسة نماذج نجاح وفشل عمليات حفظ السلام والمنطق الذي يحكمها.

منذ 1948 إلى يومنا هذا قامت الأمم المتحدة بالعديد من عمليات حفظ السلام، في مختلف مناطق العالم، ومن خلال هذا المبحث سوف نقوم بالتطرق إلى مختلف العمليات التي قامت بها الأمم المتحدة، بهدف التعرف على ما قدمته الأمم المتحدة من خلال هذه العمليات للشعوب والدول ومدى قدرتها على استرجاع السلام في هذه المناطق من العالم، وبالتالي التمكن من معرفة الأماكن التي نجحت فيها الأمم المتحدة في تحقيق هدفها الأساسي المتمثل في حفظ السلم والأمن الدوليين والتعرف على الحالات التي فشلت فيها هذه المنظمة في تحقيق ذلك. وهذا ما سنعالجه في المطلب الأول، إن هذا المطلب يمهد لنا للمطلب الثاني الذي نحاول فيه معرفة المنطق الذي يحكم فشل أو نجاح عملية ما من عمليات حفظ السلام، وبالتالي الإجابة عن السؤال لماذا فشلت أو نجحت هو الغاية من المطلب الثاني.

المطلب الأول: حالات نجاح وفشل عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة.

في الواقع إن ابتكار الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام، جاء للتصدي للازمات والنزاعات ذات الكثافة المنخفضة. ولكي تأقلم نفسها مع نظام دولي ثنائي القطبية يستحيل في ظله تطبيق نظام الأمن الجماعي وفقا للتصور الورد في ميثاق الأمم المتحدة[1].

ولهذا نجد هناك وجهات نظر ترى أن عمليات حفظ السلام محاولة لاحتواء العنف أكثر من إنهائه. وهذه نظرة مثالية لا تتطابق مع الوقائع الفعلية للعالم المضطرب لفترة ما

[1] حسن نافعة، ***الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945***، سلسلة عالم المعرفة، العدد 202، الكويت، ص 148.

بعد الحرب الباردة، والذي هيمنت عليه الصراعات المحلية*، وهو ما يمكن معه اعتبار عمليات حفظ السلام عنصرا ضروريا لإدارة الصراع ولاعبا مهما في العملية الكلية لصناعة القرار، خصوصا عندما ينخرط الخصوم في عنف متبادل أو صدامات عسكرية، حيث تبرز عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة كإستراتيجية ملحة جدا لكي يتوقف العنف أو على الأقل يتم إدارته، لأنه من غير المفضل ترك الصراع يزداد[1].

ومن المعلوم أن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام تعمل في أخطر البيئات في العالم وأصعبها، إذ تتعامل مع النزاعات أو الآثار المتخلفة عنها وهو ما لا يقدر عليه غيرها ولا يقدمون عليه. فعمليات حفظ السلام بوسعها تحقيق ما لا يستطيع غيرها تحقيقه، ولكن النجاح ليس مضمونا قط. ولقد حققت عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة، سجلا رائعا من إنجازات حفظ السلام على مدى أكثر من ستون (60) سنة منذ وجودها بما في ذلك الفوز بجائزة نوبل للسلام.

ومنذ عام 1948، ساعدت الأمم المتحدة في إنهاء النزاعات وتشجيع المصالحة بالاضطلاع بعمليات ناجحة لحفظ السلام في عشرات من البلدان، منها السلفادور وطاجيكستان وغواتيمالا وكمبوديا وموزامبيق وناميبيا وتيمور– ليشتي.

وأحدثت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أيضاً فرقا حقيقيا في أماكن أخرى أُنجزت فيها عمليات مؤخراً أو بها عمليات جارية مثل سيراليون وبوروندي وكوت ديفوار وتيمور – ليشتي وليبريا وهايتي وكوسوفو. وبتوفير ضمانات الأمن الأساسية والاستجابة للأزمات، قدمت عمليات الأمم المتحدة هذه الدعم لعمليات التحول السياسي وساعدت على دعم

[1] خالد حامد شنيكات، ***عمليات حفظ السلام دراسة في التطورات وسياقاتها المستقبلية*** (ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009)، ص59.

*صاحب انتهاء الحرب الباردة تغير كبير في الوضع الدولي، وفي المقابل حدث تحول معتبر في العديد من المفاهيم والنظريات السابقة التي عرفتها فترة الحرب الباردة، مما أصبح الأخذ بالقول أن عمليات حفظ السلام تقوم باحتواء النزاع لا بإنهائه، أمر خاطئ لا يطابق واقع العمليات لما بعد الحرب الباردة، نتيجة للتطور الكبير الذي طرأ على أنشطة عمليات حفظ السلام كقيامها، بحيث لم تعد تقتصر على حفظ السلام وإنما تعدت ذلك بكثير لتصبح تعمل على منع النزاع، صنع السلام وبناء السلام بعد النزاع كما رأينا سابقا.

مؤسسات الدولة الجديدة الهشة. وساعدت البلدان على إغلاق فصل النزاع وفتح مسار نحو التنمية الطبيعية حتى وإن ظلت التحديات الرئيسية المتمثلة في بناء السلام قائمة.

غير أنه في حالات أخرى واجهت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تحديات كبيرة، وذلك على سبيل المثال في الصومال ورواندا ويوغوسلافيا السابقة في أوائل التسعينات. وهذه النكسات قدمت دروسا هامة للمجتمع الدولي للاستفادة منها عندما يقرر كيفية وتوقيت نشر ودعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام كأداة لاستعادة السلام والأمن الدوليين وصونهما[1].

وبالتالي لا ينبغي أن يكون مثار دهشة أحد أن بعض البعثات كانت من الصعب بوجه خاص انجازها، فقد كان الاتجاه الغالب هو الاستعانة بتلك البعثات حيث لم يكن الصراع قد انتهى بنصر لأي جانب، وحيث أفضى الجمود العسكري أو الضغط الدولي أو كلاهما إلى وقف إطلاق النار. وما زاد الوضع صعوبة هو غياب إرادة لأطراف النزاع بإنهاء المواجهة[2].

ففي الوقت الذي لم تستمر فيه بعض عمليات حفظ السلام عدة أشهر، فإن بعضها الأخر استغرق عدة سنوات، واستمر بعضها الثالث منذ 1948 إلى غاية يومنا هذا، ويتعلق هذا النوع الأخير من العمليات بنزاعات يطلق عليها النزاعات الاجتماعية الممتدة protracted social conflicts، كالنزاع الفلسطيني الصهيوني، وهي نزاعات تبدو مستعصية الحل. بصرف النظر عن هيكل علاقات القوى في النظام الدولي. ولذلك فقد ظهر بعض هذه النزاعات قبل الحرب الباردة واستمر خلالها ومازال قائما دون حل حتى الآن[3].

ولهذا فقد نجد بعض عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة قد نجحت في بعض المهام لحل مشكلة المصالح المتنازعة، وتغيير المواقف السلبية أو تغيير الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تهدئ الصراع، كما نجح آلاف من العاملين في حفظ السلام، المدنيين والعسكريين عامة، في منع تصاعد دورة العنف. وفي مقابل هذا نجد العديد من المهام التي قامت بها الأمم المتحدة لحفظ السلام، قد منيت بالفشل. ولازال البعض منها قائما إلى يومنا هذا. وفيما يلي بعض من حالات والنماذج الأساسية والمهمة لنجاح وفشل عمليات الأمم

[1] النجاح في حفظ السلام، في : **http://www.un.org/ar/peacekeeping/operations/success.shtml**

[2] انظر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي، ***تقرير الإبراهيمي***، وثيقة رقم A/55/305 بتاريخ 21/08/2000

[3] حسن نافعة، ***المكان نفسه***.

المتحدة لحفظ السلم، والتي نقف عليها لنتعرف على حجم نجاح و فشل في عمليات حفظ السلام للامم المتحدة[1].

1ـ بعثة الأمم المتحدة في أثيوبيا وأريتريا(UNMEE) جويلية 2000 :

كان البحر الأحمر أعظم طرق المواصلات البحرية في العالم، يحمل التوابل بين الشرق والغرب في العصور السابقة، وأصبح الآن اخطر طرق المواصلات البحرية في العالم يحمل أهم السلع الإستراتيجية بين الشرق والغرب أيضا، وتحول من مجرد بحر داخلي إلى أهم شريان ينقل البترول من مناطق الزيت في الخليج العربي وإيران وشبه الجزيرة العربية إلى أوربا الصناعية والولايات المتحدة الأمريكية. وهذا ما جعل هذه المنطقة ذات أهمية جيوستراتيجية كبيرة بالنسبة للقوى العظمى/الكبرى في العالم.

وباعتبار النزاع الأثيوبي الاريتري بقع ضمن هذا الفضاء الجيوسياسي الهام، لارتباط البحر الأحمر بهما، وبالإضافة إلى عوامل أخرى*، جعلت من هذا النزاع محل اهتمام وبشكل كبير للقوى العظمى/الكبرى ذات المصالح المباشرة في المنطقة، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية[2].

ففي جون 2000 وبعد سنتين من القتال في نزاع على الحدود وقعت إثيوبيا وإريتريا اتفاقا بوقف عمليات القتال في أعقاب محادثات وساطة بقيادة الجزائر ومنظمة الوحدة الأفريقية. وفي جويلية من نفس السنة، أنشأ مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا (UNMEE) للاحتفاظ بالاتصال مع الطرفين وإقامة آلية للتحقق من وقف إطلاق النار. وفي سبتمبر 2000، خوّل المجلس وزع ما يصل إلى 200 4 عسكري في إطار بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا لمراقبة وقف عمليات القتال وللمساعدة على ضمان احترام التزامات الأمن.

---

[1] خالد حامد شنيكات، ***المرجع نفسه***، ص 61.

[2] صلاح الدين حافظ، ***صرع القوى العظمى حول القرن الافريقي***، سلسلة عالم المعرفة، العدد 49، الكويت، ص 55.

*تعتبر أثيوبيا كمنطقة حيوية بالنسبة لبعض القوى، خاصة الكيان الإسرائيلي، باعتبار أن فقدان وعدم أمن هذه المنطقة هو عبارة عن فقدان لجناح جيوستراتيجي معزز للأمن القومي الإسرائيلي، وهذا ما سنتعمق فيه في المطالب اللاحقة.

في الوقت نفسه واصلت الأطراف المفاوضات التي تستهدف التسوية السلمية الشاملة والنهائية للصراع. وأسفرت المحادثات التي تولى الوساطة فيها الرئيس الجزائري بوتفليقة عن توقيع اتفاق سلام شامل في 12 ديسمبر 2000 في الجزائر بين إثيوبيا وإريتريا. وفي حفل توقيع الاتفاق، رحب الأمين العام، الذي تحدث آنذاك، بالاتفاق ووصفه "بأنه انتصار لصوت العقل ولقوة الدبلوماسية وللإدراك بأن لا البلدان ولا القارة ككل يمكن أن تتحمل عقدا آخر أو سنة أخرى أو يوما آخر من الصراعات". وقال الأمين العام "إن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عازمان على العمل بشكل وثيق مع الطرفين لضمان تنفيذ اتفاق 18 جويلية، والاتفاق الذي وقع اليوم بحيث يمكن تحقيق السلام الدائم وبدء العمل في إعادة الإعمار". وأكد أن بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا سوف تنجز مهامها بسرعة. وقال "إن لدينا مهمة يجب القيام بها وسنقوم بها بفعالية وكفاءة ثم بعدئذ سننسحب". ووجه الأمين العام الذي زار إثيوبيا وإريتريا قبل توقيع الاتفاق الاهتمام إلى الأزمة الإنسانية التي تواجه البلدان.

وبتوقيع اتفاق السلام في 12 ديسمبر تعهد الطرفان "بإنهاء دائم لعمليات القتال العسكرية بينهما" والامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد أي منهما. وبين جملة أمور يتطلب الاتفاق إقامة لجنة محايدة للحدود لـ "ترسيم وتحديد حدود المعاهدة الاستعمارية". وتتوخى إقامة لجنة طعون محايدة يمكن أن تقرر مصير الطعون من أي من الجانبين، وطلب بتحقيق مستقل في أصول الصراع[1]. ولهذا يمكن اعتبار هذا النزاع من الحالات التي نجحت فيها عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة.

2ـ عملية الأمم المتحدة في الصومال (UNSOMI) :

انهارت مؤسسات الصومال الوطنية في كانون الثاني(جانفي 1991)عندما فرَّ الرئيس الأخير سيَّاد برِّي من العاصمة. وحلت محل الحكومة الموحدة الزمر المتقاتلة

[1] بعثة الأمم المتحدة في أثيوبيا واريتريا، في :
http://www.un.org/ar/peacekeeping/missions/unmee/background.html

والإقطاعات والدويلات الصغيرة الناشئة . ففي الوقت الراهن تهيمن خمس سلطات على الأقل، فيما تتنافح الجماعات المختلفة في ما بينها دفاعا عن هذه القضية أو تلك. وقد دفع عدم الاستقرار، وكذلك عدم الأمن، البلد إلى هاوية الفقر، بالرغم من كثافة سكانه المتدنِّية وموارده الطبيعية الجمة. وبالتالي ثمة الكثير ما ينبغي فعله لإحياء الاستقرار واستعادة الدولة حتى يتسنَّى البدء في تنمية فعَّالة[1].

حيث كانت بداية التدخل مرتبطة أساسا بأهداف إنسانية في ضوء القرار رقم 733، الذي أنشأ عملية الأمم المتحدة الأولى في الصومال، ثم تم توسيع المهمة. إلا أن تنفيذ المهمة أدى إلى تزايد الاشتباكات والحوادث بين القوات الدولية والفصائل المتناحرة الصومالية، بصورة فاقمت خسائر الأمم المتحدة، وهذا أدى إلى إصدار القرار رقم 814 في مارس 1993، ومضمونه زيادة توريط المنظمة الدولية، إذ بلغ عدد القوات المشاركة في هذه العملية تسعة عشر (19) ألف عنصرا تقريبا في تلك الفترة، واعتبرها الشعب الصومالي قوة احتلال، وكانت النتيجة حالة فوضى والنهب والصراع المسلح المستمر حتى مارس 1995، ولا يزال الصراع قائم إلى اليوم في الصومال، معبر عن الدولة المنهارة أو اللادولة إن صح التعبير، وذلك نتيجة لالتقاء عوامل دولية وإقليمية، تأجل دوما الوصول إلى صنع السلام وتثبيته في الصومال[2]. ليبقى نموذج الصومال معبر عن الفشل الكبير لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

3ـ بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية(MINURSO) :

الصحراء الغربية، إقليم في شمال غرب الساحل الأفريقي حدوده مع المغرب وموريتانيا والجزائر وكان يدار من قبل إسبانيا حتى عام 1976. وأكد المغرب وموريتانيا أحقيتهما بالإقليم وهو مزعم عارضته الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء (جبهة

[1] "الصومال، طلب الاستقرار"، حسين حسن محمود وآخرون، في :
http://socialwatch.org/sites/default/files/somalia2012_arab.pdf
[2] خالد حامد شنيكات، ***مرجع سابق***، ص 67.

البوليساريو). وكانت الأمم المتحدة قد سعت للتسوية في الصحراء الغربية منذ انسحاب إسبانيا في عام 1976 والقتال الذي اندلع بعد ذلك بين المغرب والتي كانت قد أدمجت الإقليم، وجبهة البوليساريو بدعم من الجزائر. (وكانت موريتانيا قد تخلت عن كل مطالبها في الصحراء الغربية في 1979). في 1979، نشطت منظمة الوحدة الأفريقية أيضا في السعي لإيجاد حل سلمي للصراع.

في عام 1985 بادر الأمين العام للأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية بإرسال بعثة للمساعي الحميدة أدت إلى "مقترحات للتسوية" والتي قُبلت في 30 أوت 1988 من المغرب وجبهة البوليساريو. وفي 1990، اعتمد مجلس الأمن تقرير الأمين العام (S/21360) والذي تضمن النص الكامل لمقترحات التسوية وإطار خطة الأمين العام لتنفيذها. في 29 أفريل 1991، قرر مجلس الأمن في قراره 690 (1991) أن ينشئ بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وفقا لتقرير الأمين العام (S/22464) والذي فصّل بشكل أكبر خطة التنفيذ.

ونصت الخطة على فترة انتقالية يكون للممثل الخاص للأمين العام خلالها المسؤولية المنفردة والخالصة على كل المسائل المتعلقة بالاستفتاء والذي يختار فيه شعب الصحراء الغربية بين الاستقلال أو الاندماج مع المغرب. ويساعد الممثل الخاص في مهامه مجموعة متكاملة من أفراد الأمم المتحدة المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة ويعرفون باسم بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. ويقوم المفوض السامي لشؤون اللاجئين للأمم المتحدة بتنفيذ عملية برنامج إعادة التوطين للناخبين المؤهلين من الصحراء الغربية والذين يعيشون خارج الإقليم. وكان من المقرر أن تبدأ الفترة الانتقالية بسريان وقف إطلاق النار وتنتهي بإعلان نتائج الاستفتاء.

ووفق خطة التسوية فإن الاستفتاء في الصحراء الغربية كان من المقرر أن يجري في جانفي من عام 1992 ولكن لم يكن ممكنا المضي قدما وفقا للجدول الزمني الأصلي[1].

[1] انظر بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، في :
http://www.un.org/ar/peacekeeping/missions/minurso/background.shtml

ولكن منذ تلك الفترة إلى يومنا هذا، لا تزال البعثة تعمل على تنفيذ تفويضها. لكنها لم تنجح إلى غاية الآن في إحراز تقدم في المهام الأساسية الموكلة لها. لاسيما تنظيم استفتاء في الصحراء الغربية حتى يقرر الشعب الصحراوي مصيره بيده ووفق اختياره الحر، وذلك بناءا على القرار (1514) الصادر عن الجمعية العامة في سنة 1960، والمتعلق بحق الشعوب لتقرير مصيرها[1].

4 ـ بالنسبة لعملية السلام للأمم المتحدة في رواندا: فان الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان ورئيس الوزراء السويدي الأسبق انجمار كارلسون، اصدرا تقريرا حول فشل الأمم المتحدة في منع الإبادة لحوالي مليون رواندي عام 1994، والتي وصفها قبل ذلك أيضا الأمين العام الأسبق بطرس غالي بأنها واحدة من أعظم المآسي منذ الحرب العالمية الثانية[2]. إلا أن الأمم المتحدة أحرزت تقدما واضح في سيراليون وذلك بفضل الجهود التي بذلها المجتمع الدولي لإنهاء حرب أهلية دامت 11 عاما والانتقال بالبلد نحو السلام، استطاعت سيراليون دخول فترة ديمقراطية انتقالية وإرساء قواعد أفضل للحكم بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. فمنذ انتخابات ماي 2002، تتمتع سيراليون ببيئة آمنة محسنة، وهي تواصل العمل على تعزيز السلام. وتتضمن الاستحقاقات الرئيسية لإتمام نزع سلاح قرابة 75000 محارب، من بينهم 7000 طفل، وتسريحهم وإتلاف أسلحتهم. لقد عمل أفراد البعثة على إعادة بناء الطرق، وتجديد وبناء المدارس ودور العبادة والعيادات؛ وأطلقت مشاريع زراعية وبرامج ترفيهية وغيرها من البرامج. كما استطاعت الامم المتحدة ان تحفف نجاح واضح في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فمن بعثة المراقبين عام 2000، الى بناء السلام من خلال تسيير المرحلة الانتقالية، والإشراف على الانتخابات وتأهيل مؤسسات وهياكل الدولة وتقويتها[3].

ومن الملاحظ في عمليات حفظ السلام التي تم نشرها في القارة الأفريقية، نجد معظمها تلاقي صعوبات في تنفيذ ولايتها. بحيث أغلب هذه العمليات لا تزال تعمل إلى الآن. وهذا ما لا نجده في البعثات التي تم نشرها في كل من القارة أوربية وآسيا والأمريكيتان، وهو

[1] انظر بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، ***المرجع نفسه.***

[2] خالد حامد شنيكات، ***مرجع سابق***، ص 69.

[3] عمليات حفظ السلام: مواجهة التحديات الجديدة، في : **http://www.un.org/arabic/peace/dpko/faq/q15.htm**

موجود في بعض المناطق ذات الأهمية الجيوستراتيجية كالشرق الأوسط. ومن بين البعثات التي تثير الاهتمام نجد كذلك:

5 ـ هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة (UNTSO):

في نوفمبر 1947، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة لتقسيم فلسطين ونصت على إقامة دولة عربية ودولة يهودية ووضع القدس تحت وصاية دولية. ولم يقبل عرب فلسطين والدول العربية هذه الخطة. وفي 14 ماي 1948 تخلت المملكة المتحدة عن انتدابها في فلسطين وأعلن قيام دولة إسرائيل. وفي اليوم الذي عقب ذلك فإن العرب الفلسطينيين وبمساعدة الدول العربية، بدأوا عمليات القتال ضد إسرائيل.

وقد بدأت هذه العملية أثناء الحرب العربية الإسرائيلية الأولى، ففي 29 ماي 1948 طالب مجلس الأمن في قراره رقم 50 (1948)، بوقف عمليات القتال في فلسطين وإعلان الهدنة بين الأطراف المتحاربة، وقرر أن الهدنة ينبغي أن تراقب من قبل وسيط للأمم المتحدة بمساعدة مجموعة من المراقبين العسكريين[1]. ووصلت أول مجموعة من المراقبين العسكريين والتي عرفت باسم هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة إلى المنطقة في جوان 1948. وفي 1949 فإن مراقبي الهيئة العسكريين ظلوا يشرفون على اتفاقات الهدنة بين إسرائيل وجيرانها العرب والتي كانت لسنوات عديدة الأساس للهدنة في المنطقة بأسرها. وكانت أنشطة الهيئة وما تزال منتشرة على أراضي خمس دول، ولذلك فلها علاقات مع البلدان المضيفة الخمس وهي مصر وإسرائيل والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية.

وعقب حروب 1956 و 1967 و 1973، تغيرت مهام المراقبين في ضوء الظروف التي اختلفت، ولكنهم ظلوا في المنطقة ويتصرفون كوسطاء بين الأطراف المتحاربة ووسيلة يمكن احتواء الحوادث المنعزلة عن طريقها ومنع تحولها إلى صراعات رئيسية.

وكان موظفو هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة أيضا متاحين بعد فترة إخطار قصيرة لتشكيل نواة لعمليات حفظ السلام الأخرى. وجاء توفر المراقبين العسكريين من الهيئة للنشر

[1] حسن نافعة، ***الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945***، سلسلة عالم المعرفة، العدد 202، الكويت، ص 142.

شبه الفوري بعد أن يكون مجلس الأمن قد قرر أن ينشئ عملية جديدة، عاملا مسهما هائلا في نجاح هذه العمليات[1]. رغم سنوات عديدة من العمل إلى أن هذه العملية فشلت في تحقيق مهامها، فقد جاء في تقرير الأمين العام حول الشرق الأوسط في 2006، بأن الشرق الأوسط يواجه آفاقا قاتمة، وهو أكثر تعقيدا وهشاشة وخطورة مما كان عليه منذ سنوات عديدة. فالصراعات المتنوعة التي لا تزال دون حل والمتزايد ترابطها في المنطقة تغذي وتتغذى في الوقت عينه من شعور متنام بالتباعد بين شعوب من معتقدات مختلفة، الأمر الذي ترتبت عليه آثار في جميع أنحاء العالم . وإجمالا، يشكل عدم الاستقرار السائد في الشرق الأوسط التحدي الإقليمي الأكبر للسلم والأمن الدوليين.

ولا يزال عدم التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للصراع العربي الإسرائيلي الدائر منذ أمد بعيد يشكل المصدر الرئيسي الذي يغذي الشعور بالإحباط ويسبب عدم الاستقرار في المنطقة. وقد شكل غياب هذه التسوية ملامح صراعات أخرى، نشبت بعده، وإن كانت لها حتما ديناميتها الخاصة بها[2].

ومن بين الحالات التي تعبر عن نجاح عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة؛

6 ـ حالة تيمور ليستي أو تيمور الشرقية سابقا منذ 1999:

لقد طلب من الأمم المتحدة قيادة الشعب التيموري نحو خلق الدولة. لقد عملت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ضمن ولاية متعدد الأبعاد لاستتباب الأمن والحفاظ على القانون والنظام[3]، فأسست الأمم المتحدة إدارة فعالة مكنت اللاجئين من العودة وساعدت في تنمية الخدمة الاجتماعية والمدنية، وضمنت تحقيق تسوية وإطلاق المساعدات الإنسانية، ودعمت القدرة البنائية الذاتية للحكومة. وبهذا ساعدت في التأسيس وتهيئة الظروف للتنمية المستدامة.

[1] هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، في :
http://www.un.org/ar/peacekeeping/missions/untso/background.shtml
[2] انظر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الشرق الأوسط، ***وثيقة رقم (S/2006/956)***، في 11 ديسمبر 2006.
[3] عمليات حفظ السلام: مواجهة التحديات الجديدة، ***المرجع نفسه***.

وبعد الانتخابات الرئاسية في أفريل 2002، أعلن استقلال تيمور ليستي في 20 ماي من نفس السنة، وأصبحت لاحقا الدولة رقم 191 ضمن أعضاء الأمم المتحدة، بحيث عملت الأمم المتحدة بعد هذا، ووفق ولايات مختلفة لعمليات حفظ السلام على بناء هياكل الإدارة، وتطوير خدمات الشرطة، والحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي[1].

7 ـ أما في حالة كوسوفو: والتي تبقى إلى اليوم كحالة فريدة من نوعها، بحيث كتب ايريك لوران " إن البشر يعرفون أنهم يصنعون التاريخ، لكنهم لا يعرفون أي تاريخ يصنعون"، وما جرى في كوسوفو يثبت هذا المثل بشكل قاس[2]. بعد الأحداث التي عرفتها كوسوفو، شنت منظمة شمال الأطلسي حملة قصف دامت ثمانية وسبعون يوما، وهي أول عمل عسكري يعد واسع النطاق قامت به هذه المنظمة، ومما لاشك فيه أن هذا التدخل قد انتهك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي[3].

نشئت البعثة في جوان 1999، وقد أذن مجلس الأمن، بموجب قراره 1244 المؤرخ 10 جوان 1999، للدول الأعضاء بإقامة الوجود الأمني الدولي في كوسوفو للحيلولة دون وقوع أعمال عدائية وتجريد جيش تحرير كوسوفو من السلاح وتيسير عودة اللاجئين. وطلب أيضا إلى الأمين العام أن ينشئ وجودا مدنيا دوليا في كوسوفو – وهو بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو – بهدف توفير إدارة مؤقتة لكوسوفو يمكن في ظلها لشعب كوسوفو أن يحظى باستقلال ذاتي وحكم ذاتي كبير القدر. وانسحبت القوات اليوغوسلافية، وعلّق حلف شمال الأطلسي قصفه ووصلت قوة كوسوفو متعددة الجنسيات بقيادة حلف شمال الأطلسي وقوامها 000 50 جندي لتوفير الأمن. وأنشأت البعثة على الفور وجودا في الميدان. وكانت مهمتها معقدة وواسعة النطاق بدرجة لم يسبق لها مثيل. وخوّل مجلس الأمن للبعثة السلطة على إقليم وشعب كوسوفو، بما في ذلك جميع السلطات التشريعية والتنفيذية وإدارة القضاء. وطلب إلى البعثة أداء الوظائف الإدارية المدنية الأساسية؛ وتعزيز إقامة دعائم لاستقلال ذاتي كبير القدر وحكم ذاتي في كوسوفو؛ وتيسير عملية سياسية ترمي إلى

[1] خالد حامد شنيكات، ***مرجع سابق***، ص 65.

[2] لوران اريك، ***حرب كوسوفو الملف السري***، ترجمة الأوديسيه للثقافة والإعلام (بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 1999)، ص 7.

[3] طارق بادي الطراونة، ***دور حلف شمال الأطلسي في استقرار دول البلقان (الكوسوفو: دراسة حالة) 1989- 2011***، رسالة ماجستير (جامعة الشرق الأوسط: قسم العلوم السياسية، 2012)، ص 128- 129.

تحديد مركز كوسوفو الآجل؛ وتنسيق المعونة الغوثية الإنسانية والمعونة الغوثية المقدمة في حالات الكوارث مع جميع الوكالات الدولية؛ ودعم إعادة بناء الهيكل الأساسي الرئيسي؛ وحفظ القانون والنظام المدنيين؛ وتعزيز حقوق الإنسان؛ وضمان عودة جميع اللاجئين والمشردين إلى ديارهم في كوسوفو عودة آمنة لا تعترضها معوقات.

عملت البعثة بادئ ذي بدء في أول عملية من نوعها بالجمع بين أربعة "ركائز" تحت قيادة الأمم المتحدة وهي:

ـ الركيزة الأولى: المساعدة الإنسانية، بقيادة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛

ـ والركيزة الثانية: الإدارة المدنية، في إطار الأمم المتحدة؛

ـ والركيزة الثالثة: التحول الديمقراطي وبناء المؤسسات، بقيادة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛

ـ والركيزة الرابعة: إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية، التي يديرها الاتحاد الأوروبي.

وفي السنوات التسع التي أعقبت ذلك، قامت الإدارة المؤقتة بقيادة الأمم المتحدة، وبدعم شركائها التنفيذيين الرئيسيين، ومن بينهم الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بمساعدة كوسوفو على قطع أشواط بعيدة في إنشاء وتدعيم مؤسسات حكم ذاتي ديمقراطية وخاضعة للمساءلة وفي إرساء الأسس لاقتصاد سليم. بيد أنه، ما زال تحقيق المصالحة الكاملة والتكامل التام بين الطوائف في كوسوفو يشكل تحديا.

عقب اعتماد سلطات كوسوفو إعلان الاستقلال وبدء نفاذ الدستور الجديد في 15 جوان 2008، أجريت تعديلات كبيرة على مهام البعثة وتم تغيير تشكيلها، لمواكبة التغيرات الحاصلة والاتجاه نحو بناء الدولة في ظل سلام دائم. ولهذا فمن الملاحظ أن بعثة الأمم المتحدة قد حققت أشواطا كبيرة وفعالة في إقليم كوسوفو[1].

[1] بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، في :
http://www.un.org/ar/peacekeeping/missions/unmik/background.shtml

المطلب الثاني: أسس نجاح وفشل عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة.

إن معرفة المنطق الذي يحكم نجاح أو فشل أي عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والتي تقوم بها منذ قرابة سبعة وستون سنة (1948- 2015)، يتطلب منا إمعان النظر في المناطق التي أجريت أو تجرى فيها هذه العمليات، من خلال طبيعة النزاع السائد فيها، وكذلك مدى أهمية هذه المنطقة، وما تحتويه من خصائص جيوسياسية. ومكانتها في التنافس الجيوستراتيجي للقوى الكبرى/العظمى في النظام الدولي.

يمكن اعتبار معظم عمليات الأمم المتحدة التي أجريت في أوربا، وفي الأمريكيتين، وفي آسيا قد نجحت في أداء مهامها وانتهت هذه العمليات وفق الزمن المحدد لها أو بعد تمديد قصير، ففي القارة الأوربية لتزال سوي عمليتين جاريتين وهي في قبرص وكوسوفو، أما في الأمريكيتين نجد سوى عملية واحدة جارية وهي في هايتي، نفس الشيء بالنسبة لأسيا وهي حالة الهند وباكستان. لكن عندما نتجه إلى أفريقيا أو الشرق الأوسط، نجد أن معظم البعثات التي أرسلت إليها لزالت تعمل إلى يومنا هذا وحالات النجاح فيها قليلة[1]، وهذا لاعتبار أن معظم الدول المكونة لهذه المنطقتين هي دول ضعيفة في النظام الدولي، وهي ذات أهمية جيوسياسية وذات تنافس جيوستراتيجي للقوى الكبرى. وقد جاء في تقرير السنوي للامين العام السابق كوفي عنان"... ومما يثير القلق بوجه خاص انعدام التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط؛ والاضطراب في أفغانستان؛ وتصاعد العنف في إقليم كوسوفو (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية)؛ والحرب الأهلية الجارية في السودان؛ واستمرار حالة العنف وعدم الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وباقي منطقة البحيرات الكبرى؛ والعودة إلى الحرب الأهلية في أنغولا... [2]"

فعلى سبيل المثال نجد منطقة البحيرات الكبرى والتي تشكل اليوم اكبر منطقة تتم فيها المجازر والمذابح وانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة، لم تستطع الأمم المتحدة أن تحرك ساكنا إلى غاية يومنا هذا، وهذا نتيجة لتمتع هذا الإقليم بثروات حيوية، استقطبت تنافس

[1] انظر عمليات حفظ السلام السابقة والجارية في:
http://www.un.org/ar/peacekeeping/operations/current.shtml

[2] تقرير السنوي للامين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان ، ***وثيقة رقم A /53/1*** ، 1998

القوى الكبرى عليها. إذ يتمتع هذا الإقليم بموارد غنية من المعادن الثمينة، كاليورانيوم والكوبالت والنحاس والألماس والذهب، وفوق كل ذلك، يحتوي على الماء، فالبحيرات تعد خزان أفريقيا المائي، إذ تضم منابع النيل وشلالات إنجا الشهيرة وبحيرة فكتوريا. ويأتي محصولا الشاي والبن على رأس المنتجات الزراعية، كما أن الإقليم غني بالحياة البرية التي توفر مصدرا للعملات الصعبة عبر نشاط قطاع السياحة. ولقد أثارت كتابات الرحالة وطلائع استكشاف مجاهل إفريقيا ومغامراتهم، أطماع القوى الكبرى في السيطرة على الإقليم. فعندما استكملت أوربا تقسيمها لأفريقيا عام 1885 في مؤتمر برلين الدولي، نزعت إلى إدارة مستعمراتها عبر إستراتيجية "الحكم الغير مباشر"، بإستقواء مجموعة محلية على مجموعة أخرى، بصورة لم تراعي ضرورات التنمية المتوازنة ولم تضع في الحسبان تخطيط الحدود السياسية للحفاظ على النسيج الاجتماعي والإثني، ولهذا أصبحت هذه الدول تحمل داخل إقليمها نسيج متنوع من السلالات والأعراق، والتي تعمل الدول الكبرى تغذية النزاعات فيما بينها، وإستقواء تلك على الأخرى، لاستمرار هيمنتها على المنطقة وتضمن استمرار تدفق الموارد إليها[1]. وبناء على هذا فان بعض المناطق لا يراد لها الاستقرار من طرف القوى المتحكمة في النظام الدولي والتي تستفيد بشكل كبير من مثل هذه النزاعات. ولهذا نجد الفشل الكبير للأمم المتحدة في هذه المنطقة مع استمرار المجازر الكبيرة وحالات الإبادة والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان.

وليس بعيدا من هذه المنطقة، نجد حدوث ديناميكية مغايرة تماما للحالة السابقة، وهي النزاع الأثيوبي الإريتري. فبالإضافة إلى الخصائص الجيوسياسية التي ذكرناها سابقا لمنطقة القرن الأفريقي، نجد أن هذه المنطقة تطل مباشرة على حقول إنتاج البترول الضخمة في الجزيرة العربية والخليج وإيران، كما تطل في نفس الوقت على خطوط نقله ومروره إلى الغرب الصناعي المنافس، سواء عبر خليج عدن إلى مضيق باب المندب فالبحر الأحمر والبحر المتوسط متدفقا إلى أوربا وأمريكا، أو عبر بحر العرب فالمحيط الهندي عبر قناة موزمبيق إلى رأس الرجاء الصالح فالمحيط الأطلنطي حيث أوربا وأمريكا[2]، مما جعل بمختلف القوى الكبرى الاهتمام بهذه المنطقة، والدخول في منافسة جيوستراتيجية فيما بينها ومن بين الدول

[1] عطا الحسن البطحاني، نزاعات إقليم البحيرات الكبرى في أفريقيا، ***أفاق المستقبل***، عدد 17، (2013، جانفي/فيفري/مارس)، ص 42.

[2] صلاح الدين حافظ، ***مرجع سابق***، ص 95.

المهتمة بالمنطقة نجد أساسا الدول الاستعمارية الأوربية في المنطقة، خاصة بريطانيا فرنسا، ايطاليا، كما نجد الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى هذا ظهر الاهتمام الإسرائيلي بالمنطقة وبالخصوص أثيوبيا. وقد حظيت أثيوبيا باهتمام خاص من إسرائيل، إذ ثمة إجماع لدى النخبة وصانع القرار الإسرائيلي على أن أثيوبيا تمتاز بميزات سياسية وجغرافية وعسكرية/أمنية فريدة في نوعها؛ إضافة إلى كونها تعتبر نفسها قلعة في محيط إسلامي لا زال يموج بالصراعات، والأزمات، ولا يزال يواجه أنماطاً عديدة من العنف والأزمات المتعددة مما يجعلها المفتاح للتغلغل في إفريقيا ويمكن من خلالها أيضا تهدد الأمن القومي العربي.

إذن، مياه النيل، تقوية التوازن الديمغرافي لجهة اليهود في فلسطين، الأهداف الإستراتيجية الخفية لإسرائيل في القارة الإفريقية، تطويق عدد من البلدان العربية من بينها مصر والسعودية واليمن والسودان، التلاعب بورقة النزاع الإثيوبي الاريتري وتطويعها لمصلحة إسرائيل، ضرب التحالف المسمى "نادي صنعاء"، وتحقيق علاقات مميزة على الأصعدة كافة مع الأفارقة، تلك هي مرامي الساسة الإسرائيليين من تقاربهم الحثيث مع إثيوبيا، في إطار تحقيق شامل عن الأبعاد الإستراتيجية للعلاقة الإثيوبية الإسرائيلية.

كما هو معروف تتميز العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية بتشعب أطرها وتعدد موضوعاتها الشيء الذي يعكس تنوع المصالح المتبادلة بين الطرفين والذي جاء بفعل إرث تاريخي يرجع إلى خمسينيات القرن الماضي، في الوقت الذي تظل فيه مسألة يهود الفلاشا والمياه والصراع العربي الإسرائيلي هي التي تتبادر إلى الأذهان عندما تثار العلاقة التي تربط إسرائيل بإثيوبيا[1].

[1] خالد وليد محمود، "التغلغل الإسرائيلي في القارة السمراء.. أثيوبيا دراسة حالة"، مركز الجزيرة للدراسات، في:
http://studies.aljazeera.net/reports/2012/01/2012124112751652.htm

على الرغم من أن العلاقة الإسرائيلية الإثيوبية هي علاقة عادية طبيعية في بعض جوانبها، إلا أنها تعتبر بالنسبة لإسرائيل حيوية وإستراتيجية، وبحسب مراقبين فإن العلاقة الثنائية الإسرائيلية الإثيوبية لا زال يدور حولها جدل كبير منذ أكثر من نصف قرن بين صعود وهبوط شهدت أجواء من الهدوء والفتور مع النظام الإثيوبي الحالي إلا أن زيارات المسؤولين الإسرائيليين المتتالية إلى إثيوبيا أعطى هذه العلاقات زخماً و أبعاداً جديدة بعودة هذه العلاقات إلى عهدها الطبيعي[1].

لهذا فالمصالح المتعددة لإسرائيل ومن ثمة الولايات المتحدة الأمريكية في أثيوبيا، جعل منهما فاعلين أساسين في إدارة النزاع الأثيوبي الاريتري، بحيث وجهت هذه الإدارة نحو حل هذا النزاع ووفق ما يضمن هذه المصالح، ولهذا تمكنت بعثة الأمم المتحدة في أثيوبيا واريتريا من تحقيق أهدافها ومن ثمة النجاح في مهمتها.

ومن خلال هذا نستنتج أن نجاح أو فشل عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة غالبا ما تكون مرتبطة وبشكل كبير بسلوك القوى الكبرى/العظمى في النظام الدولي، اتجاه مناطق النزاع. فحيوية وأهمية بعض هذه المناطق بالنسبة لهذه القوى تجعل من عمل عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة معقدا وصعبا وفي بعض الأحيان مستحيلا، وغالبا ما تتأتى هذه الاستحالة من درجة أهمية هذه المنطقة في السياسة الخارجية للقوى الكبرى/العظمى وفي التخطيط الجيوستراتيجي لها ومن عدم التفاهم حول تقاسم وتوزيع الموارد والمصالح فيما بينها. خاصة إذا كانت هذه المنطقة تشكل رهانا غير قابل للقسمة بالنسبة لكل واحد منهما. وأفضل مثال هنا هو النزاع السوري.

ـ بحيث بعد اشتعال هذا النزاع وما عرفه من تطورات ابتداء من 2011، أنشئت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سورية بموجب قرار مجلس الأمن 2043 المؤرخ 21 أفريل 2012 كجزء من خطة النقاط الست* التي وضعها المبعوث الخاص المشترك من أجل إنهاء النزاع المتفاقم. ومن العناصر الرئيسية في الخطة التوصل إلى وقف مستمر لأعمال

[1] خالد وليد محمود، "التغلغل الإسرائيلي في القارة السمراء.. أثيوبيا دراسة حالة"، ***المرجع نفسه.***

*خطة النقاط الست اقترحها المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، كوفي عنان ، وأقرها مجلس الأمن. وتتضمن هذه الخطة أحكاما بشأن اتخاذ خطوات فورية من جانب الحكومة السورية، وبشأن وقف العنف المسلح بجميع أشكاله من قبل جميع الأطراف حماية للمدنيين وتحقيقا للاستقرار في البلد.

العنف المسلح بجميع أشكاله من قبل جميع الأطراف بموجب آلية إشراف فعالة للأمم المتحدة.

وقد استوعبت البعثة الجديدة فريقا متقدما صغيرا من المراقبين العسكريين غير المسلحين أرسله مجلس الأمن إلى سورية قبل أسبوع من ذلك ريثما يتخذ قرار بشأن توسيع نطاق عملية مراقبة حفظ السلام بالاستناد إلى تقييم الأمين العام للحالة السائدة في البلد. وكان من المزمع أن تشمل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سورية، التي أنشئت لفترة أولية مدتها 90 يوما، 300 من المراقبين العسكريين غير المسلحين وعنصرا مدنيا مناسبا من أجل رصد وقف أعمال العنف المسلح بجميع أشكاله من قبل جميع الأطراف، فضلا عن التنفيذ الكامل لاقتراح النقاط الست من أجل إنهاء النزاع.

بيد أنه كانت هناك عوامل عدة أعاقت أنشطة البعثة في مجالي المراقبة والإبلاغ. فقد كان الوصول في مناسبات متعددة إلى مواقع الحوادث والنزاع يتأخر نتيجة للشواغل الأمنية أو لتحذيرات الحكومة، أو جهات المعارضة ومجموعات المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، ادعى مدنيون في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة بأنهم تعرضوا لأعمال انتقامية من جانب القوات الحكومية على إثر زيارات البعثة للمناطق المذكورة.

أوقفت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سورية أنشطتها بسبب اشتداد العنف المسلح في جميع أنحاء البلاد. وأعيد النظر في هذا الإيقاف يوميا. وفي 20 جويلية 2012، قرر مجلس الأمن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سورية لفترة أخيرة مدتها 30 يوما. وقال المجلس أنه لن يكون هناك أي تمديد آخر إلا في حالة أن يقدم الأمين العام ومجلس الأمن تقريرا، ما يؤكد وقف استخدام الأسلحة الثقيلة وانخفاض في مستوى العنف بدرجة كافية من جانب جميع الأطراف للسماح للبعثة بتنفيذ ولايتها. وبما أنه لم يتم الوفاء بتلك الشروط، تم إنهاء ولاية البعثة في منتصف الليل في 19 أوت 2012[1].

[1] انظر بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية، في :
http://www.un.org/ar/peacekeeping/missions/unsmis

إن التنافس الروسي الأمريكي في المنطقة كقطبين دوليين أساسيين في النزاع السوري، إضافة إلى القوى الإقليمية المتمثلة في إيران، ولبنان عبر حزب الله. جعل من هذا النزاع مستمرا، والوصول إلى حله أقرب من المستحيل، كما وصفها المبعوث الأممي في سوريا الأخضر الإبراهيمي، بالمهمة المستحيلة، باعتبار سوريا رهانا غير قابل للتفاوض أو للتقاسم لكل طرف من الأطراف الدولية والإقليمية. كل هذا جعل فشل بعثة الأمم المتحدة إلى سوريا أمرا أكيدا.

ويمكن تلخيص كل هذا لتوضيح الأسس التي غالبا ما تحكم فشل أو نجاح عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة وفق الشكل التالي(*):

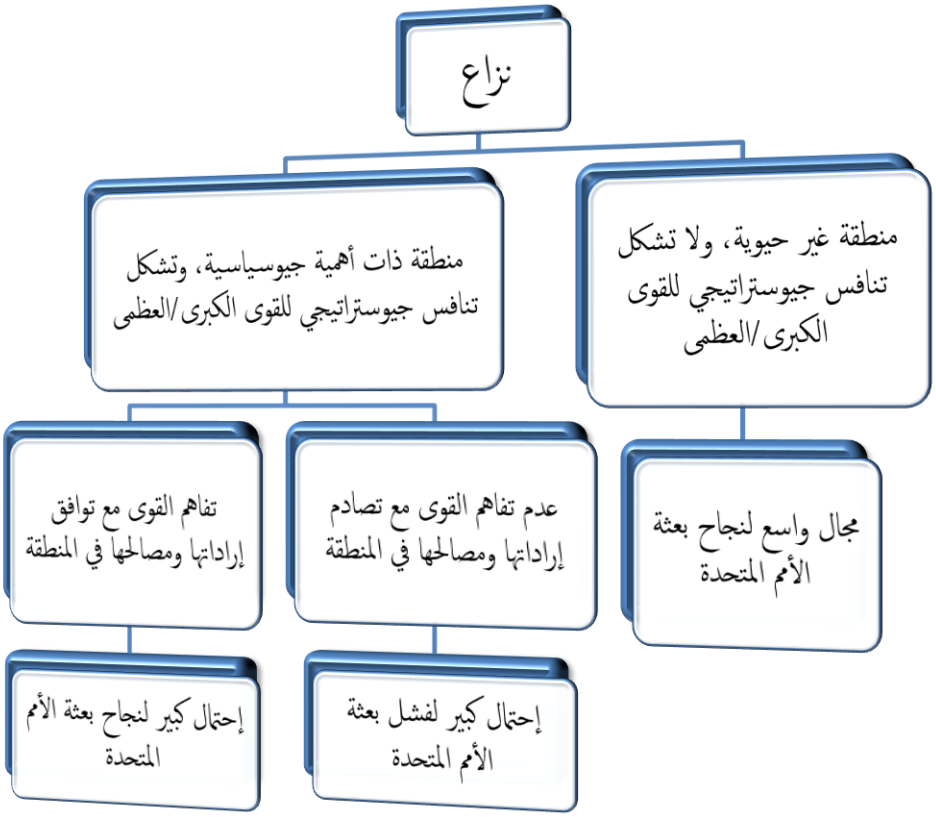

ـ (*) المخطط البياني من إعداد الطالب.

المبحث الثاني: تحديات ومستقبل عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة.

رغم التطور الكبير الذي شهدته عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة، إلى أنها تعرف تحديات ومعيقات تعرقل السير الحسن لعملها، وتزيد من صعوبة ممارسة نشاطها وتنفيذ مهامها، وفي بعض الأحيان تؤدي إلى فشلها، وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب الأول، كما عرفت عمليات حفظ السلام نتيجة للتغيرات التي حدثت في البيئة الدولية، والذي أدى إلى تراجع فعاليتها، إصلاحات ومقترحات للتحسين من أدائها، وفي ظل هذه المتغيرات سنحاول الوقوف على مستقبل عمليات حفظ السلام للأمم لمتحدة. وذلك من خلال المطلب الثاني من هذا المبحث.

المطلب الأول: معيقات عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة.

بالرغم من الحديث عن تطور عمليات حفظ السلام، فان هذه العمليات تواجه العديد من المشكلات والتحديات، خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة. والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

ـ أولا: تعقد البيئة التي تعمل فيها عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة:

صاحب نهاية الحرب الباردة تغيرات عميقة في النظام الدولي، بحيث أن نهاية الحرب الباردة تزامن معها انخفاض كبير في عدد النزاعات فيما بين الدول، وأصبحت النزاعات الداخلية تشكل الغالبية العظمى من النزاعات اليوم. إن اغلب هذه النزاعات تحدث في الدول الأكثر فقرا وهي لا تملك قدرة السيطرة على إقليمها مما يسمح ببروز جماعات عديدة، وغالبا ما تكون هذه الجماعات غامضة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، إضافة إلى تلك التي تسعى لتحقيق مكاسب اقتصادية أو إيديولوجية أو رد لمظالم قديمة وغيرها[1].

[1] Opération de maintien de la paix des Nations unies principe et orientation***, op. cit***, p24.

فعمليات حفظ السلام للأمم المتحدة، أصبحت تعمل في بيئة جد صعبة بحيث تشوبها نزاعات داخلية معقدة، تكون فيها قدرة الدولة على بسط سلطتها وضمان الأمن والمحافظة على القانون والنظام العام في كثير من الأحيان ضعيفة، وغالبا ما يتم تدمير البنية التحتية ونزوح السكان مما يؤدي إلى ظهور مشكل اللاجئين، إضافة إلى هذا فان انقسام المجتمع على أسس عرقية وإثنية وطائفية يؤدي إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وارتكاب العديد من الجرائم والإبادة مما يزيد من صعوبات عمل أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام[1].

لقد تغيرت طبيعة الصراع المعاصر بدرجة كبيرة بحيث أصبح الترابط بين النزاع المسلح والجريمة المنظمة وفى بعض الحالات الإرهاب أكثر وضوحا، مما فرض على عمليات السلام ضرورة التكيف بشكل سريع مع البيئة السياسية والأمنية الجديدة التي يشهدها العالم. ومع ذلك، فما يزال هناك الكثير الذي يمكن تعلمه حول كيفية استجابة عمليات السلام للتهديدات الناشئة التي غالبا ما تكون عابرة للحدود في طبيعتها.

توجد مجموعة هامة من التحديات التي تواجه عمليات السلام اليوم متمثلة في التهديدات الناشئة، والتي تعد انعكاسا للسمات الرئيسية للبيئة السياسية والأمنية الجديدة التي يشهدها العالم .ولقد أصبحت هذه التهديدات، كالجريمة المنظمة العابرة للحدود وآثار تغير المناخ وهشاشة الدولة، تتسم بشكل متزايد بطبيعتها العابرة للحدود وتتطلب نهجا أكثر تنسيقا وعلى الرغم من تباين وجهات النظر حول كيفية قيام عمليات السلام بالتعامل مع التهديدات الناشئة التي تواجهها لدى تنفيذ ولاياتها بالدول المعنية، إلا أنه من الواضح أن هذه التهديدات لها تأثيرات واسعة على جميع مستويات ممارسات ونتائج عمليات السلام للأمم المتحدة[2].

وبالتالي فان تعقد البيئة التي يعمل فيها أفراد حفظ السلام، أعاق عمل هذه الأخيرة بشكل كبير خاصة من ناحية تعدد الأطراف التي أصبحت تواجهها هذه العمليات، وفي كثير من الأحيان يصعب تحديدها، ثم التعامل معها.

[1] Opération de maintien de la paix des Nations unies principe et orientation, ***loc, cit.***

[2] المنتدى الدولي لتحديات عمليات السلام، ***تصميم ولايات وقدرات بعثات حفظ السلام المستقبلية***، السويد، 2014، ص 27.

ـ ثانيا: نقص الموارد المادية والبشرية للقيام بنشاطات عمليات حفظ السلام:

لم يتضمن ميثاق الأمم المتحدة أية بنود حول عمليات حفظ السلام، وذلك لان عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة استحدثت نتيجة لظروف دولية معينة، وهذا انعكس بالسلب على تمويل عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة، إذ تكلف عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة مصاريف باهظة، وارتفعت هذه تكلفتها نتيجة ازدياد الطلب الأمم المتحدة للقيام بعمليات حفظ السلام، ونتيجة لتطور نشاطاتها ووظائفها. فمثلا تقدر تكلفة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية 55990080 دولار لسنة 2015/2014، وتبلغ تكلفة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى 628724400 دولار، وبالنسبة لبعثة الأمم المتحدة في مالي 830701700 دولار لنفس المدة الزمنية[1].

ويلاحظ أن أعدادا متزايدة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يرفض دفع التزاماته في عمليات حفظ السلام، حتى أصبحت تبلغ قيمة المتأخرات للدول بالمليارات الدولارات، فمثلا في سنة 1993 بلغت قيمة المتأخرات في سنة 1993، 103 مليار دولار[2].

هذا ما أدى إلى وضعية تتمثل في حدث تفاوت متنام بين إمكانيات الأمم المتحدة وقدرتها على الوفاء بمتطلبات الأمن والسلم الدوليين. لقد أدار قسم عمليات حفظ السلام على سبيل المثال في 2005 سبع عشرة (17) عملية، وقد بلغ عدد موظفي الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام إلى حوالي 78000 موظف بنهاية العام نفسه، وهنا تأتي معضلة من يوفر الموظفين لعمليات حفظ السلام المتنامية، إذ أن اكبر تحد يواجه المنظمة هو توظيف الأفراد في هذه العمليات، فمصالح الدول الكبرى ليست متطابقة مع مصالح دول أخرى، فالرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون كان يرى بان عمليات حفظ السلام ما هو إلى واجب إضافي، وقد صرح بهذا في الجمعية العامة في سنة 1993، مضيفا أن بلاده ستنتقي العمليات التي تشارك فيها. وهنا نطرح التساؤل التالي: ما الذي يجعل هذه الدول تشارك في عمليات حفظ السلام وبأي اعتبار.

[1] انظر تقرير الجمعية العامة حول ميزانية البعثات لسنة 2015/2014، ***وثيقة رقم A/C.5/69/17***، بتاريخ 14 جانفي 2015.
[2] غسان الجندي، ***عمليات حفظ السلام الدولية*** (عمان: دار وائل للنشر، 2000)، ص 119، 123.

إذ يرى هنري كيسنجر أن مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في عمليات حفظ السلام هو بمثابة حماقة غير محمودة العواقب، بحيث يرى أن المشاركة في هذه العمليات هي مخاطرة بزيادة عسكرة البلاد، وتجعلها اقل قدرة على الوفاء بالتزاماتها الأساسية. ولهذا فالعملية التي لا تأتي بالمصلحة القومية للولايات المتحدة الأمريكية، لا يجب الاهتمام بها.

وبالنسبة لمساهمات الدول الكبرى الأخرى، فهي أيضا محدودة، فعلى سبيل المثال تعد المشاركة الروسية في عمليات حفظ السلام في الوقت الحالي محدودة ولا تتجاوز 1٪، بينما يساهم الاتحاد الأوربي بحوالي 10٪، أما الصين 6٪، وبالنسبة لليابان فهي لا تشارك[1].

إن المتاح من القوات والمعدات لا يتناسب مع ما هو مطلوب حيث عدد العمليات المقامة من طرف منظمة الأمم المتحد ة أخذ وتيرة متسارعة في الزيادة، مما أدى إلى صعوبة الحصول على ما يكفي من القوات و المعدات وإذا كانت البلدان المساهمة بالقوات توفر بعض المعدات فإن قسما يتعين أن توفره الأمم المتحدة وليس لدى المنظمة الأممية مخزون كبير دائم من هذه المعدات، رغم أن مركز قاعدة الدعم اللوجستيكي المتواجد في برنديزي تسهل عملية التخزين وصيانة المعدات الموروثة عن العمليات المقبلة على الإنتهاء . وقد أقترح الأمين العام السابق كوفي عنان أن تحتفظ الدول الأعضاء بمخزون مناسب من تلك المعدات يمكن الإستعانة به عند الحاجة وبصفة فورية[2] .

بالرغم من هذه الإصلاحات فهناك تحديات أخرى تواجه عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة .فما يزال من الصعب جمع أموال كافية بسرعة لبعض المهام الأساسية لحفظ السلام كنزع السلاح، والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع .وما زالت هناك صعوبة في جعل الدول الأعضاء تسهم بقوات وشرطة مدربة ومجهزة جيدا بشكل مواتي وبالمهارات الفنية واللغوية الصحيحة. ولا تزال الإدارة تفتقر إلى قدرات مهمة للغاية في أجهزة الاتصال، والقدرات البحرية والأرصدة الجوية والقوات الخاصة لحالات الطوارئ. ومن

[1] خالد حامد شنيكات، ***مرجع سابق***، ص 38، 41.

[2] عبد السلام زروال، ***عمليات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة، رسالة ماجستير***(جامعة منتوري قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009)، ص 115.

أولويات العام المقبل إيجاد مدنيين مؤهلين ذوي خبرة مناسبة لتنفيذ مهام صعبة في بيئة خطيرة وبنية تحتية متدنية[1].

ـ ثالثا: صعوبة القيادة و التنسيق:

ونتيجة لتعدد الفواعل سواء تلك التابعة للأمم المتحدة أو غيرها المنخرطة في هذه العمليات، فانه عادة ما يكون التنسيق بينها وخاصة ميدانيا صعبا جدا، نتيجة لاختلاف نظام عملها وعقيدتها وطريقتها في التعامل مع الظروف المختلفة[2]، تختلف القوات المشاركة في عمليات حفظ السلام من حيث مفاهيم العمليات والتدريب والتأهيل والأسلحة والأنظمة الإدارية اللوجيستية ، الأمر الذي يتطلب جهدا كبيرا من الدوائر العسكرية التابعة للأمم المتحدة و ضع المناهج التدريبية والتنسيق بين الدول المشاركة ، والطلب منها التكيف مع ظروف المهمة وتعالج المنظمة الأممية هذه الصعوبات بتحديد مهمة معينة لدول تتشابه أنظمتها العملياتية واللوجستية والإدارية قدر الإمكان. وهذا يكون من الصعب جدا توفيره.

كما انه كثيرا ما يواجه عناصر القوات الدولية صعوبات في التفاهم لاختلاف الخلفيات الثقافية والحضارية والمنظومات القيمية لكل فئة من فئات عناصر الدول المشاركة في القوات الدولية كالمناسبات الدينية وغيرها. كذلك فإن كثيرا من الدول لا تهتم بتثقيف أفرادها عن تاريخ وحضارة مسرح العمليات فيقع أفرادها بإشكاليات مع السكان الذين ربما يقدسون بعض الظواهر الطبيعية ويحتفلون بمناسبات خاصة لها علاقة بتاريخهم وحضارتهم[3].

فمن مشكلات التنسيق التي قد تحدث، مثلا إذا كان النزاع بين الطرف القوى مثل حلف الأطلنطي والطرف الأضعف ممثلا في القيادة التابعة للأمم المتحدة كما حدث في يوغوسلافيا، فبالتأكيد ستكون الغلبة الواقعية لحلف الأطلنطي والغلبة القانونية ستكون للأمم المتحدة. أما الأخرى وهى في غاية الخطورة فلنفترض لسبب من الأسباب أن الأمم المتحدة قررت انسحاب القوات، فهل ستحمى قوات حلف الناتو القوات التابعة للأمم المتحدة أثناء عملية الانسحاب خاصة وأن هذه العملية غالبا ما تكون من أصعب العمليات فعندما

[1] انظر منشورات الأمم المتحدة، موجز عام 2014، في: **http://www.un.org/arabic/peace/dpko/yir04**

[2] Introduction au maintien de la paix des nation unies , ***op.cit***, p 40.

[3] عبد السلام زروال، ***المرجع نفسه.*** ص 115- 116.

اقترحت الانسحاب من يوغوسلافيا، على أساس أنه ليس لديها القدرة على التواجد، طلبت من حلف الناتو أن يؤمن عملية الانسحاب ولكن حلف الناتو صرح بأنه سيحمى قوات حلف الناتو وغير مسئول عن قوات الدول الأخرى.

إن الظاهرة التي حدثت في السنوات الأخيرة أن قوات حفظ السلام كلها تابعة لدول من العالم الثالث، ودول العالم المتقدم ترفض إيفاد قوات، وتكتفي بالنقل عن طريق الطائرات، أو تكتفي بمنح بعض الأسلحة، أو تزويد القوات بالمعلومات والقيادات، أذن هناك تقسيم جديد حدث، فالدول الغنية تكتفي بالقيادة والدول الفقيرة تقدم الرجال وهناك إحصائية تشير إلى أن عدد قوات حلف الأطلنطي التي شاركت في يوغسلافيا تعادل ضعف عدد قوات الأمم المتحدة في مختلف أنحاء العالم[1].

إضافة إلى كل هذا هناك مشكل عام يعق ويعرقل عمليات حفظ السلام، والذي يتأتى من عدم تحديد ميثاق الأمم المتحدة سمات من يهدد السلم والأمن الدوليين، وهو ما ترك المجال مفتوح للاجتهاد أمام أعضاء مجلس الأمن وخاصة الأعضاء الخمسة الدائمي العضوية. حيث اظهر المجلس مرونة كبيرة في استحضار لغة التهديد لتبرير توظيف حافظي السلام، وهو ما يضعنا أمام تساؤل أساسي مفاده: لماذا وبحسب أي معيار وصفت الحروب الأهلية في موزمبيق والصومال وجواتيمالا بأنها تهدد السلم والأمن الدوليين؟، في حين لم توصف الحروب في فلسطين وكشمير والشيشان بذلك؟[2].

ومن هذا يمكن اعتبار عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة خاضعة لإرادة ومصالح الدول الكبرى/العظمى في النظام الدولي، بشكل تصبح هذه العمليات توظف في بعض الأحيان لفرض إرادة القوى الكبرى وتوجهاتها، وفي كثير من الأحيان يصبح تواجد أفراد حفظ السلام في منطقة النزاع، عبارة أفراد مقيمين فقط مثلهم مثل المواطنين، نتيجة لارتباط النزاع بالرؤى الجيوستراتيجية لتلك القوى.

[1] أبو بكر فتحي الدسوقي، مستقبل قوات حفظ السلام الدولية، في:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=220745&eid=8811
[2] خالد حامد شنيكات، ***مرجع سابق***، ص 44.

المطلب الثاني: مستقبل عمليات حفظ السلام في ظل الإصلاحات المعتمدة.

يمكن اعتبار تقرير الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي، المعروف بأجندة من اجل السلام، الصادر في سنة 1992، كأول محاولة للأمم المتحدة للقيام بإصلاحات عميقة فيما يخص عمليات حفظ السلام، والذي جاء كنتيجة للتغيرات الحاصلة في البيئة الدولية، يشكل أصبحت عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة غير قادرة على العمل في هذه البيئة الجديدة، ولم تعد قادرة على تحقيق هدفها الأساسي المتمثل في حفظ السلم والأمن الدوليين، بإمكانياتها وأنشطتها ومهامها وكذا اختصاصاتها وصلاحياتها التقليدية[1]. وبالتالي يعتبر هذا التقرير بمثابة تجديد للأمم المتحدة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين. والذي أعطى لعمليات حفظ السلام للأمم المتحدة بعد أخر، حتى تتمكن من العمل بفعالية ولتواكب تغيرات البيئة الدولية الجديدة. ولعل اكبر شيء جاء به هذا التقرير هو استحداث قسم عمليات حفظ السلام، لتأمين الأداء الحسن لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم. والحق هذا القسم بالأمانة العامة للأمم المتحدة[2].

وفي هذا الإطار أصبحت عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة تقوم بأنشطة متعددة، وفق ولايات مختلفة بصدرها مجلس الأمن، كاتقاء النزاع، صنع السلام، حفظ السلام، بناء السلام.

في مارس 2000، عين الأمين العام الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام لتقييم أوجه القصور في النظام القائم آنذاك وتقديم توصيات محددة وواقعية من أجل التغيير. وكان الفريق يتألف من أفراد ذوي خبرة في ميدان منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام. وقد خلصوا بتقرير معروف باسم الأخضر الإبراهيمي رئيس الفريق[3]. وقد ركز هذا التقرير على ثلاثة نقاط أساسية تتمثل في:

- تجديد الالتزام السياسي من جانب الدول الأعضاء؛

[1] انظر تقرير الأمين العام السابق بطرس بطرس غالي، ***مرجع سابق.***
[2] غسان الجندي، ***مرجع سابق***، ص 110.
[3] اصلاح حفظ السلام، في :**http://www.un.org/ar/peacekeeping/operations/reform.shtml**

ـ إجراء تغيير مؤسسي ملموس؛

ـ زيادة الدعم المالي.

ومن أهم التوصيات التي جاء بها التقرير:

ـ ضرورة دعم الأمم المتحدة من طرف دول الأعضاء، من حيث الكم والنوع من اجل أن تضطلع بمسؤولية حفظ السلم والأمن الدوليين.

ـ الأهمية المحورية لاتسام الولايات الصادرة عن مجلس الأمن بالوضوح والمصداقية والكفاية من حيث الموارد.

ـ الحاجة إلى المزيد من الفعالية في جمع وتقييم المعلومات في مقر الأمم المتحدة، بما في ذلك وجود نظام معزز للإنذار المبكر من اندلاع الصراع، يكفل اكتشاف وإدراك مدى الخطر والمخاطرة اللذين ينطوي عليهما اندلاع صراع ما أو عملية إبادة جماعية.

ـ تعزيز وزيادة قدرة الأمم المتحدة على نشر العمليات الأكثر تعقيدا، وبصورة سريعة، مع مواصلتها بفعالية. إضافة إلى ضرورة تزويد البعثات الميدانية بقادة ومديرين رفيعي المستوى. مع محاسبة الموظفون فرادى، سواء في المقر أو الميدان على أدائهم، في ظل التسليم بضرورة تزويدهم بما يتناسب مع ذلك من المسؤوليات والسلطات والموارد اللازمة للاضطلاع بالمهام المكلفين بها[1].

وقد تم تغيير التغيير الهيكلي الرئيسي لقسم عمليات حفظ السلام، الذي تم كجزء من إصلاح عمليات حفظ السلام وقع في عام 2007. ولتعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة عمليات سلام جديدة ومواصلة دعمها، قام الأمين العام بإعادة تشكيل هيكل حفظ السلام باتخاذ التدابير التالية[2]:

[1] فتيحة ليتم، ***نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين***(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011) ص 236-237.

[2] اصلاح حفظ السلام، ***المرجع نفسه.***

ـ تقسيم إدارة عمليات حفظ السلام إلى قسمين بإنشاء إدارة جديدة مستقلة هي إدارة الدعم الميداني؛

ـ تعزيز الدعم المقدم للأنشطة الجديدة في إدارة عمليات حفظ السلام؛

ـ زيادة الموارد المخصصة في كلتا الإدارتين وفي الأقسام الأخرى من الأمانة العامة التي تعالج حفظ السلام.

يمكن القول أن عمليات حفظ السلام قد تطورت بسرعة في السنوات الأخيرة، وقد استجابت المبادئ المستقرة لحفظ السلم وممارساته استجابة مرنة للمطالب الجديدة في السنوات الأخيرة، ومازالت الشروط الأساسية لنجاح عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة كالتالي[1]:

ـ ولاية واضحة وممكنة للتنفيذ؛

ـ تعاون الأطراف في تنفيذ هذه الولاية؛

ـ الدعم المستمر من جانب مجلس الأمن؛

ـ استعداد الدول الأعضاء للمساهمة بالأفراد اللازمين من عسكريين ومدنيين وأفراد الشرطة بما في ذلك الأخصائيون؛

ـ قيادة فعالة للأمم المتحدة في المقر وفي الميدان؛

ـ دعم مالي وإمدادي مناسب؛

إن الحديث عن مستقبل عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة هي مسألة غامضة ومعقدة بحيث لتزال عمليات حفظ السلام تواجه تحديات حقيقية، خاصة فيما يخص تمويل هذه العمليات، فرغم كل الاقتراحات المتعلقة بالميزانية، إلى أنها لم تجد طريقها للتنفيذ.

[1] انظر تقرير الأمين العام السابق بطرس بطرس غالي، ***مرجع سابق.***

ورغم تحسين الأمم المتحدة من قدرتها في إدارة عمليات حفظ السلام، إلا أن المحاولات التي قامت بها الأمم المتحدة لإصلاح هذا الجانب الرئيسي والحيوي من الأمم المتحدة، تعتبر غير كافية فهي إما تكون واجهت مشاكل في تنفيذها، أو أن هذه التوصيات والإصلاحات تحتاج إلى مراجعة دقيقة. كما يؤكد سلوك الأمم المتحدة في توظيف عمليات حفظ السلام تحيزها النسبي، ولعل هذا مرتبط بمصالح القوى الكبرى ونتيجة للتحيز الذي يمتاز به النظام الدولي نفسه[1].

وما يزيد موضوع مستقبل عمليات حفظ السلام غموضا. هو ارتباطها وخضوعها لمصالح القوى الكبرى/العظمى في النظام الدولي، وبالتالي تصبح هذه العمليات تسير وفق رؤية وإرادة هذه القوى، والمطامح الجيوبوليتيكية وبشكل أكبر الجيوستراتسجية لها. والتي لا تعترف سوى بثنائية القوة والمصلحة.

[1] خالد حامد شنيكات، ***مرجع سابق***، ص 79.

ـ خلاصة الفصل الثالث:

عملت الأمم المتحدة في قرابة سبعون سنة من الزمن، من خلال العديد من بعثات عمليات حفظ السلام وبولايات مختلفة لتحقيق السلم والأمن الدوليين. فمن بين هذه العمليات هناك ما نجحت فيه الأمم المتحدة في تحقيق مبتغاها، وهناك ما فشلت فيه. ولتزال عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة إلى اليوم تواجه معيقات وإشكالات عدة تعيق عملها سواء كان مصدرها من ارض الميدان أو من على مقر الأمم المتحدة. إلى انه الهم الأكبر لهذه العمليات هو الإرادة السياسية لأطراف النزاع الداخلية، وتضارب مصالح القوى الكبرى والتي تشكل أطراف خارجية للنزاع، والتي غالبا ما تحدد مصير هذه العمليات.

الخاتمة

الخاتمة:

بعد الحرب العالمية الثانية بادرت الدول المنتصرة في الحرب إلى إنشاء منظمة عالمية تهدف إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين، عبر آليات عدة منها السلمية والتي ينص عليها الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، ومنها الوسائل القسرية التي تدخل ضمن الفصل السابع من الميثاق. كما تعمل الأمم المتحدة كذلك على التنسيق مع المنظمات الإقليمية وفق ما يحدده الفصل الثامن من الميثاق. إلا انه في سنة 1948 تم استحداث آلية جديدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، المتمثلة في عمليات حفظ السلام والبداية كانت العملية التي قامت بها الأمم المتحدة في الشرق الأوسط والمتمثلة في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة (UNTSO). رغم النشاط البسيط الذي كانت تقوم به هذه العمليات في بدايتها، بحيث تعمل بعد توقف إطلاق النار وعقد الهدنة بين الأطراف المتنازعة، على مراقبة تطبيق الهدنة وانسحاب الجيوش واحترام وقف إطلاق النار. إلا أن نشاط هذه العمليات تطور وبشكل كبير بعد الحرب الباردة خاصة بعد صدور تقرير الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي 1992 المعروف بأجندة من اجل السلام، حيث أصبحت هذه العمليات تقوم بنشاطات عدة سواء قبل النزاع من خلال نشاط منع واتقاء النزاع، أو خلال فترة النزاع كصنع السلام وفرض السلام، أو بعد النزاع من خلال حفظ السلام وبناء السلام. كما أن هذه العمليات لم تعد تقتصر على أفراد عسكريين فقط بل أصبحت تشمل على رجال الشرطة والمدنيين إضافة إلى الجيش، كما أصبحت هذه العمليات تعمل جنبا إلى جنب مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الغير حكومية والوكالات والصناديق التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الفواعل، من اجل تحقيق السلام في المنطقة. مما اكسب هذه العمليات صفة المتعددة الأبعاد.

قامت الأمم المتحدة منذ 1948 إلى يومنا هذا بالعديد من عمليات حفظ السلام، منها العمليات الناجحة والأخرى الفاشلة التي عجزت فيها الأمم المتحدة عن تحقيق أهدافها، وذلك لعدة اعتبارات خاصة خضوع هذه العمليات إلى تضارب المصالح الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية للقوى الكبرى/العظمى في النظام الدولي، ما يجعل نجاح أو فشل هذه العمليات مرهون في كثير من الأحيان برؤية وإرادة تلك القوى في المناطق التي تقام فيها

عمليات حفظ السلام، ناهيك عن الأطراف الداخلية للنزاع التي غالبا ما تكون فاقدة للإرادة السياسية لحل النزاع وفي كثير من الأحيان يصعب تحديد هذه الأطراف نتيجة لتعقد بيئة النزاع التي تحولت من بيئة دولية إلى بيئة داخلية تتميز بالعنف والتعقيد.

إن إنشاء منظمة الأمم المتحدة كانت بمبادرة الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية التي عملت على بناء هذا النظام الدولي الجديد كرؤية إستراتيجية لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، لكي تحافظ على ميل كفة ميزان القوى لصالحها وتعظم من خلاله مصالحها وتكرس فيه أهدافها وطموحاتها القومية. ولهذا تصبح جميع الظواهر الدولية خاضعة لهذه القوى بما فيها عمليات حفظ السلام، ولهذا نجد العديد من النزاعات الدائرة في العالم رغم طول مدتها إلى أنها لتزال إلى اليوم تعتبر كمناطق ساخنة يشوبها النزاعات والحروب المتكررة، نتيجة لاحتواء هذه المناطق على خصائص جيوسياسية هامة تجعلها كمناطق حيوية تستقطب القوى الكبرى في النظام الدولي، ولهذا غالبا ما تفشل الأمم المتحدة في إرساء السلام هناك، ويضيف لنا اليوم النزاع السوري نظرة أعمق وأدق حول علاقة القوى الكبرى مع بعضها البعض عند تعارض مصالحها في منطقة معينة وكيفية تعاملهم مع مفهوم السلام والأطراف الساعية لتحقيقه. بحيث تم انسحاب بعثة الأمم المتحدة في سوريا بعد محاولات عدة نتيجة لعدم توفر الظروف المناسبة للعمل، مما جعل بالمبعوث الأممي إلى سوريا الأخضر الإبراهيمي يقدم استقالته يصفها بالمهمة المستحيلة.

إن كان الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس غالي قد أشار في تقريره الصادر في سنة 1992 " أجندة من اجل السلام " إلى مقولة مفادها؛" مفهوم السلم سهل إدراكه، أما مفهوم الأمن الدولي فأكثر تعقيدا ". أضحى اليوم القول أن كلا المفهومين أصبحا أكثر تعقيدا.

قائمة المراجع

ـ قائمة المراجع:

ـ أولا: بالغة العربية:

ـ الكتب:

1ـ اريك لوران ، ***حرب كوسوفو الملف السري***، ترجمة الأوديسيه للثقافة والإعلام، بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 1999 .

2ـ آل العيون عبد الله محمد، ***نظام الأمن الجماعي في التنظيم الدولي الحديث***،عمان: دار البشير، ط1.

3ـ بن صديق محمد ، ***الأمن الجماعي والتطورات الدولية المعاصرة***، القاهرة: دار النهضة العربية، 2012.

4ـ تيور أوين ساوثبي ، ***الموسوعة العسكرية الحديثة***، ترجمة حسن حسن، بيروت: أكاديميا انترناشيونال، 2008.

5ـ الجندي غسان ، ***التدخل ا لإنساني في ضوء القانون الدولي العام***، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،2010.

6ـ الجندي غسان ، ***عمليات حفظ السلام الدولية***، عمان: دار وائل للنشر، 2000.

7ـ حافظ صلاح الدين ، ***صرع القوى العظمى حول القرن الافريقي***، سلسلة عالم المعرفة، العدد 49، الكويت.

8ـ حيدر حاج حسين الصديق ، ***دور منظمة الأمم المتحدة في ظل النظام العالمي الجديد***، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2007.

9ـ خولي معمر فيصل ، ***الأمم المتحدة و التدخل الدولي الإنساني***،القاهرة:العربي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2011.

10ـ دباح عيسى ، ***موسوعة القانون الدولي، أهم الاتفاقيات والقرارات والبيانات والوثائق الدولية للقرن العشرين في مجال القانون الدولي العام***، المجلد الأول، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2003.

11ـ شنيكات خالد حامد ، ***عمليات حفظ السلام دراسة في التطورات وسياقاتها المستقبلية***،ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009.

12ـ عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، ***مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث***، بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية، ط7، 2014.

13ـ الفتلاوي سهيل حسين ، ***الامم المتحدة: اهداف الامم المتحدة ومبادئها***، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع،ط1، 2010.

14ـ كونوار ايفان ، نزع السلاح، ***التسريح وإعادة الإدماج، مبادئ التدخل والإدارة في عمليات حفظ السلام***، معهد تدريب عمليات السلام.

15ـ ليتم فتيحة ، ***نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين***، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011.

16ـ محمد عبيدات وآخرون، ***منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيقات***، عمان: دار وائل للنشر، ط2، 1999.

17ـ المنتدى الدولي لتحديات عمليات السلام، ***اعتبارات استرشادية لقيادة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام***، الناشر Elanders, Molnlycke، السويد، 2012، الترقيم الدولي للكتاب: ISBN : 978-91-979688-6-7

18ـ نافعة حسن ، ***الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945***، سلسلة عالم المعرفة، العدد الكويت.

ـ المقالات:

1ـ آالبطحاني عطا الحسن ، نزاعات إقليم البحيرات الكبرى في أفريقيا، ***أفاق المستقبل***، عدد 17، 2013، جانفي/فيفري/مارس.

2ـ رمزي نسيم حسونة ، " النظام القانوني الدولي لحماية قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم " في:
http://sljournal.uaeu.ac.ae/issues/55/images/7%20Arabic.pdf

3ـ صيام اشرف ، قرار ***الاتحاد من اجل السلام: هل هو وسيلة ممكنة لحماية الفلسطينيين؟***، سلسلة أوراق عمل جامعة بيرزيت، 2011.

4ـ الفيلالي عبد الحكيم ،" الحركات اللبرالية والقومية في اوربا في القرن التاسع عشر"، في:
http://www.madariss.fr/hg/1ere/forom/1.

5ـ محمود حسين حسن وآخرون، "الصومال، طلب الاستقرار"، في :
http://socialwatch.org/sites/default/files/somalia2012_arab.pdf

6ـ محمود خالد وليد ، "التغلغل الإسرائيلي في القارة السمراء.. أثيوبيا دراسة حالة"، مركز الجزيرة للدراسات، في:
http://studies.aljazeera.net/reports/2012/01/2012124112751652.htm

7ـ المنتدى الدولي لتحديات عمليات السلام، ***تصميم ولايات وقدرات بعثات حفظ السلام المستقبلية***، السويد، 2014.

8ـ منشورات الأمم المتحدة، موجز عام 2014، في: **http://www.un.org/arabic/peace/dpko/yir04**

ـ التقارير والوثائق:

1ـ بطرس بطرس غالي، ***برنامج للسلم، الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم***، وثيقة رقم A/47/277 بتاريخ 17/06/1992.

2ـ تقرير الأخضر الإبراهيمي الأمين العام للأمم المتحدة، ***تقرير الإبراهيمي***، وثيقة رقم A/55/305 بتاريخ 2000/08/21.

3ـ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الشرق الأوسط، ***وثيقة رقم (S/2006/956)***، في 11 ديسمبر 2006.

4ـ تقرير الجمعية العامة حول ميزانية البعثات لسنة 2015/2014، ***وثيقة رقم A/C.5/69/17***، بتاريخ 14 جانفي 2015.

5ـ قرار الجمعية العامة رقم 1001 (الدورة الاستثنائية الطارئة . 1)، بتاريخ 7/11/1956.

6ـ قرار الجمعية العامة، " الاتحاد من اجل السلام"، ***رقم 377***، المؤرخ في 3/11/1950.

7ـ كوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، التقرير السنوي ، ***وثيقة رقم A /53/1*** ، 1998.

8ـ ميثاق الأمم المتحدة، 1945.

ـ الرسائل الجامعية:

1ـ زروال عبد السلام ، ***عمليات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة، رسالة ماجستير***، جامعة منتوري قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009.

2ـ الطراونة طارق بادي ، ***دور حلف شمال الأطلسي في استقرار دول البلقان (الكوسوفو: دراسة حالة) 1989- 2011***، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط: قسم العلوم السياسية، 2012.

3ـ أقلي احمد ، ***قوات حفظ السلام دراسة في ظل المستجدات الدولية***، أطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/ 2013.

ـ المواقع الالكترونية:

1ـ " تشكيل عمليات حفظ السلام"، في:
http://www.un.org/ar/peacekeeping/operations/newoperation.shtml

2ـ الاحتفال بمرور ستون عاما على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام "، في:
http://www.un.org/arabic/events/peacekepping60/60years.shtml

3ـ إدارة الدعم الميداني، في : **http://www.un.org/ar/peacekeeping/about/dfs**

4ـ إدارة عمليات حفظ السلام، في: **http://www.un.org/ar/peacekeeping/about/dpko**

5ـ إصلاح حفظ السلام"، في:
http://www.un.org/ar/peacekeeping/operations/reform.shtml

6ـ بعثة الأمم المتحدة في أثيوبيا واريتريا، في :
http://www.un.org/ar/peacekeeping/missions/unmee/background.html

7ـ بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، في :
http://www.un.org/ar/peacekeeping/missions/unmik/background.shtml

8ـ بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، في :
http://www.un.org/ar/peacekeeping/missions/minurso/background.shtml

9ـ الدسوقي أبو بكر فتحي ، مستقبل قوات حفظ السلام الدولية، في:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=220745&eid=8811

10ـ دور مجلس الأمن في عمليات حفظ السلام، في:
http://www.un.org/ar/peacekeeping/operations/rolesc.shtml

11ـ عمليات حفظ السلام السابقة والجارية في:
http://www.un.org/ar/peacekeeping/operations/current.shtml

12ـ عمليات حفظ السلام: مواجهة التحديات الجديدة، في :
http://www.un.org/arabic/peace/dpko/faq/q15.htm

13ـ النجاح في حفظ السلام، في :
http://www.un.org/ar/peacekeeping/operations/success.shtml

14ـ نظير مروة ، " عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة: التطور المفاهيمي والعملياتي "، في:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=233359

15ـ هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، في :
http://www.un.org/ar/peacekeeping/missions/untso/background.shtml

ثانيا ـ بالغة الأجنبية:

ـ الكتب:

1-Holsti Kalevi, ***peace and war : armer conflicts and international order 1648-1989***,New York :combridge studies in international relations, 1991 .

2-« Introduction au maintien de la paix des Nation unies », sur :
http://pbpu.unlb.org/pbps/Library/Unit%201%20Parts%201-2%20May%2013

3-Guide des Nations unies, la Direction des Nations unies, des organisations internationales, des droits de l'homme et de la Francophonie du ministère des Affaires étrangères et européennes , sur :**http://www.diplomatie.govo.fr/fr/IMG/pdf/guide-nations-unies_2010.**

4-Opération de maintien de la paix des Nations unies principe et orientation, sur :
http://www.un.org/fr/peacekeeping/documente/capstone_doctrine_fr.pdf

ـ المقالات:

1-Les missions de maintien de la paix de l'onu, sur :
http://lafrique.free.fr/memoires/pdf/199705rab.pdf

2-« mission intégrée », sur : **http://www.operationspaix.net/77-lexique-mission-integree.html**

3 -United Nations peacekeeping, sur **; www.ipu.org/splz-f/unga08/s4.pdf**

الملاحق

ـ الملاحق:

الملحق الأول: تطور استخدام الفيتو خلال فترة الحرب الباردة.

الدولة	1955 - 1946	1965 - 1956	1975 - 1966	1985 - 1976	المجموع
الصين	1	صفر	2	صفر	3
فرنسا	2	2	2	9	15
المملكة المتحدة	صفر	3	8	11	22
الولايات المتحدة	صفر	صفر	12	34	46
الاتحاد السوفييتي	75	26	7	6	114
المجموع	78	31	31	60	200

ـ المصدر: حسن نافعة، ***الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945***، سلسلة عالم المعرفة، العدد 202، الكويت، ص 123.

ـ الملحق الثاني: قيمة متأخرات الدول عن دفع التزاماتهم في عمليات حفظ السلام.

الدولة	***قيمة المتأخرات بالدولار***
روسيا	467,51 مليون دولار
الولايات المتحدة الأمريكية	130,79 مليون دولار
أوكرانيا	73,38 مليون دولار
ألمانيا	67,17 مليون دولار
فرنسا	53,76 مليون دولار
إسبانيا	35,32 مليون دولار
إيطاليا	34,28 مليون دولار

ـ المصدر: غسان الجندي، ***عمليات حفظ السلام الدولية*** (عمان: دار وائل للنشر، 2000)، ص 123.

الملحق الثالث: الموارد المعتمدة لعمليات حفظ السلام للأمم المتحدة خلال السنة 2015/2014:

Crédits approuvés au titre des opérations de maintien de la paix pour l'exercice allant du 1er juillet 2014 au 30 juin 2015

(En dollars des États-Unis)

Catégorie de dépenses	*MINURSO*	*MINUSCA*[a]	*MINUSMA*	*MINUSTAH*	*MONUSCO*	*MINUAD*[b]	*FNUOD*	*UNFICYP*	*FINUL*
1. Militaires et personnel de police	6 971 000	84 459 200	336 223 900	248 450 200	672 998 700	309 010 600	34 176 800	24 938 100	324 700 600
2. Personnel civil	22 950 500	40 553 400	120 848 900	120 655 700	308 094 100	142 022 850	16 747 300	15 603 100	94 681 400
3. Dépenses opérationnelles									
Observateurs électoraux civils	–	–	–	–	–	–	–	–	–
Consultants	15 000	38 000	519 100	1 810 000	1 165 200	94 850	11 100	50 000	63 600
Voyages	716 000	924 000	3 484 600	4 258 900	8 832 000	2 514 250	437 200	276 000	914 100
Installations et infrastructures	2 745 300	47 747 000	130 162 700	61 130 100	88 538 200	48 658 650	6 967 900	8 937 400	24 786 600
Transports terrestres	1 784 200	30 152 900	21 724 300	9 439 800	24 831 500	5 917 950	2 677 300	2 889 000	7 151 000
Transports aériens	11 036 300	14 810 000	128 306 100	13 921 100	206 472 200	95 705 200	–	2 631 500	6 169 900
Transports maritimes ou fluviaux	–	–	417 200	301 300	1 455 900	–	–	–	34 205 700
Communications	1 796 100	14 889 700	22 361 400	14 018 100	26 282 600	10 958 950	1 032 300	802 200	7 541 800
Informatique	1 261 600	5 439 100	16 621 600	8 197 700	16 618 100	6 848 600	983 700	1 035 400	4 934 700
Santé	139 000	1 150 100	2 684 700	1 810 000	2 222 400	902 550	313 200	342 300	1 081 800
Matériel spécial	–	–	–	–	–	–	–	–	–
Fournitures, services et matériel divers	4 503 400	13 008 900	44 347 200	11 087 600	32 525 100	16 019 750	764 100	451 000	2 823 200
Projets à effet rapide	–	252 100	3 000 000	5 000 000	7 000 000	1 000 000	–	–	500 000
4. Progiciel de gestion intégré	–	–	–	–	–	–	–	–	–
5. Sécurité des systèmes informatiques	–	–	–	–	–	–	–	–	–
Total brut	**53 918 400**	**253 424 400**	**830 701 700**	**500 080 500**	**1 397 036 000**	**639 654 200**	**64 110 900**	**58 004 500**	**509 554 400**
6. Recettes provenant des contributions du personnel	2 280 800	3 649 800	9 938 700	12 282 400	25 544 800	11 696 350	1 486 500	2 376 400	11 742 900
Total net	**51 637 600**	**249 774 600**	**820 763 000**	**487 798 100**	**1 371 491 200**	**627 957 850**	**62 624 400**	**55 628 100**	**497 811 500**
7. Contributions volontaires en nature (budgétisées)	2 071 680	–	–	–	1 439 300	–	–	1 068 300	–
Total	**55 990 080**	**253 424 400**	**830 701 700**	**500 080 500**	**1 398 475 300**	**639 654 200**	**64 110 900**	**59 072 800**	**509 554 400**

14-59566

Catégorie de dépenses	*FISNUA*	*MINUK*	*MINUL*	*MINUSS*	*ONUCI*	*UNSOA*	**Total partiel**	*BSLB*	*Compte d'appui*	**Total**
1. Militaires et personnel de police	142 143 500	800 200	206 974 300	197 703 000	260 887 100	113 298 200	**2 968 735 400**	–	–	**2 963 735 400**
2. Personnel civil	29 122 500	34 189 200	119 725 300	123 957 700	102 223 900	54 114 200	**1 345 490 050**	44 796 000	232 592 800	**1 622 878 850**
3. Dépenses opérationnelles										
Observateurs électoraux civils	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
Consultants	20 000	229 200	487 300	568 500	602 000	1 980 400	**7 654 250**	491 900	4 635 300	**12 781 450**
Voyages	1 282 900	451 000	2 061 500	4 103 000	3 669 000	2 456 000	**36 380 450**	1 000 000	10 402 350	**47 782 950**
Installations et infrastructures	45 283 200	2 791 300	33 700 500	98 602 500	34 283 900	93 923 000	**728 258 250**	7 217 400	23 315 400	**758 791 050**
Transports terrestres	10 309 200	441 600	14 154 900	17 912 400	7 067 400	43 157 200	**199 610 650**	570 300	–	**200 180 950**
Transports aériens	48 084 600	–	29 416 200	77 395 500	35 873 900	47 145 500	**716 968 000**	–	–	**716 968 000**
Transports maritimes ou fluviaux	–	–	3 140 300	3 519 400	6 100	562 600	**43 608 500**	–	–	**43 608 500**
Communications	6 296 600	1 564 200	6 617 800	10 254 800	8 030 900	34 026 300	**166 522 250**	7 014 200	2 146 200	**175 682 650**
Informatique	4 995 400	1 472 100	5 914 600	6 214 200	5 416 600	12 544 800	**98 498 200**	7 971 200	15 761 100	**122 230 400**
Santé	485 800	79 500	1 168 100	944 800	1 372 400	18 826 800	**33 523 450**	351 000	–	**33 874 450**
Matériel spécial	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
Fournitures, services et matériel divers	30 401 500	534 300	2 906 200	38 654 600	32 137 100	67 933 100	**298 097 050**	926 600	16 317 900	**315 341 550**
Projets à effet rapide	500 000	419 000	1 000 000	1 000 000	2 000 000	–	**21 671 100**	–	–	**21 671 100**
4. Progiciel de gestion intégré	–	–	–	–	–	–	–	–	20 054 700	**20 054 700**
5. Sécurité des systèmes informatiques	–	–	–	–	–	–	–	–	821 500	**821 500**
Total brut	**318 925 200**	**42 971 600**	**427 267 000**	**580 830 400**	**493 570 300**	**489 968 100**	**6 660 017 600**	**70 338 600**	**326 047 300**	**7 056 403 500**
6. Recettes provenant des contributions du personnel	2 080 600	3 867 900	8 970 000	9 904 200	8 896 000	4 486 100	**119 203 450**	6 218 300	25 254 500	**150 676 250**
Total net	**316 844 600**	**39 103 700**	**418 297 000**	**570 926 200**	**484 674 300**	**485 482 000**	**6 540 814 150**	**64 120 300**	**300 792 800**	**6 905 727 250**

Catégorie de dépenses	*FISNUA*	*MINUK*	*MINUL*	*MINUSS*	*ONUCI*	*UNSOA*	**Total partiel**	*BSLB*	*Compte d'appui*	**Total**
7. Contributions volontaires en nature (budgétisées)	-	-	52 800	-	-	-	4 632 080	-	-	4 632 080
Total	318 925 200	42 971 600	427 319 800	580 830 400	493 570 300	489 968 100	6 664 649 680	70 338 600	326 047 300	7 061 035 580

المصدر: تقرير الجمعية العامة حول ميزانية البعثات لسنة 2015/2014، وثيقة رقم A/C.5/69/17 بتاريخ 14 جانفي 2015.

ـ الملحق الرابع: الهيكل التنظيمي لكل من قسم عمليات حفظ السلام و قسم الدعم الميداني.

خريطة تنظيمية[أ]

إدارة عمليات حفظ السلام

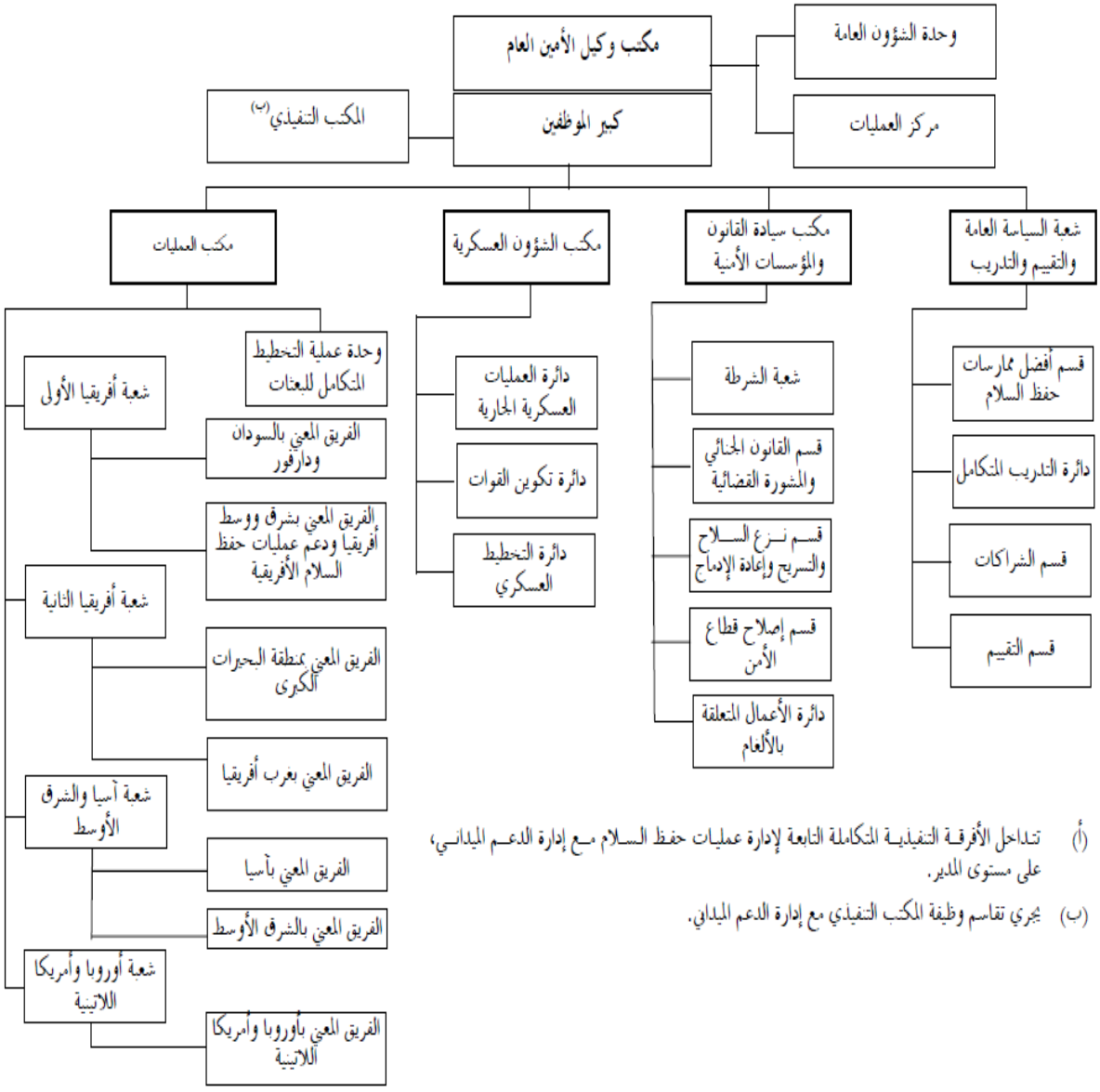

(أ) تتداخل الأفرقة التنفيذية المتكاملة التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام مع إدارة الدعم الميداني، على مستوى المدير.

(ب) يجري تقاسم وظيفة المكتب التنفيذي مع إدارة الدعم الميداني.

خريطة تنظيمية[أ]

إدارة الدعم الميداني

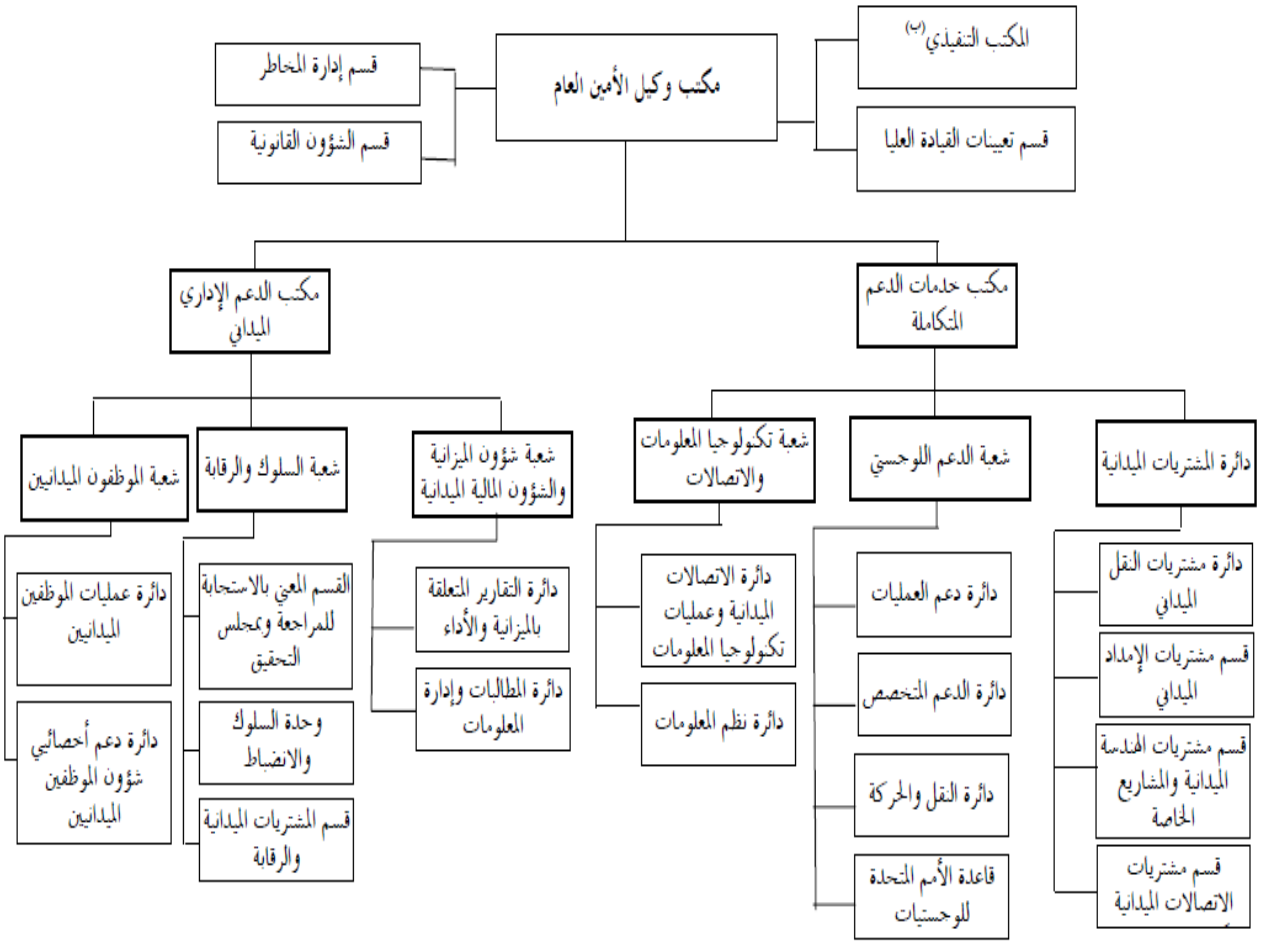

(أ) تتداخل الأفرقة التنفيذية المتكاملة التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام مع إدارة الدعم الميداني، على مستوى المدير.

(ب) يجري تقاسم وظيفة المكتب التنفيذي مع إدارة عمليات حفظ السلام.

ـ المصدر: انظر تقرير الجمعية العامة، وثيقة رقم A/61/858، بتاريخ 13 أفريل 2007.